

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
PORTAIL DU PREMIER MINISTRE

مصالح الوزير الأول

ملحق بيان
السياسة العامة

أكتوبر 2010

<http://www.premier-ministre.gov.dz>

المقدمة: 01

الجزء الأول: وضعية التنمية الوطنية بعد مرور 18 شهرا عن الجهود وعن برنامج الفترة من
جانفي 2009 إلى جوان 2010

الباب الأول: تحسين محيط المواطن والتنمية: 04

- 04 الفصل الأول: مكافحة الإرهاب
- 04 الفصل الثاني: تحسين الأمن العمومي
- 05 الفصل الثالث: تعزيز الشفافية في الميدان الاقتصادي
- 06 الفصل الرابع: مواصلة إصلاح العدالة
- 07 الفصل الخامس: تحسين المرفق العمومي والتنمية المحلية
- 09 الفصل السادس: المحافظة على البيئة

الباب الثاني: تعزيز التنمية البشرية: 09

- 10 الفصل الأول: التربية الوطنية
- 11 الفصل الثاني: التكوين والتعليم المهنيين
- 12 الفصل الثالث: التعليم العالي
- 13 الفصل الرابع: البحث العلمي
- 13 الفصل الخامس: الصحة العمومية
- 14 الفصل السادس: السكن والعمران
- 15 الفصل السابع: الماء والتطهير
- 16 الفصل الثامن: الطاقة
- 17 الفصل التاسع: النقل الحضري
- 17 الفصل العاشر: الاتصال
- 18 الفصل الحادي عشر: وسائل الإعلام
- 19 الفصل الثاني عشر: الشؤون الدينية
- 20 الفصل الثالث عشر: الثقافة
- 21 الفصل الرابع عشر: التاريخ الوطني والمجاهدون
- 21 الفصل الخامس عشر: المرأة والأسرة والطفولة
- 22 الفصل السادس عشر: الشباب والرياضة
- 23 الفصل السابع عشر: الحماية الاجتماعية
- 24 الفصل الثامن عشر: مكافحة البطالة
- 25 الفصل التاسع عشر: تحسين القدرة الشرائية
- 26 الفصل العشرون: التضامن الوطني
- 27 الفصل الواحد والعشرون: الجالية الوطنية في الخارج

الباب الثالث: تعزيز المنشآت الأساسية: 28

- 28 الفصل الأول: المنشآت الأساسية للطرق والموانئ والمطارات
- 29 الفصل الثاني: منشآت النقل الأساسية

- 29 **الباب الرابع: مواصلة التنمية الاقتصادية**
- 30 **الفصل الأول: ميزان المدفوعات**
- 31 **الفصل الثاني: المالية العمومية**
- 32 **الفصل الثالث: النمو الاقتصادي**

37 **الجزء الثاني: البرنامج الخماسي 2010 - 2014، قوامه وغاياته**

- 38 **الباب الأول: حجم البرنامج 2010 - 2014، وما يمثله من وزن**
- 38 **الفصل الأول: أسباب المتبقى من البرنامج أو «البرنامج الجاري»**
- 38 **الفصل الثاني: مبررات برنامج جديد بمبلغ يزيد عن 11.000 مليار دينار (155 مليار دولار)**
- 39 **الفصل الثالث: الإجراءات المتخذة من أجل التحكم في الإنفاق العمومي، في إطار تنفيذ البرنامج الخماسي:**
- 39 **الفصل الرابع: وفرة الموارد المطلوبة لتمويل البرنامج الخماسي**

- 41 **الباب الثاني: تهيئة الإقليم وتنميته**
- 42 **الفصل الأول: منشآت النقل الأساسية**
- 44 **الفصل الثاني: شبكة الطرق**
- 44 **الفصل الثالث: وفرة الموارد المائية**
- 45 **الفصل الرابع: تحسين ظروف العيش في العالم الريفي**

- 46 **الباب الثالث: دعم التنمية البشرية في خدمة التنمية الاقتصادية**
- 47 **الفصل الأول: تحسين مؤشرات التنمية البشرية أكثر فأكثر**
- 48 **الفصل الثاني: تعزيز تماسك الأمة حول هويتها وشخصيتها الوطنيتين**
- 49 **الفصل الثالث: ترقية اقتصاد المعرفة**

- 51 **الباب الرابع: تعزيز التنافسية الاقتصادية الوطنية**
- 51 **الفصل الأول: تحسين إطار الاستثمار ومحيطه**
- 51 **الفصل الفرعي أ: مكافحة المنافسة غير النزيهة**
- 52 **الفصل الفرعي ب: محاربة مختلف أشكال الجнг والجرائم الاقتصادية**
- 53 **الفصل الفرعي ج: تحسين المحيط الإداري والقانوني والقضائي للمؤسسة**
- 54 **الفصل الفرعي د: تحسين المحيط المالي للمؤسسة**
- 54 **الفصل الفرعي هـ: منح مهلة للمؤسسة الوطنية على إثر انفتاح السوق المحلية على الخارج**
- 55 **الفصل الثاني: تهمين الموارد الطاقوية والمنجمية**
- 57 **الفصل الفرعي أ: في ميدان المحروقات**
- 57 **الفصل الفرعي ب: في ميدان إنتاج الطاقة**
- 57 **الفصل الفرعي ج: في المجال المنجمي**
- 58 **الفصل الثالث: مواصلة التجديد الفلاحي وتحسين الأمن الغذائي للبلاد**
- 58 **الفصل الفرعي أ: تأمين المستثمرين الفلاحيين فيما يخص العقار**
- 58 **الفصل الفرعي ب: الالتزام المالي للدولة من أجل التجديد الفلاحي**
- 59 **الفصل الفرعي ج: الاستثمار العمومي لتطوير الري الفلاحي**

- 59 الفصل الفرعي د: تعبئة القطاع الصناعي لمرافقة التجديد الفلاحي
- 60 الفصل الفرعي هـ: تنظيم المهنة وآفاق التصدير
- 60 الفصل الرابع: تميم القدرات السياحية والصناعة التقليدية
- 60 الفصل الفرعي أ: أهمية الاستثمار السياحي الجاري
- 61 الفصل الفرعي ب: الدعم العمومي لتطوير الصناعة السياحية
- 61 الفصل الفرعي ج : مواصلة ترقية الصناعة التقليدية
- الفصل الخامس: تطوير الترقية العقارية والأداة الوطنية في قطاع البناء والأشغال العمومية
- 61 الفصل الفرعي أ: تطوير الترقية العقارية
- 62 الفصل الفرعي ب: تحديث الأداة الوطنية للدراسات والإنجاز في مجال البناء والأشغال العمومية
- 62 الفصل السادس: من أجل إنعاش الصناعة الوطنية
- 63 الفصل الفرعي أ: بعض الملاحظات والتوضيحات
- 63 الفصل الفرعي ب: الوسائل المسخرة لإنعاش القطاع الصناعي
- 64 الفصل الفرعي ج: الترتيبات المتخذة لمرافقة إنعاش الصناعة الوطنية
- 67 الفصل السابع: ترقية الصادرات خارج المحروقات
- 67 الفصل الثامن: المساهمة في تراجع مستمر للبطالة
- 68 الفصل التاسع: الحفاظ على السلم الاجتماعي في خدمة التنمية

الملحقات:

- * الملحق I: نتائج سنة 2009 والسداسي الأول من سنة 2010
- * الملحق II: النتائج المسجلة في الفترة 2005 - 2009 والعشرية 1999 - 2009
- * الملحق III: قوام برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة للفترة من 2010 إلى 2014
- * الملحق IV . تطور مؤشرات التنمية البشرية

* * *

مقدم

1. في البداية تجدر الإشارة إلى أن هذا البيان المتعلق بالسياسة العامة، يشمل سنة 2009 والسادسي الأول من السنة الجارية، وهي تحديدا مرحلة تتميز باعتبارات مختلفة.
2. وهكذا، فإن الأشهر الثمانية عشر (18) الأخيرة قد طبعتها، على المستوى الدولي، أزمة مالية ثم اقتصادية غير مسبوقه منذ تلك التي حدثت سنة 1929. وقد كان لذلك آثار محسوسة على الاقتصاد العالمي كما أدى إلى إعادة عميقة للنظر في هيمنة قواعد السوق الوحيدة التي كانت تميز الاقتصاد الدولي خلال الثلاثين (30) سنة الأخيرة.
3. ومن ذلك أن التوظيف المكثف للمالية العمومية الذي التزمت به كبريات البلدان المعتمدة لاقتصاد السوق، قد كان استثنائيا، من أجل صون أنظمتها المالية والمحافطة على النمو. بل أن حلول «مجموعة الـ 20»، يكمن مغزاه في عزم المجموعة الدولية على اعتماد أسلوب جديد لضبط شمولية الاقتصاد العالمي.
4. أما في بلادنا، فإن المرحلة المعنية بهذه الحصيلة، تتميز بثلاث معطيات جوهرية تستقطب مزيدا من الاهتمام وتفتح آفاقا جديدة.
5. ففى المقام الأول، فإن هذه المرحلة تقترن بنهاية البرنامج الخماسي (2005 - 2009) والانطلاق في برنامج ثان (2010 - 2014). ومن ثمة، سيتم تركيز الاهتمام على هذين البرنامجين، لوضع حصيلة بالنسبة للأول، واستعراض الآفاق بالنسبة للثاني.
6. وفي المقام الثاني، فإن نفس هذه المرحلة تتميز بنهاية عقد كامل من الجهود المكثفة لتدارك عجز اجتماعي واقتصادي موروث عن أزمة متعددة الأشكال. ولذلك، فإن بلادنا، قد أصبحت من الآن، كفيلة أكثر بتكريس مزيد من الموارد لتنمية اقتصاد متنوع، إلى جانب مواصلة تنميتها البشرية.
7. أما في المقام الثالث والأخير، فإن بلادنا التي استعادت استقلاليتها المالية إزاء الخارج، هي اليوم كفيلة بتعزيز الانتقال العقلاني بين إعادة بناء الأداة الاقتصادية الوطنية، واندماجها الكامل في الاقتصاد العالمي الذي يظل خيارا حازما للحكومة.
8. تلکم إذن، هي المحاور الأساسية لهذه الوثيقة التي تود الحكومة من خلالها I. تقديم عرض حال إلى البرلمان عن تنفيذ مخطط عملها لتطبيق البرنامج الرئاسي على مدى 18 شهرا، من جهة، II. وتوضيح مضمون البرنامج الخماسي الجديد للتنمية وأهدافه، من جهة أخرى.
9. يتعرض الجزء الأول بالتفصيل إلى نتائج عمل الحكومة منذ بداية 2009.
10. وهكذا، فقد خصص الباب الأول لتحسين إطار العيش ومحيط المجتمع والتنمية، من خلال أ. تحسين الوضع الأمني، ب. والمحافطة على سكينه المواطنين، ج. وعصرنة الحكم ولاسيما العدالة والخدمة العمومية المحلية، د. وترقية البيئة.
11. ويستعرض باب ثان وضعية وأفق التنمية البشرية بمختلف مكوناتها. في حين خصص باب ثالث لتعزيز المنشآت القاعدية، وكرس باب رابع وأخير لحالة التنمية الاقتصادية في نهاية السنة الفارطة وآفاقها.
12. أما الجزء الثاني من هذه الوثيقة، فقد خصص للبرنامج الخماسي للتنمية في الفترة من 2010 إلى 2014، حيث تم التطرق له عبر أربعة أبواب.

13. يستعرض الباب الأول ويوضح الحجم المالي لهذا البرنامج. ويقدم الباب الثاني أهداف البرنامج في مجال تهيئة الإقليم وتنميته. ويتعرض الباب الثالث لجوهر البرنامج وأهدافه في ميدان التنمية البشرية في خدمة التنمية الاقتصادية.

14. في حين أن الباب الرابع يقدم أهداف الفترة الخماسية من 2010 إلى 2014، في المجال الاقتصادي، بغرض تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، كما يصف المنهجية المتبعة ويشرح أسسها، ويؤكد في الأخير على أن النجاح الكامل لهذه المرحلة، يفرض سلما اجتماعيا يتعدى من الحوار بين الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين، ويقوم على احترام القانون من قبل الجميع.

15. وجدير بالإشارة أن السياسة الخارجية المنتهجة تحت سلطة السيد رئيس الجمهورية، لم يتم التطرق إليها بإسهاب في هذه الوثيقة، طالما أنها محل إجماع كامل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، ومادامت تشكل أيضا مجال تكافل بين الدولة والمجتمع.

16. وذلكم هو الحال بالنسبة لتطلعاتنا الوطنية إلى الوحدة المغاربية التي ما انفكت تتأكد باستمرار في أعمال الحكومة والبرلمان على أساس مبادئ متينة، ودون إنكار دعم الجزائر لحق الشعب الصحراوي المشروع في تقرير مصيره بحرية.

17. وذلكم هو الحال أيضا، من خلال التعبئة الوطنية المثالية كلما انتهكت حقوق الأمة العربية، وبخاصة، في هذه الأونة الأخيرة، التي تحولت فيها غزة إلى عبارة عن محتشد. علاوة على أن الجزائر هي دوما في مقدمة الصف كلما بادرت الدول العربية والبرلمانات العربية إلى العمل ولاسيما لدعم الشعب الفلسطيني الشقيق.

18. بل إن ذلكم هو حالنا أيضا في إفريقيا حيث شكل الدور الشخصي للرئيس بوتفليقة على مستوى المبادرة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا (النيباد) وفي إطار مجموعة الثمانية (8)، إسهاما يشيد به الجميع، في خدمة وحدة القارة وتنميتها. كما إن الجزائر ملتزمة بقوة بأمن إفريقيا من قبيل ذلك الدور المحوري الذي تضطلع به في الجهاز شبه الجهوي للتعاون في سبيل تأمين الساحل.

19. وذلكم هو حالنا أخيرا، مع شركائنا في الشمال حول ثوابتنا الوطنية المتمثلة في: I. ترقية السلم في ظل احترام حقوق كل الشعوب في المحيط المتوسطي، بما فيه فلسطين، II. وبناء تعاون ثنائي أو مع الاتحاد الأوروبي على أساس الإحترام المتبادل وتقاسم منصف للمصالح.

20. وأخيرا، فإن سياسة الدفاع الوطني، حتى ولو لم تكن موضوع إسهاب مطول في هذه الوثيقة، فإنه يتعين القول أن هذه السياسة التي تتم قيادتها تحت سلطة السيد رئيس الجمهورية، وزير الدفاع الوطني والقائد الأعلى للقوات المسلحة، لم تفتأ تتطور باستمرار على درب تحديث الجيش الوطني الشعبي واحترافيته في خدمة مهمته الدستورية المتمثلة في الحفاظ على وحدة التراب الوطني وسلامته، والمحافظة على استقلال وسيادة الجزائر التي تآبى اللجوء إلى القوة في تسوية الخلافات والنزاعات الدولية.

* * *

اجزاء الأول

وضعية التنشيط الوطنية
بعد مرور 18 شهرا عن الجهود وعن برنامج الفترة
من جانفي 2009 إلى جوان 2010.

الباب الأول

تحسين محيط المواطن والتنمية

الفصل الأول: مكافحة الإرهاب.

21. إن الخطر الإرهابي الذي كان يتهدد المواطنين والممتلكات قد تراجع بقوة حتى وإن كانت اليقظة تظل مطلوبة. وقد كان مرد ذلك بشكل كبير، إلى سياسة الوثام المدني ثم المصالحة الوطنية الشجاعة التي انتهجها السيد رئيس الجمهورية بدعم شبه كامل من الشعب السيد.

22. وقد سمحت هذه السياسة بإحلال إجماع وطني ضد الإرهاب مما ساهم في عزل بقايا آخر الجماعات الإرهابية التي رفضها السكان، وشجع هكذا على استسلام متواصل، خاصة وأن السلطات العمومية تحرص على التنفيذ الصارم للأحكام المنصوص عليها في الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية.

23. لكن الهزيمة التي مني بها الإرهاب في الجزائر قد كانت نتيجة كذلك للإلتزام البطولي لقوات الأمن وعلى رأسها الجيش الوطني الشعبي، وإلى جانبها أيضا المواطنين المتطوعين. وإذ تنحني الحكومة أمام أرواح شهداء الجمهورية، الذين مكنوا، بفضل تضحياتهم، من تراجع تهديدات الجماعات الإجرامية، ومن ضمان الأمن لمواطنينا، فإنها تجدد تضامنها الثابت إزاء أسر شهداء الواجب الوطني وضحايا الإرهاب.

24. ولن تفوت الحكومة هذه الفرصة أيضا، دون أن تشير من جديد إلى أن يد الدولة تظل ممدودة لكل المواطنين التائمين الذين لم يتداركوا أنفسهم بعد للاستفادة من رافة بلادهم، مثلما لا يفوتها أن تؤكد مرة أخرى، على أن مكافحة الإرهاب ستتواصل بنفس الحزم ضد آخر بقايا الإرهاب، إلى ما يفضي إلى دحر هذه الآفة في بلادنا بشكل كامل.

25. وسوف تتجسد هذه النتيجة بسرعة أكثر في المناطق التي مازالت تنشط فيها بعض المجموعات الإرهابية، وذلك بتعاون كامل مع السكان المستهدفين من قبل هؤلاء المجرمين. كما ستتعزيز هذه النتيجة بفضل يقظة المواطنين الدائمة، من أجل اتقاء محاولات الإعتداءات الجبانة للإرهابيين.

الفصل الثاني: تحسين الأمن العمومي.

26. إن الأمن العمومي والحفاظ على سكينه المواطنين يشكلان منذ بضع سنوات إحدى أهم الورشات الكبرى للدولة، إثر المأساة الوطنية التي كانت مخلفاتها متضاعفة.

27. وقد تطلبت هذه الورشة تعبئة وسائل كبيرة من أجل تدارك التأخر وتزويد التراب الوطني بتغطية بمصالح الشرطة مطابقة للمعايير العالمية.

28. وقد انعكس ذلك: I. بمضاعفة تعداد عناصر الأمن الوطني والدرك الوطني، منذ 2005، مع القيام، بالموازاة، بتطوير قوي للتكوين في هذين السلكين؛ II. وتكثيف شبكة المنشآت الأساسية للأمن العمومي؛ حيث تم، سنة 2009، تشغيل 150 هيكلًا، وتعزيزها بحوالي 60 هيكلًا آخر خلال السداسي الأول من هذه السنة، وكان ذلك، بالنسبة للأمن الوطني، مصحوبا بتطوير الشرطة الجوية؛ III. إلى جانب عصرنه الوسائل العلمية والتقنية لهذين السلكين. ومن الواجب أن يتواصل الجهد في هذا المجال إلى غاية تزويد كل بلدية أو مجموعة حضرية في التراب الوطني بوحدتها للأمن العمومي أو بشرطة جوارية.

29. وقد كان لا بد لتكثيف كهذا للتعدادات وتواجد قوات الأمن العمومي من أن ينعكس بمحاربة متواصلة لكل أشكال الجريمة والمساس بسلامة المواطنين أو سكينتهم، حيث تمثل الأثر المسجل لهذه المحاربة في جعل العنف الإجرامي يتراجع بما يقارب نسبة 32% بين سنة 2006 و سنة 2009.

30. أما آفة المخدرات (التي تعبر ترابنا والتي شهد استهلاكها من قبل مواطنينا، للأسف، ارتفاعا في هذه السنوات الأخيرة)، فهي محل عمل وقائي متواصل وقمع صارم بالإستناد إلى تشريع شددت أحكامه في هذه السنوات الأخيرة، حيث صدرت منذ 2006، أحكام ضد حوالي 15.000 مدانا كل سنة بتهمة الاتجار بالمخدرات وحيازتها واستهلاكها. وبالموازاة مع هذا، فإن سياسة الوقاية من المخدرات ما انفكت تتعزز باستمرار، بما في ذلك من خلال مراكز معالجة الإدمان على المخدرات، التي سيتم، خلال السنة القادمة، تسليم 15 مركزا منها.

31. من جهة أخرى، وفيما يخص الوقاية من المخاطر والكوارث الطبيعية، تجدر الإشارة إلى أن البرامج الجارية لمختلف المؤسسات المعنية، تتعزز حاليا من خلال عصرنه شبكات المراقبة، وأدوات علم الزلازل والوقاية من الفيضانات، والمخططات الاستعجالية للإنقاذ وتسيير الكوارث «Plans ORSEC».

32. وسيظل من الواجب أن تتواصل هذه الجهود، وأن يتم أيضا وضع حد للمساس الفوضوي بالنظام العام. وذلكم هدف من شأنه أن يتجسد بمزيد من السرعة بفضل مساهمة المجتمع في العودة الكاملة للحس المدني. من جهة أخرى، فإن إقامة مختلف مصالح الشرطة الإدارية والبلدية خلال هذه الخماسية، سيساهم في فرض احترام أكبر للقوانين والتنظيمات وفي توفير أكبر قدر من الطمأنينة لمدننا وقرانا.

الفصل الثالث: تعزيز الشفافية في الميدان الاقتصادي.

33. إن النشاط الاقتصادي في حاجة إلى شفافية وحماية ضد المنافسة غير النزيهة بقدر ما هي عليه حاجة المواطنين. وذلكم مجال شهدت فيه الثمانية عشر شهرا الأخيرة، تقدما محسوسا ولكنه ليس بالقدر الكافي.

34. وقد كان الأمر كذلك في مكافحة التشغيل الموازي وعدم التقيد بالواجبات الاجتماعية. ومن ذلك أن عمليات الرقابة التي أجريت سنة 2009، قد أفضت إلى الإبلاغ عن أزيد من 100.000 مخالفة وتحصيل أكثر من 4 ملايين دينار مستحقة للصناديق الاجتماعية. كما تم، في نفس السنة، تسجيل 160.000 مخالفة لتشريع العمل كانت محل تحرير محاضر وحتى موضوع دعاوى قضائية.

35. وفيما يخص مراقبة النشاط التجاري، فقد تم بشأنه، في سنة 2009 وخلال السداسي الأول من هذه السنة، I. معاينة 150.000 مخالفة، وتحرير 130.000 محضرا برسم مخالفة الممارسات التجارية، II. ومعاينة 160.000 مخالفة لمقاييس الجودة وغيرها من الغش التجاري، مع عرض 150.000 ملفا على العدالة؛ III. إلى جانب مراقبة حوالي 250.000 حمولة من المواد المستوردة، على مستوى الحدود، مع رفض حوالي 11% منها من الدخول.

36. وفي الميدان الجبائي، فقد تعززت المراقبة وتم توطيد الإجراءات من أجل معاقبة أعمال الغش داخل البلاد والوقاية من تسرب رؤوس الأموال إلى الخارج.

37. وقد أسفرت الرقابة الجبائية، سنة 2009، عن تحصيل أزيد من 107 ملايين دينار من التقويم الجبائي، أي ما يعادل ضعف المبالغ المحصلة خلال السنتين السابقتين. بيد أن تأسيس معرف جبائي جديد والربط بشبكة بطاقيات الضرائب، والبنوك والتجارة، قد سمحا بشطب آلاف المتعاملين الاقتصاديين غير النزهاء، ولاسيما في ميدان التجارة الخارجية. كما إن إلزامية استظهار شهادة المطابقة الجبائية المطلوبة بالنسبة للمتعاملين الأجانب قبل كل عملية تحويل للأرباح، قد سمحت بانتقاء تسرب الكثير من رؤوس الأموال ومكنت الخزينة من استرجاع مبالغ هامة كانت مستحقة لها.

38. وأخيرا، فإن تعزيز الدور المنوط بأجهزة مراقبة الأموال العمومية، وتوضيح التشريع ذي الصلة وتطوير قدرات وطرق التحري، قد سمحت كلها برفع مستوى مكافحة الإجرام الاقتصادي، حيث تزايد عدد القضايا المعالجة بحوالي 20% على مدى السنوات الخمس الأخيرة.

الفصل الرابع: مواصلة إصلاح العدالة.

39. إن أولى الورشات التي فتحت من قبل السيد رئيس الجمهورية، والمتمثلة في إصلاح العدالة، لم تفتأ تسجل أشواطاً من التقدم الملموس.

40. وهكذا كان تحديث القوانين بغرض: أ. تعزيز حماية حريات المواطنين وحقوقهم الأساسية. ب. وجعل العدالة في تناول المواطنين أكثر فاعلية. ج. ومرافقة تحولات المجتمع؛ د. وتعزيز حماية الملكية وتسهيل المعاملات؛ هـ. وتعزيز دفاع المجتمع ضد الفساد، والتخريب، والمخدرات وتبييض الأموال، أو المخالفات المرتبطة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال؛ و. وأخيرا، بغرض ترقية المهن المنوطة بمساعدة العدالة.

41. وسيتواصل هذا المسار المتعلق بمراجعة القوانين وسوف يمتد قريبا إلى: I. الملكية المشتركة والرهن؛ II. والوساطة، III. والأوامر القضائية، IV. والقانون التجاري، V. ومراجعة القوانين المتعلقة بمهنتي المحامي والخبير القضائي؛ VI. وكذا القوانين التشريعية المتعلقة بالمحكمة العليا ومجلس الدولة.

42. وكذلك الأمر بالنسبة لتعزيز الموارد البشرية لقطاع العدالة، حيث تجدر الإشارة إلى أن القضاء الذي كان لا يتوفر سنة 1999، إلا على 2500 عنصرا فقط، قد بلغ تعداده في سنة 2010، 4055 من ضمنهم 38,5% من العنصر النسوي. ومن المقرر أن يتم سنويا تكوين حوالي 500 قاضيا على مدى السنوات الخمس القادمة. كما يستفيد سلك القضاة من مختلف أنواع التكوين المتخصص في الجزائر وفي الخارج، وقد تمكن من المشاركة في هذا التكوين، خلال سنة 2009، أكثر من 1200 عنصرا.

43. وبالموازاة مع ذلك، تم خلال السنة الفارطة، I. توظيف 1416 كاتب ضبط وتحسين مستوى 1829 من كتاب الضبط العاملين، II. وتعيين 265 مترجما ترجمانا و 1649 وسيطا قضائيا؛ III. إلى جانب اعتماد 614 محاميا لدى المحكمة العليا و 126 خبيرا جديدا.

44. كما كان الأمر كذلك أيضا بالنسبة للوسائل التي وضعت تحت تصرف العدالة، حيث تم: I. استلام 05 مجالس قضائية و 06 محاكم في 2009، II. والشروع في إنجاز مجلس قضائي و 07 محاكم؛ III. وتهيئة مقرات 10 محاكم إدارية.

45. وكذلك الشأن أيضا بالنسبة لمناهج عمل العدالة، ولاسيما بفضل، I. إقامة 04 أقطاب قضائية متخصصة؛ II. وتطوير التعاون القضائي الدولي؛ III. وتوسيع عمليات استخراج الوثائق بواسطة الإعلام الآلي مما سمح بتسليم سريع للأحكام وتقديم الطعون عن بعد أمام المحكمة العليا.

46. وكان لا بد لكل هذه الخطوات المحرزة من أن تنعكس بأثار محسوسة لفائدة المتقاضين. بالفعل، أ. لقد أصبحت مدة الحكم لا تتجاوز 03 أشهر في المجال الجزائي و 06 أشهر في المجال المدني (إلا في الحالات الجد معقدة)؛ ب. ب. وبلغ تنفيذ الأحكام القضائية، في 2009، نسبة 93,5%، ج. وأمست سلطة القضاة على الشرطة القضائية تتأكد باستمرار، حيث تم، في 2009، القيام بحوالي 10.000 زيارة إلى مراكز الوضع تحت النظر؛ د. وصارت مراقبة المؤسسات العقابية من قبل القضاة أكثر تواترا.

47. كما امتد إصلاح العدالة ليشمل أيضا مجال السجون، حيث لم تفتأ ظروف الحبس تتحسن بفضل: I. الجهود المتواصلة لأنسنة وسط الاحتباس، II. وتحسين مستوى مستخدميها الذي استفاد منه 5000 عنصرا في السنة الفارطة، وكذا التخفيف من اكتظاظ المؤسسات العقابية، مع برنامج إنجاز 13 مؤسسة جديدة بسعة 19.000 مكان، تم استلام البعض منها.

48. علاوة على ذلك، وبفضل الوسائل الممنوحة وإرادة التحضير لإعادة إدماج المحبوسين، شهد وسط الاحتباس تحسنا واضحا من حيث التغطية الصحية، كما شهد خاصة سياسة تكوين لا مثيل لها في بلدان الجنوب.

49. فخلال سنة 2009 لوحدها: I. تمكن 8000 محبوسا من متابعة دروس في محو الأمية، II. واستفاد 16.925 محبوسا آخر من التعليم بالمراسلة، III. وأجرى 20.852 تكوينا مهنيا، IV. وزاول 564 محبوسا تكوينا جامعيًا. كما سجل في نفس هذه السنة نجاح 1404 محبوسا في امتحان نهاية التعليم المتوسط، و 531 في امتحان شهادة البكالوريا، وفي سنة 2010، كانت النتائج تتمثل في 1859 و 560 ناجحا، على التوالي.

50. ومن المرتقب أن تتواصل عصرنة العدالة خلال السنوات القادمة، حيث سيتم بالفعل، وعلاوة على المراجعات الأخرى للقوانين، وتكوين القضاة ومستخدمي ومساعدتي العدالة، تخصيص اعتمادات بمبلغ 379 مليار دينار بين 2010 و 2014، وذلك، خصوصا، من أجل إنجاز: أ. 130 مجلسا قضائيا ومحاكم ابتدائية ومحاكم إدارية، ب. ب. و 124 مؤسسة عقابية؛ ج. وكذا تحديث الوسائل ومعدات الإعلام الآلي.

الفصل الخامس: تحسين المرفق العمومي والتنمية المحلية.

51. لقد تولت الجماعات المحلية، من 1999 إلى 2009، الإشراف على حوالي 150.000 برنامجا بلديا وبرامج غير مركزية تم لأجلها تعبئة مبلغ يزيد عن 6000 مليار دينار. كما تم إشراكها بقوة في برامج اجتماعية مختلفة مثل: I. مكافحة السكن الهش (التي استفادت منها 145.000 أسرة على مدى العشرية، منها 40.000 في 2009، فقط)، II. ومكافحة البطالة من خلال إنجاز 103.000 محلا موجه لتشغيل الشباب العاطلين (منها 25.000 محلا سلم منذ شهر جانفي 2009). وقد يسرت مساهمة الجماعات المحلية هذه في رفاهية سكانها، بفضل الجهود المبذولة لعصرنتها.

52. وجدير بالإشارة أن هذه الجهود، ستتواصل، لتتجه أكثر في المستقبل، نحو: I. إعادة التأهيل الحضري ولاسيما بالنسبة لكبريات المدن والمجمعات السكانية الكبرى؛ II. وإنعاش الفضاءات الريفية؛ III. وإيلاء العناية اللازمة للمناطق المحرومة.

53. وفي مجال التأطير، شهدت السنتان الأخيرتان تكوين وتحسين مستوى 5000 إطارا من الجماعات المحلية، منهم خصوصا: I. 204 أمناء عامين لبلديات، II. و 150 إطارا من المالية المحلية؛ III. و 200 مفتشا عاما ومفتشا ولائيا؛ IV. و 200 رئيس دائرة؛ V. و 60 واليا وواليا منتدبا. وقد جاءت كل هذه الجهود لتعزيز التكوين المتخصص المنظم منذ سنة 2008، لرؤساء المجالس الشعبية البلدية، وإنتاج دلائل مفيدة للتسيير المحلي.

54. كما سجل في السنتين الأخيرتين أيضا توظيف عدد من المؤطرين الإضافيين للجماعات المحلية، منهم: I. 1600 مهندسا في الإعلام الآلي، II. وحوالي 350 متصرفا إداريا، III. وحوالي 1200 محاسبا. وقد جاء هذا التأطير ليضاف إلى ذوي الشهادات الجامعية، وعددهم 6.000، الذين تم توظيفهم منذ بداية هذه العشرية، لفائدة الجماعات المحلية.

55. وحرصا على ديمومة هذه السياسة التأطيرية، أصبحت المدرسة الوطنية للإدارة مخولة للتكوين لما بعد الطور الجامعي، لإطارات المستقبل بالنسبة للإدارة المحلية وتحسين مستوى الإطارات العاملين. وفي نفس هذا السياق، سيتم إنجاز 06 مراكز لتحسين مستوى مستخدمي الجماعات المحلية، علاوة على مدرسة مهندسي المدن التي تجري إقامتها.

56. وسوف يؤول للجماعات المحلية في المستقبل، الاضطلاع بمزيد من المسؤوليات بفضل مراجعة نصوصها الأساسية. وبهذا الشأن، تم إيداع مشروع مراجعة قانون البلدية لدى البرلمان، في حين سيعرض المشروع المتعلق بقانون الولاية خلال هذه الدورة البرلمانية. وسيتم استكمال هاتين الورشتين على المدى المتوسط، بمراجعة القانون المتعلق بالجباية والمالية المحليتين.

57. وفي انتظار ذلك، فإن وضعية الميزانيات اللامركزية للبلديات قد شهدت تحسنا وتطهيرا ملحوظين، من خلال تحسين الموارد وترشيد أكبر للنفقات. ولم يبق سوى 500 بلدية فقط، تجابه اليوم عجزا ماليا (في حين أن هذه الوضعية كانت تتقاسمها 1200 بلدية في بداية هذه العشرية). وبهذا الخصوص، ساهمت الدولة في هذا التقويم، من خلال: قيام الخزينة بمسح ديون البلديات، والمساهمات الهامة لميزانية الدولة في ميزانيات البلديات عبر البرامج البلدية للتنمية.

58. وسيتواصل الجهد في نفس الوقت، من أجل مساعدة البلديات على التحكم في تسيير مواردها، من خلال تزويد كل بلدية بمراقب مالي على أساس برنامج شرع فيه وسيينتهي في 2012. وبالموازاة مع ذلك، فإن الجماعات المحلية قد شرعت، كل من جهتها، في إنجاز محلات خزينتها الخاصة بالبلدية.

59. وأخيرا، فإن الجماعات المحلية قد انطلقت في برنامج واسع للتحديث والرقمنة يشمل حاليا جواز السفر وبطاقة التعريف البيومترين، ليمتد في وقت قريب إلى رقمنة الحالة المدنية. ومن شأن مختلف هذه العمليات أن تسمح بتقليص آجال تسليم هذه الوثائق وتساهم في تخفيف الملفات الإدارية المتواترة.

الفصل السادس: المحافظة على البيئة.

60. إن التزام الجزائر، على المستوى الدولي، في ميدان البيئة، قد تمت الإشادة به من خلال الدور الرائد الذي أنيط بها في مؤتمر كوبنهاغن العالمي حول المناخ، وفي تسيير مراحلها اللاحقة. أما على المستوى الداخلي، فإن المحافظة على البيئة تحظى بانتشار متعدد الأبعاد.

61. وهكذا، تم تكوين 4500 إطار في مجال البيئة، في نفس الوقت الذي تم القيام فيه بعمل تربيوي حول البيئة على مستوى أزيد من 25.000 مؤسسة مدرسية، كما شرع في برنامج لإنجاز 48 دارا للبيئة، حيث تم استلام 20 وحدة.

62. ويتم حاليا التكفل بإزالة التلوث الصناعي، من خلال I. إنجاز أزيد من 1500 دراسة للأثار و 1880 دراسة للمخاطر، II. إبرام اتفاقيات مع 250 مؤسسة، III. وتعيين 2000 مندوب للبيئة في المؤسسات؛ IV. وتطبيق قاعدة «الملوث . الدافع»؛ وكذا، وضع رسم تحفيزي حيز التنفيذ لإزالة تخزين النفايات الخاصة.

63. وتجري الآن عصرنة تسيير النفايات المنزلية I. مع برنامج إنجاز 100 مركز للردم التقني، و 90 مفرغة مراقبة، للنفايات، II. وتم في نفس الوقت القضاء على 07 مفرغات هامة للنفايات، وإقامة 40 مؤسسة ولائية من أجل تسيير النفايات المنزلية بما يتماشى والمعايير المعمول بها.

64. وقد كانت المحافظة على الساحل واستصلاحه موضوع إعداد وتنفيذ: I. 09 مخططات للتهيئة الساحلية، II. وإيقاف عمليات تطوير 135 مجمعا سكانيا ساحليا، III. والتجسيد المادي لـ 275 فضاء طبيعيا ساحليا يتمتع بقيمة إيكولوجية عالية؛ IV. وتهيئة 10 مناطق ساحلية رطبة.

65. كما إن عمليات حماية واستصلاح الفضاءات المحمية، للجبال، والأنظمة الإيكولوجية السهبية والواحات والحفاظ على التربة، هي الآن جارية، وستستفيد من الأحكام التشريعية الجديدة التي صودق عليها مؤخرا.

* *

الباب الثاني تعزيز التنمية البشرية.

66. تقع التنمية البشرية في صميم جهود إعادة البناء الوطني الجارية منذ عقد من الزمن. وتلكم هي ثمرة العزم الحازم الذي يحدو السيد رئيس الجمهورية على جعل عودة الاستقرار مصحوبة بتحسين الظروف المعيشية للسكان.

67. وقد استدعى هذا الخيار تعبئة قسط هام من النفقات العمومية. ولا أدل على ذلك، على سبيل المثال، من أن قطاعات التربية الوطنية، والتعليم العالي، والتكوين المهني لوحدها، ما انفكت تتضاعف نفقاتها المالية كل خمس سنوات، إذ انتقلت من 225,5 مليار دينار (أي 3,4 مليار دولار) سنة 2000، إلى 403,3 مليار دينار سنة 2005 (أي 6,11 مليار دولار) وفاقته مبلغ 1100 مليار دينار سنة 2010 (أي ما يعادل 16 مليار دولار).

68. ومهما يكن من حال، فإن هذا الجهد المكثف قد مكن الجزائر من بلوغ جل أهداف الألفية التي حددتها المجموعة الدولية لسنة 2015 في مجال التنمية البشرية.

الفصل الأول: التربية الوطنية.

69. تشهد التربية الوطنية تطوراً متواصلاً لقدراتها وتعميقاً لإصلاحاتها وبالتالي، تحسناً لنتائجها.

70. وقد تأكدت هذه الحركية التي طبعت العشرية كلها، على مدى الأشهر الثمانية عشر (18) الأخيرة، من خلال تشغيل العديد من الإنجازات، من ضمنها 873 مدرسة ابتدائية، و 560 إكمالية، و 237 ثانوية.

71. وفي نفس الوقت، تتواصل عصرنة التجهيزات التعليمية بما فيها تدريس الإعلام الآلي بهدف I. تزويد 1400 ثانوية ومجمل الإكماليات بمخبر ثان للإعلام الآلي، في آفاق 2012، II. وكذا كافة المدارس الابتدائية بمخبر مجهز بـ 10 حواسيب لكل مدرسة. كما يجري إنجاز مركز للتعليم عن طريق المحاضرة بالفيديو.

72. وموازية مع ذلك، سجل إصلاح المنظومة التربوية تقدماً آخر منذ شهر جانفي 2009 من خلال: I. مراجعة كل الكتب المدرسية وتصديقها؛ II. وتخفيف 33 برنامجا مدرسيا؛ III. وإعادة تنظيم السنة الدراسية وتقليص الحجم الساعي في الطور الابتدائي.

73. وفي نفس الفترة، تعزز تعداد الأساتذة من خلال عمليات توظيف هامة، في حين يتواصل برنامج رسكلة الأساتذة العاملين الذي انطلق في سنة 2005، وقد استفاد منه حتى الآن 89.000 أستاذ في الطور الابتدائي، و 44.000 أستاذ في الطورين المتوسط والثانوي. وسيستفيد 40.000 أستاذ من هذه الرسكلة ابتداء من الدخول المدرسي الحالي. فضلا عن ذلك، عرفت الظروف الاجتماعية والمهنية لسلك الأساتذة تحسناً واضحاً مع تطبيق القوانين الأساسية وأنظمة التعويضات الجديدة.

74. من جهة أخرى، تسهر الدولة على ضمان تدرس أطفال العائلات المعوزة أو في المناطق المعزولة. وقد انعكس ذلك، بالنسبة للسنة المنصرمة، في: I. دفع منحة التمدريس لحوالي 3 ملايين تلميذ، II. ومنح اللوازم المدرسية لقراءة 2,5 مليون طفل، III. وتوزيع كتب مدرسية، مجاناً، لـ 4 ملايين تلميذ، IV. وضمان إطعام 78% من الأطفال المتمدرسين عبر الوطن (تقدر هذه النسبة بـ 91% في ولايات الجنوب والهضاب العليا)، V. والنقل المدرسي الذي أصبح يسخر له حالياً حوالي 4000 حافلة.

75. أما التغطية الصحية للتلاميذ فتتمثل انشغالا دائما للسلطات العمومية، حيث يتكفل بها هذه السنة، أكثر من 3000 طبيب وحوالي 2000 عون شبه طبي يعملون في قرابة 1400 وحدة للكشف المبكر، مما يسمح بضمان مراقبة طبية لـ 69% من مجموع تلاميذ التربية الوطنية وقد بلغت هذه النسبة 97% على مستوى أقسام السنة الأولى ابتدائي.

76. وقد انعكست كل هذه الجهود بإحراز تقدم في مؤشرات التربية الوطنية التي يمكن أن نذكر منها على الخصوص:

1. : التطور الملحوظ لنسبة التمدرس، من خلال: I. نسبة تمدرس الأطفال البالغين لسن 6 سنوات التي قدرت بـ 97,40 %، سنة 2009، والتي ستبلغ 97,94 % هذه السنة، II. ونسبة تمدرس البنات من سن 6 سنوات التي قدرت سنة 2009، بـ 96,80 %، وبـ 97,34 % في هذا الدخول المدرسي الجديد، III. ونسبة تمدرس الأطفال الذين يبلغ سنهم بين 6 و 15 سنة، التي قدرت بـ 95,28 % سنة 2009، و 95,68 % في الدخول المدرسي الجديد.

2. : تحسن الظروف البيداغوجية: I. حيث تقدر النسبة الوطنية لشغل الأقسام بـ 30 تلميذ، II. وتقدر نسبة التأطير بـ 23 تلميذ لكل أستاذ في الطور الابتدائي، III. و 17 تلميذ لكل أستاذ في الطور الثانوي.

3. : التقدم الملحوظ في نتائج امتحانات نهاية الطور: I. حيث انتقلت نسبة النجاح للمرور إلى السنة الأولى متوسط، من 53,5 % سنة 2001، إلى 79,4 % سنة 2005، و 92,6 % سنة 2010، II. وانتقلت نسبة النجاح في امتحان شهادة التعليم المتوسط، من 41,7 % سنة 2005 إلى 66,3 % سنة 2010، III. في حين انتقلت نسبة النجاح في شهادة البكالوريا، من 37,2 % سنة 2005 إلى 61,2 % سنة 2010.

الفصل الثاني: التكوين والتعليم المهنيين.

77. لقد تم بالفعل تكريسهما خلال هذه العشرية وسجلا تطوراً خلال الأشهر الثمانية عشر (18) الماضية مع: I. استلام 97 مؤسسة تكوين جديدة و 52 داخلية، II. تعزيز سلك الأساتذة عن طريق عمليات توظيف جديدة وبفضل برامج تحسين المستوى لفائدة الأساتذة العاملين، III. ومزيد من تنويع برامج التعليم وتعيين 33 برنامجاً من البرامج التي سبق تدريسها، وإدخال 34 برنامجاً إضافياً جديداً.

78. وقد بلغ تعداد التلاميذ والمترشحين الذين تم التكفل بهم في سنة 2009، 657.000 فرداً (من بينهم 255.000 في التكوين بالتمهين)، في حين بلغ عدد حاملي الشهادات 198.000 خريج في نفس السنة.

79. أما تحسين مستوى عمال المؤسسات فهو محل جهود خاصة من قبل السلطات العمومية التي تضع تحت تصرفهم قدرات التكوين المهني الذي رفع عدد فروعته المكيفة لإعادة تأهيل اليد العاملة، إلى 155 فرعاً، سنة 2010 (من مجموع 230 فرع). وهكذا، عرفت سنة 2009 إبرام 305 اتفاقيات مع مؤسسات لفائدة 23.000 عامل مُتكفل به.

80. وموازاةً مع ذلك، فإن الدولة تضاعف المبادرات من أجل حث الشباب على التوجه نحو التكوين المهني الذي يسمح لهم بضمان عمل وتلبية الطلب الوطني من اليد العاملة المؤهلة.

81. وفي هذا الإطار بالذات، يندرج تحسين ظروف الدراسة للمترشحين، بما في ذلك، I. مضاعفة طاقات الداخليات في غضون عشرية، II. والزيادات الهامة لمنح التعليم والتكوين المهنيين التي أقرها رئيس الدولة.

82. ولهذا الغرض بالذات، تأتي عمليات الدعم العمومية المتعددة من أجل إدماج حاملي شهادات التكوين المهني في الحياة المهنية، ومن ضمنها: I. التكفل الجزئي برواتب المترشحين مع إعفاء المستخدم من الأعباء الخاصة بأرياب العمل، II. وتقديم منحة شهرية للمترشحين لدى المعلم الحر.

الفصل الثالث: التعليم العالي.

83. لقد كانت الجامعة، خلال العشرية المنصرمة، في سباق حقيقي مع الزمن لإنجاز إصلاحها البيداغوجي الخاص، مع رفع التحدي المتمثل في استقبال الأعداد الهائلة من الطلبة الجدد الذين يعتبرون ثمرة النمو الديمغرافي، ودمقرطة التعليم والتقدم المسجل على مستوى التربية الوطنية.

84. وهكذا، ارتفع عدد الطلبة الذي كان يقدر بـ 466.000 طالب سنة 2000، ثم 722.000 طالب سنة 2004، إلى 1,144 مليون طالب في الدخول الجامعي 2009. أما عدد المتخرجين فقد بلغ 186.000 متخرج سنة 2009 (مقابل 65.000 متخرج سنة 2000، و 141.000 متخرج سنة 2008).

85. وقد تسنى استقبال هذا التعداد من الطلبة السنة المنصرمة بفضل أ.تزايد حظيرة المقاعد البيداغوجية بنسبة 29% (1,160 مليون مقعد في سبتمبر 2009)، ب. واستلام 35.000 سرير جديد للإيواء (بطاقة إجمالية قدرها 472.000 سرير)، ج. وكذا فتح مركز جامعي جديد، و 3 مدارس وطنية، و 4 مدارس تحضيرية.

86. وتسجل السنة الجامعية 2010-2011: أ. استقبال 240.000 حاملا جديدا لشهادة البكالوريا (ليرتفع بالتالي التعداد الإجمالي للطلبة إلى 1,230 مليون طالب)، ب. وارتفاع طاقات الاستقبال بـ 118.000 مقعد بيداغوجي جديد و 86.000 سرير جديد للإيواء، ج. وكذا فتح مركزين جامعيين جديدين.

87. وموازية مع ذلك، تشهد الجامعة تطورا مطردا للإصلاح البيداغوجي ولاسيما من خلال: أ. تعميم نظام الليسانس، الماستر والدكتوراه الذي أصبح يشتمل على 3421 تكويناً تأهلياً، ب. وفتح أقسام تحضيرية (05)، وفروع ذات تسجيل وطني (14)، ومدارس وطنية عليا (03)، ج. وكذا وضع نظام "التأمين النوعي" عن طريق التقييم الداخلي والخارجي للمؤسسات.

88. ويرافق هذا الإصلاح توطيد سلك الأساتذة الجامعيين بـ 41.000 أستاذ مع الدخول الجامعي 2010 من بينهم 20% من مصف الأساتذة المحاضرين (مقابل 32.000 سنة 2008 و 25.000 سنة 2005 و 18.000 سنة 2000).

89. وسيتواصل تطوير سلك الأساتذة بفضل I. تأهيل 57 مدرسة دكتوراه بما يمكن من استقبال مجموع 59.000 طالبا في مرحلة ما بعد التدرج، II. وفتح حوالي 2.500 منصب للأطباء الداخليين، III. وحصول أكثر من 500 أستاذ على منح من أجل التكوين بالخارج، صف إلى ذلك الطلبة في مرحلة الدكتوراه الذين يتوفرون لأول مرة على منحة معتبرة.

90. كما تعرف الجامعة نماء لوسائلها في مجال التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال أ. سواء للتسيير بما فيها التسجيلات، ب. أو للتطبيقات البيداغوجية (توسيع شبكة إلقاء المحاضرات عبر الشاشة إلى المدارس التحضيرية والمؤسسات الجديدة والشبكة الوطنية للبحث والتعليم).

91. وقد سجلت الظروف المعيشية للطلبة تحسناً ملموساً يتمثل في أ. المنشآت الأساسية الاجتماعية الثقافية التي وفّرت لهم، ب. وكذا الزيادة المعتبرة لمنحهم التي أقرها رئيس الدولة سنة 2009.

92. وقد أبدت السلطات العمومية تفهمها للأساتذة الجامعيين من خلال نظام الأجور الجديد الذي سيُدعم بنظام التعويضات الجديد المعتبر، وكذا الشروع في برامج سكنات ذات نوعية عالية موجهة لهم خصيصا.

الفصل الرابع: البحث العلمي.

93. إن البحث العلمي الذي منحه السيد رئيس الجمهورية الأولوية منذ بداية هذه العشرية قد عرف خلال الـ 18 شهراً الأخيرة تطوراً ملحوظاً.

94. وهكذا، نسجل بشأن آليات تأطير البحث العلمي: I. تنصيب المجلس الوطني للبحث العلمي، II. وإقامة عشر لجان قطاعية مشتركة لترقية وبرمجة وتقييم البحث العلمي والتقني مكلفة بتحديد البرامج الوطنية للبحث، III. وتجديد اللجان القطاعية الدائمة.

95. وموازية مع ذلك، ازدادت إمكانيات البحث العلمي مع: أ. اعتماد 105 مخابر جديدة داخل الجامعات، ب. ووضع شبكات لتنسيق وترشيد الإمكانيات، ج. وتحويل 6 شبكات إلى أقطاب امتياز في علوم المواد والكيمياء والإعلام الآلي والفيزياء والرياضيات والهندسة، د. وانطلاق المركز الوطني للبحث في علوم تكنولوجيا الأحياء، هـ. وكذا استلام مركز للبحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية ومركز التكنولوجيات الصناعية ووحدة البحث حول المكونات الإلكترونية وكذا وحدة للبحث في الضوئيات.

96. وستواصل هذه الحركية بفضل I. المشاريع قيد الإنجاز من بينها مركزين للابتكار ونقل التكنولوجيا، و 9 مراكز للبحث (في العلوم وهندسة المواد، والطب، والمناجم، والحديد والصلب، والموارد المائية، والمواد الزراعية الغذائية)، II. والانطلاق الوشيك في 34 برنامج جديد للبحث وكذا دراسة إنجاز 355 مخبر.

97. وقد توجت جميع هذه الجهود، سنة 2009، بـ 2970 نشرية (أي ما يعادل 30 % من مجموع ثلاثة عقود)، وإيداع 2110 براءة اختراع (مقابل 1855 براءة اختراع سنة 2008).

الفصل الخامس: الصحة العمومية.

98. لقد تميّزت الفترة 2005 - 2009، بتوسع هام لشبكة الصحة العمومية. وقد اندرجت الأشهر الثمانية عشر الأخيرة في هذا الاتجاه مع استلام: I. 11 مستشفى ومستشفى متخصص، II. و 43 عيادة متعددة الاختصاصات، و 79 مركزاً صحياً، III. و 08 مركبات للأمومة والطفولة، و، IV. والعديد من قاعات العلاج.

99. وقد تم أيضا استكمال شبكة الصحة العمومية هذه، بالعديد من منشآت الضمان الاجتماعي الذي تمكن، في سنة 2009، من استلام 04 مراكز للتصوير بالأشعة، وتحديث مصالحه الخاصة بأمراض القلب لدى الأطفال. علاوة على أن الضمان الاجتماعي قد وسع عمليات التعاقد بموجب اتفاقيات مع عيادات خاصة وإشراك هذه الأخيرة في علاج المؤمنين، لاسيما في مجال تصفية الدم وجراحة القلب. من جهة أخرى، فإن اللجوء إلى العلاج في الخارج قد أصبح يترافق أكثر فأكثر باتفاقيات للتكوين الطبي مع المؤسسات الأجنبية التي تستقبل مرضانا المتكفل بهم.

100. كما تطور التأطير الطبي ليلبغ، في نهاية 2009، I. طبيبا عاما لكل 1457 نسمة؛ II. وطبيبا مختصا لكل 2052 نسمة، III. وجراح أسنان لكل 3241 نسمة، IV. وتقني شبه طبي لكل 370 نسمة.

101. أما التغطية الصحية لبعض الفئات الهشة من السكان، فهي مدعمة بتراتب خاصة مثل نظام الدفع من قبل الغير، بما يضمن تمكين ذوي الأمراض المزمنة من الدواء، وهو نظام يجري توسيعه إلى المتقاعدين، بما في ذلك بالنسبة للفحوص الطبية، مع إبرام اتفاقيات بين الأطباء المعالجين وصناديق الضمان الاجتماعي.

102. وجددير بالذكر أن تطوير الإنتاج المحلي للأدوية يسجل وثبة جديدة بفضل الإجراءات المتخذة منذ 2008، من أجل الحفاظ على سوق الأدوية المحلية المتوفرة، وإجبار الموزعين على الالتزام بالإنتاج، وترقية اللجوء إلى الأدوية الجنيسة؛ وهي إجراءات قلصت من فاتورة الأدوية المستوردة بشكل محسوس بين سنتي 2008 و 2009.

103. وبالموازاة مع ذلك، فإن النفقات العمومية لسير مصالحي الصحة التي كانت تقدر بمبلغ 60 مليار دينار، في سنة 2000، قد بلغت 233 مليار دينار في 2010.

104. وكل هذه الجهود تجد انعكاسها في المؤشرات الوطنية للصحة العمومية، التي تتمثل خصوصا في: I. نسبة وفيات لدى الأطفال تقدر بـ 24,8 حالة في كل 1000 حالة، II. ونسبة وفيات لدى الأمهات تقدر بـ 81,4 حالة في كل 100.000 حالة؛ III. وتغطية بنسبة 100% لعمليات التلقيح بالنسبة لـ «BCG»، و 95% بالنسبة لـ «DTCH»، و 94% بالنسبة لالتهاب الكبد الفيروسي من الفئة "ب"؛ IV. والأمل في الحياة بما يقارب 76 سنة في 2009.

105. أخيرا، تجدر الإشارة إلى أن تسيير منشآت الصحة العمومية ستقوم في المستقبل، ليس فحسب، على عصنة المناهج، مثل العملية الجارية لإدخال المحاسبة التحليلية، بل ستركز أيضا على كفاءات التسيير الحديثة التي سيتم تكوينها في المدرسة الوطنية لتسيير مصالحي الصحة. وستضفي المرونة على تزويد المستشفيات بالأدوية، مع رد الاعتبار للصيدلية المركزية للمستشفيات ووضع شبكة جديدة لعمليات التمويل العمومية. كما سيتم تحسين التحكم في تكاليف الصحة العمومية بفضل إبرام عقود تنظم العلاقات بين الهياكل الاستشفائية ومنظومة الضمان الاجتماعي.

الفصل السادس: السكن والعمران.

106. لقد سُجِّل، في سنة 2009، تسليم 218.000 سكنا، والانطلاق في ورشات إنجاز 270.000 سكنا آخر. وقد بلغ مجموع عدد المساكن التي كانت قيد الانجاز في نهاية السنة الفارطة، 560.000 وحدة.

107. أما الفترة الممتدة من 2005 إلى 2009، فقد شهدت تسليم 1,045 مليون سكن، أي، أزيد من مليون وحدة الذي التزم به السيد رئيس الجمهورية. وخلال العشرية الممتدة من سنة 1999 إلى 2009، تم تسليم مليوني سكن. والحال هذه، فإن النسبة الوطنية لشغل المساكن قد انخفضت من 5,79 سنة 1998، إلى 4,89 في نهاية 2009، وذلك رغم الزيادة المحسوسة لعدد السكان خلال العشرية.

108. ومن المنتظر أن ينتهي العام 2010، بالانطلاق في إنجاز 200.000 سكن جديد، واستلام 200.000 وحدة. مع الإشارة أن الظروف المناخية وضغط الطلب على الإسمنت قد تسببا في التأثير بعض الشيء على هذا البرنامج خلال الأشهر الأولى من هذه السنة. غير أن جهودا هامة قد بذلت لتقويم هذا الوضع، من خلال استيراد كميات إضافية من الإسمنت، ومكافحة المضاربة على هذه المادة، وكذا من خلال تعزيز أداة الإنجاز.

109. وقد شهدت سنة 2009، في مجال ضبط العمران، إنجاز 150 مخططاً للتهيئة الحضرية (PDAU)، وإتمام 140 مخططاً لشغل الأراضي (POS). وستشهد سنة 2010، أ. إتمام حوالي 600 مخططاً للتهيئة الحضرية، والانطلاق في إنجاز حوالي 350 مخططاً آخر؛ ب. وكذا، استكمال حوالي 600 مخططاً لشغل الأراضي والانطلاق في حوالي 900 مخططاً آخر.

110. وقد استهلكت التهيئة الحضرية 150 مليار دينار خلال السنوات الخمس الماضية، عبر أزيد من 10.000 موقع.

111. من جهة أخرى، يجدر التذكير بأن النصوص التطبيقية للتشريع المتعلق بالسكن والعمران قد تم إصدارها. كما تم استحداث وكالة وطنية للتعمير بهدف توحيد الوسائل التقنية المتوفرة، ودعم البلديات أكثر فأكثر في ممارسة مسؤولياتها في هذا المجال. علاوة على أن مدرسة وطنية متخصصة في السكن والعمران سيتم إنشاؤها.

112. أما امتصاص السكن الهش، فهو الآن محل برنامج خاص أمر به السيد رئيس الجمهورية. وفي هذا الإطار، فإن الإحصاء الذي أجري قد حدد 379.000 سكا غير صحي يتعين القضاء عليه، و 182.000 سكا آخر ينبغي ترميمها، من ضمنها 100.000 على مستوى القصور الصحراوية، و 82.000 في مختلف بلديات الهضاب العليا.

113. وقد سجل برنامج من 340.000 سكا، خصيصا للقضاء على السكن الهش، حيث تم الانطلاق في إنجاز 176.000 منها، في نهاية 2009، وسيشروع في إنجاز 93.000 سكن آخر خلال هذه السنة. كما تم اعتماد مبالغ هامة من أجل المساعدة العمومية على ترميم المساكن في القصور والهضاب العليا.

114. وفي هذا السياق، تم، في الفترة ما بين 1999 و 2009، هدم حوالي 85.000 سكا هشا، وأعيد إسكان أزيد من 145.000 أسرة، منها حوالي 40.000 في سنة 2009 فقط، وهو ما يبين الكثافة التي تتميز بها محاربة السكن الهش. وفي نفس الوقت، تسهر المصالح العمومية على اتقاء أي محاولة لإقامة بيوت قصديرية جديدة، ومعاقتها.

115. وقد تقرر إشراك الترقية العقارية أكثر فأكثر لتلبية الطلب الوطني على السكن، والسهر أيضا على الحد من التعمير الجامح الذي تشهده البلاد.

الفصل السابع: الماء والتطهير.

116. سجّل التزويد بالماء الشروب تحسناً جديداً منذ مطلع سنة 2009، بفضل أ. استلام 09 سدود بطاقة 590 مليون متر مكعب، ب. وإنجاز أكثر من 170 عملية حفر، ج. وتشغيل محطتي تحلية مياه البحر في كل من سكيكدة وعين تيموشنت، د. وإنجاز عمليتين كبيرتين لتحويل المياه بين مستغانم ووهران وكذا في المتيجة، ه. والشروع الوشيك في تحويل المياه بين عين صالح وتمنراست، في وقت تتقدم فيه عملية التحويل من الشط الغربي نحو بلدات ولايات النعامة والبيض وتلمسان، و. وإنجاز أكثر من 350 عملية محلية على شبكات التزويد بالماء الشروب. وهكذا، يكون ربط السكان بالشبكات قد بلغ نسبة 93% سنة 2009 مقابل 92% في السنة السابقة، وكذا تزويد كل ساكن بـ 168 لتر (مقابل 165 سنة 2008).

117. وفي مجال التطهير، سجّلت نفس الفترة تسليم أ.أ. 07 محطات تصفية جديدة، ب. 18 محطة لتجميع مياه البحيرات، ج. وكذا إنجاز 540 عملية تطوير وتحسين الشبكات. وقد أصبحت نسبة ربط السكان بشبكات التطهير، تقدّر، الآن، بـ 86%.

118. وموازيةً مع ذلك، عرف برنامج تحلية مياه البحر تطوراً هاماً ويوشك، بالتالي على نهايته، حيث تم، بالفعل: I. تشغيل 04 محطات (أرزيو، الحامة الجزائر، سكيكدة، عين تيموشنت)، II. وسيتم تدشين 05 محطات أخرى خلال هذه السنة (سوق ثلاثة بتلمسان، وحنين بتلمسان، مستغانم، فوكة بتيبازة، وجنات بومرداس)، III. ومحطتين سيتم تدشينهما سنة 2011 (مقطع بوهران وتنس)، IV. وأخيراً، محطتان على وشك الانطلاق فيهما بوادي السبت بتيبازة والشط بالطارف. ومن شأن هذه المحطات، وعددها 13 في المجموع، أن تضمن للسكان ما يعادل 2,5 مليون متر مكعب من الماء الشروب يومياً.

119. وسيكون هذا التزايد في تعبئة الموارد المائية مرفوقاً بجهود دائمة من أجل ترشيد التسيير، وهنا يكمن الهدف المتوخى من اللجوء المؤقت لمتعاملين أجنب ذوي مؤهلات جد رفيعة لتسيير توزيع المياه في كبريات المدن، وكذا تكفل وكالة المياه العمومية بتسيير عملية توزيع المياه عبر بلديات البلاد. وسيكون هذا التكفل مرفوقاً بشراء الخزينة العمومية لأقساط ديون الهيئات البلدية المعنية، التي تفوق 20 مليار دينار. وذلك من شأنه أن يسمح بفتورة الماء الشروب للمستهلكين بأسعار منصفة ومطبقة على الجميع في كل مكان من التراب الوطني.

الفصل الثامن: الطاقة.

120. لقد أصبح توصيل السكنات الريفية بشبكة الكهرباء على وشك التعميم. فمبدأ بداية سنة 2009، استفاد أكثر من 40.000 بيت جديد من الكهرباء، مما جعل نسبة التوصيل في الوسط الريفي، تبلغ 98,5% في نهاية السنة المنصرمة (مقابل 89% سنة 2000 و 96,4% سنة 2005). وسيتم ربط 220.000 سكن ريفي جديد قبل نهاية سنة 2014 التي ستشهد تحقيق نسبة 100%.

121. من جهة أخرى، وقصد ضمان تزويد السكان (والنشاط الاقتصادي) بالطاقة الكهربائية، تم في السنة الماضية تسليم 09 محطات جديدة بطاقة إجمالية تقدّر بـ 3150 ميغاواط، في حين تم، في هذه السنة، تشغيل وحدة جديدة بطاقة 1220 ميغاواط، وستؤفّر المحطات الجاري إنجازها طاقة إضافية إجمالية تقدّر بـ 2400 ميغاواط.

122. ومن أجل تعزيز الأمن الشامل لشبكة الكهرباء، يجري حالياً استكمال خط بقوة 400 كيلوفولت، على مسافة 2400 كلم، وذلك بعد تشغيل أزيد من 2000 كلم منها.

123. أما تزويد البيوت بالغاز الطبيعي، فقد شهد هو الآخر تطوراً جيداً بعد أن تم ربط ما يقارب 200.000 مستفيداً جديداً منذ شهر جانفي 2009. وهكذا، يكون ربط البيوت بالغاز الطبيعي قد بلغ نسبة 44% في السنة الماضية (مقابل 31% فقط سنة 2000) وسيصل إلى قرابة 47% مع نهاية هذه السنة.

124. ويهدف تحسين عملية توصيل الغاز إلى كافة المناطق، يجري حالياً إنجاز أنبوب غاز شرق - غرب على مسافة حوالي 600 كلم، وسيتم تشغيله خلال السنة المقبلة.

الفصل التاسع: النقل الحضري.

125. بالنسبة للمetro، انتهت الشبكة الأولية للجزائر العاصمة وستدخل في الخدمة خلال السداسي الأول من سنة 2011، في وقت تم الشروع في توسيعها. أما الدراسة المتعلقة بmetro وهران فسيتم الانطلاق فيها قريباً.

126. وبخصوص التراموي، فإن خط الجزائر الأول سيشروع في الخدمة ابتداء من السنة المقبلة، في حين توجد ورشات خطي وهران وقسنطينة قيد الإنجاز. كما تم التعاقد على الدراسات الخاصة بالتراموي في 06 مدن أخرى، وهي (عنابة، سطيف، سيدي بلعباس، باتنة، ورقلة، ومستغانم).

127. وسيتم النقل بواسطة التراموي في المستقبل إلى 17 مدينة في المجموع. ولهذا الغرض، يجري حالياً إنجاز وحدة لتركيب هذه التجهيزات بعنابة من أجل إنتاج يدرج قدرات محلية معتبرة.

128. أما بالنسبة للمصاعد الهوائية (تيليفيريك)، فقد تم تشغيل 06 منها (بالجزائر، والبلدية، وتلمسان، وسكيكدة)، ويوجد 11 مصعداً آخر في مرحلة الإنجاز أو الدراسات، في كل من الجزائر، وتيزي وزو، وهران، وقسنطينة، وبجاية، وجيجل، والطارف، والمدية وبني صاف).

129. وبالنسبة للنقل البري الحضري، فإن السلطات العمومية التي سبق لها وأن قامت بتشغيل 14 مؤسسة في عواصم بعض الولايات، قد شرعت منذ شهر جانفي 2009 في إنجاز 07 شركات جديدة، في حين تم الإنشاء القانوني لـ 27 أخرى هذه السنة. وستزود كل هذه المؤسسات بحافلات مصنعة محلياً.

130. وسيرافق تحديث النقل الحضري الجماعي بمسعى للسلطات العمومية، يهدف إلى تمكين أكبر عدد من الأشخاص من الاستفادة منه. ولهذا الغرض، تم إنشاء صندوق لتعويض أسعار النقل الجماعي يمول من موارد جبائية.

131. وبخصوص النقل البري ما بين المدن، فقد تم منذ شهر جانفي 2009، استلام محطتين بريتين كبيرتين، في حين ستدخل 11 محطة أخرى في الخدمة هذه السنة، و 19 أخرى هي قيد الإنجاز. كما تم إنشاء مؤسسة عمومية جديدة للنقل الحضري لفائدة المسافرين في ولايات الجنوب والهضاب العليا على الخصوص.

132. وفيما يتعلق بأمن مستعملي الطرقات الذي يستقطب اهتمام السلطات العمومية، فقد سجلت في السداسي الأول من سنة 2010 بداية في التحسن لاسيما من خلال تراجع عدد ضحايا حوادث المرور بنسبة 30%. ويجب الاستمرار في بذل مزيد من الجهود التحسيسية من أجل الحد أكثر فأكثر من حوادث المرور، ولاسيما الخسائر في الأرواح والعتاد المترتبة عن ذلك عبر كامل التراب الوطني.

الفصل العاشر: الاتصال.

133. لقد تواصل تكثيف شبكة البريد سنة 2009 من خلال فتح 50 مكتبا بريديا جديدا، ليلبغ عددها 3400 مركزا في المجموع، تُسَيَّر 16 مليون حساب بريدي وتوفيري. كما تحسنت السيولة النقدية لصالح الزبائن، في حين بلغ عدد البطاقات النقدية المتداولة للشبكة البريدية 7,5 مليون بطاقة.

134. وفي مجال الهاتفة، قُدِّر عدد زبائن شبكة الهاتف الثابت هذه السنة، بحوالي 3 ملايين مشترك، بالرغم من توفر 4,5 مليون خط. وقد ساهمت تكنولوجيات الهاتف اللاسلكي في تحسين ربط البلديات الريفية المعزولة. ويقدر عدد المشتركين في الهاتف المحمول بـ 33,5 مليون مشترك، سنة 2009، مقابل 27 مليون مشترك سنة 2008.

135. ويرافق تطور شبكة الإنترنت تزايد في العرض للتدفق العالي (ADSL) الذي انتقل من 712.000 اشتراك سنة 2008 إلى 1,12 مليون اشتراك سنة 2009، وسيصل إلى قرابة مليونين (2) سنة 2010، أي عرض يفوق الطلب الحقيقي (انتقل عدد المشتركين من 92.000 سنة 2007 إلى 900.000 سنة 2010).

136. ومن المرتقب أن تشهد التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال تطورات هامة بفضل توفر أزيد من 60.000 كلم من الألياف البصرية على مستوى التراب الوطني، وكذا أكثر من 50.000 كلم من الحزم الهترتيزية الرقمية. علاوة على ذلك، فإن السلطات العمومية تتجه نحو تكنولوجيات أكثر تجديدا، لاسيما وأنه من المعترزم استغلال اتصالات هاتفية من الجيل الثالث والجيل الرابع.

137. وفضلا عن أثرها الأكيد على التنمية الاقتصادية، فإن تقدم هذه التكنولوجيات الجديدة من شأنه أن يساهم في تحسين مختلف الخدمات المقدمة للمواطنين في: I. المجال الطبي (من حيث الاستطباب عن بعد) II. وفي ميدان التعليم (من حيث إلقاء محاضرات بواسطة الفيديو)، III. أو في مجال تسيير شؤون مرتفقي الإدارة كما هو الحال بالنسبة للإدارة القضائية، ثم على مستوى البلديات، على المدى المتوسط.

الفصل الحادي عشر: وسائل الإعلام.

138. لقد أثريت التلفزة الوطنية، في السنة الفارطة، بقناتين متخصصتين، إحداهما بالأمازيغية، والأخرى دينية. فعلاوة على إسهامهما في تنويع العرض، فإن هاتين القناتين الجديدتين تساهمان أيضا في ترقية الهوية الوطنية بمكوناتها الثلاثة.

139. وسيكون هذا التقدم متبوعا، عن قريب، بتشغيل ثلاث قنوات أخرى متخصصة، ستوجه واحدة منها للرياضة وأخرى لدعم التعليم. وبالموازاة مع ذلك، فإن الإتيان بالتلفزة الرقمية يتواصل بشكل حثيث.

140. وبالنسبة للإذاعة، فإنه من المرتقب أن تستكمل هذه السنة برنامجها لفتح محطة محلية على مستوى كل ولاية، في نفس الوقت الذي تعزز فيه محطات البث للقنوات الوطنية على نحو يمكن من إزالة «النقائص» التي تشوب التقاطها.

141. أما بالنسبة للصحافة المكتوبة فتعتبر من بين الأكثر ديناميكية في العالم العربي. الإفريقي، حيث تتوفر على أكثر من 300 عنوان في المجموع من ضمنها 70 يومية، وتستفيد من شبكة تتكون من 24 مطبعة (12 لطبع للجرائد، و 12 لطبع المجالات)، منها مطبعة عمومية جديدة بورقلة في انتظار فتح مطبعة في بشار. بالإضافة إلى أن السلطات العمومية عازمة على تشجيع إقامة شبكة حقيقية لتوزيع الصحافة المكتوبة.

142. وفيما يتعلق بالإشهار، وعكس الرأي الرائج، فإن أصحاب الإعلانات الخواص يحتلون مكانة أساسية. وبالتالي، فإن الإشهار أبعد ما يكون عن الاحتكار العمومي ولا هو محل توزيع تمييزي. ولا أدل على ذلك من أن الوكالة العمومية للنشر والإشهار لم تحصل إلا على مليار دينار فقط، من رقم أعمال شامل للإشهار قدر بمبلغ 13 مليار دينار، في 2009، وحوالي 5 ملايين دينار من نفقات الإشهار كانت بفعل متعاملين اقتصاديين خواص.

143. وذلك يعني أن النصوص التشريعية الجديدة التي ستبادر بها الحكومة حول الإعلام والإشهار سيتمثل هدفها في ضبط فضاء إعلامي يتميز أصلاً بالحرية والتنافسية، كما سيكون هو المستفيد في كل الأحوال في ظل الالتزام بمزيد من الإحترافية وأخلاقيات المهنة.

144. وفيما يخصها، فإن السلطات العمومية لن تدخر أي جهد في هذا الاتجاه، كما تدل على ذلك الوسائل الهامة المتوفرة من أجل التكوين الجامعي في شعب الاتصال بما فيه على مستوى ما بعد التدرج. كما سيستفيد الصحفيون العاملون في القطاعين العمومي والخاص من مرافقة الدولة لتحسين مستواهم. ولهذا الغرض، سيتم إشراك صندوق مساعدة الصحافة في هذه العملية.

الفصل الثاني عشر: الشؤون الدينية.

145. لقد عملت السلطات العمومية بشكل حثيث، خلال هذه العشرية، على ترقية قيم الإسلام، دين الدولة، على ضوء العبر المستخلصة من المأساة الوطنية، وبذلت، في هذا السياق، جهوداً هامة وسخرت وسائل معتبرة خلال الأشهر الثمانية عشر الأخيرة.

146. وقد كان الأمر كذلك بالنسبة لتكوين الأئمة الذي سجل تأهيل أزيد من 400 موظفاً جديداً في مجال الشعائر، في حين يواصل حوالي 1000 إطار آخر تحصيل دروسهم.

147. وكان الأمر كذلك أيضاً، بالنسبة للمساجد حيث تم، سنة 2009، فتح 115 مسجداً جديداً، في الوقت الذي يجري فيه بناء حوالي 1000 مسجد آخر بمساعدات عمومية بلغت السنة الماضية، 1,3 مليار دينار. ومن جهته، فإن مشروع «مسجد الجزائر الأعظم» يتقدم دون عائق.

148. وكذلك كان الشأن بالنسبة للتعليم القرآني الذي يتابعه حوالي 200.000 تلميذ (ثلثهم من البنات). وبالموازاة مع ذلك، فإن مسابقات حفظ القرآن الكريم وترتيله قد أصبحت تنظم سنوياً تحت الرعاية السامية لرئيس الدولة.

149. أما في مجال التوجيه الديني، فإن الجهود متواصلة من خلال إنجاز ما يقارب ألف برنامج إذاعي وحوالي 500 حصة تلفزيونية.

150. كما تواصل العمل، في 2009، على حماية وترقية التراث والثقافة الإسلاميين من خلال حفظ 800 مخطوطاً قديماً، وتنظيم 800 ندوة.

151. وقد استدعى تهمين الأملاك الوقفية اللجوء إلى إيجار 5500 ملكاً ومواصلة تحصيل الأملاك الوقفية. وبلغ الجمع العمومي للزكاة مليار (1) دينار، في السنة الفارطة. مع العلم أن هذه الأموال قد تم تهمينها من خلال دعم 1500 مشروع استثماري لفائدة شباب عاطلين عن العمل.

الفصل الثالث عشر: الثقافة.

152. إن النهضة الثقافية التي انطلقت في بداية هذه العشرية، تتواصل وتزداد كثافة كل سنة. ولا شك أن بصمتها الأكثر وضوحا تكمن في سلسلة الأحداث الثقافية الكبرى المنظمة باستمرار في بلادنا، أ. انطلاقا من سنة الثقافة الجزائرية بفرنسا في سنة 2003، ب. إلى تظاهرة «الجزائر، عاصمة الثقافة العربية» التي امتدت طيلة سنة 2007، وشملت كل التراب الوطني، ج. ثم الطبعة الثانية للمهرجان الإفريقي التي احتضنتها الجزائر في سنة 2009، بمشاركة 48 بلدا من القارة.

153. وفي نفس هذا الاتجاه، ستكون تلمسان عاصمة للثقافة الإسلامية سنة 2011، وهو حدث سيسمح لبلادنا بتعريف باقي العالم بعمق حضارتها العربية الإسلامية، ويمكن شعبنا من اكتشاف حجم الحضارة الإسلامية عبر العالم، وطابعها المميز كحضارة للسلم والتقدم والثقافة. وستمتد هذه التظاهرة على مدى السنة المقبلة وستُنقل فعالياتاتها إلى المناطق الأخرى من البلاد.

154. كما ستتجسد هذه النهضة الثقافية ببرامج وإنجازات أخرى.

155. وكذلك الشأن بالنسبة لحماية التراث الثقافي الذي سجل السنة الماضية. أ. تحيين بنك معلوماتي للأملاك الثقافية غير المادية، ب. ومواصلة إعداد جرد عام للأملاك الثقافية، ج. وتصنيف حوالي مائة ملك منقول وغير منقول، د. وإجراء عمليات بحث عن الآثار في قرابة 50 موقعا، هـ. وترميم أكثر من 200 ملك ثقافي، و. ووضع مخططات لحماية 12 موقع ثقافي، ز. إلى جانب مواصلة مكافحة أعمال المساس بالتراث مما سمح باسترجاع 2119 قطعة، في 2009 و 4369 قطعة أخرى في السداسي الأول من سنة 2010، كانت قد سرقت كلها وحولت أحيانا إلى الخارج.

156. كما تم تأهيل التراث الثقافي لمختلف مناطقنا بفضل تأسيس أكثر من 70 مهرجانا ثقافيا محليا وحوالي 30 مهرجانا وطنيا. وصاحب هذا الجهد، منذ شهر جانفي 2009، استلام سبع دور جديدة للثقافة و9 مراكز ثقافية.

157. وقد كان الشأن كذلك أيضا، بالنسبة لترقية المسرح من خلال أ. الدعم العمومي لـ 350 جمعية، ب. وإنجاز 58 مسرحية، ج. وتنظيم 1300 عرض، د. وإنشاء 06 مسارح جهوية.

158. علاوة على ذلك، بذلت جهود معتبرة في سبيل ترقية المطالعة والكتاب، من خلال أ. فتح حوالي 150 مكتبة جديدة، منذ بداية السنة الماضية، ب. وتشغيل 22 مكتبة متنقلة، ج. وتخصيص مساعدة لنشر قرابة 1000 عنوان. كما تضمن قانون المالية التكميلي لهذه السنة تدابير جبائية جديدة موجهة للتحفيز على طبع الكتاب ونشره عبر شبكة الإنترنت ونشاط النشر.

159. أما النهوض بقطاع السينما الذي كان موضوع مشروع قانون عرض على البرلمان، فقد تميز، منذ بداية سنة 2009. أ. بإنشاء مؤسستين مكلفتين بهذا الفن، ب. والانطلاق في إعادة إنتاج التراث السينمائي ورقمته، ج. ودعم إنتاج 60 فيلما، د. وإعادة تأهيل 10 قاعات للعرض السينمائي.

160. علاوة على أن الإنتاج السينمائي سيستفيد مستقبلا، طبقا لقرارات السيد رئيس الجمهورية، من دعم عمومي أكبر بفضل الموارد المتأتية من رسم شبه جبائي على نشاط الإشهار.

الفصل الرابع عشر: التاريخ الوطني والمجاهدون.

161. إن واجب الدولة فيما يخص التكفل بالتاريخ الوطني وعرفان الأمة للمجاهدين وذوي حقوقهم، يمثل مهمة ثابتة لكل الحكومات، بل وقد تعززت هذه المهمة بموجب المراجعة الأخيرة للدستور، فيما يتعلق بتلقيق التاريخ وتمجيد ثورة نوفمبر 1954.

162. وإلى جانب تكفل المنظومة الوطنية للتعليم في كل الأطوار بهذه المهمة، تحظى هذه الأخيرة بأعمال خاصة تتمثل في: أ. مواصلة البحث عن رفاة شهدائنا الأبرار وإعادة دفنها، ب. وترميم مقابر الشهداء، ج. وإنجاز نصب تذكارية (115 نصب تذكاري سنة 2009)، د. وإنجاز متاحف وملحقات لمتاحف الثورة (35 متحف وملحقة السنة الماضية)، ونشر كتب تاريخية (108 كتاب سنة 2009)، هـ. تسجيل شهادات مجاهدين (قرابة 600 شهادة سنة 2009)، و. وتنظيم ندوتين، في السنة الفارطة، حول حرب التحرير الوطني.

163. وسوف تتمم عن التحضيرات الجارية للذكرى الخمسين للاستقلال، عدة إنجازات جديدة في مجال إحياء الذاكرة.

164. وفيما يخص التكفل بالمجاهدين وذوي الحقوق، فإنه، علاوة على تحسين معاشاتهم، فقد شهدت سنة 2009 خصوصا I. إنجاز 4 مراكز راحة ليليل يبلغ عددها بذلك 18 مركزا في المجموع، لفائدة 16.000 مستفيدا سنويا، II. واستلام 4 قاعات للعلاج وإعادة التأهيل، III. ورفع تغطية الحاجات إلى تركيب أعضاء اصطناعية، لتبلغ 22.000 عملية، سنويا، IV. واقتناء تجهيزات لكبار المعطوبين، V. وتوسيع الاستفادة من مزايا النقل إلى أرامل الشهداء والمجاهدين وأبنائهم المعوقين، VI. والتكفل بـ 98.000 من ذوي الحقوق غير المؤمنين اجتماعيا.

الفصل الخامس عشر: المرأة والأسرة والطفولة.

165. يضمن الدستور وقوانين الجمهورية المساواة بين المواطنين والمواطنات وحماية الأسرة والطفولة. كما تحرص السياسة الوطنية للتنمية دوما، على ترقية أسباب الرفاهية لكل مكونات المجتمع بدون أي تمييز.

166. وقد أصبحت الفتيات تحتل مكانة مهيمنة في كل أطوار المنظومة الوطنية للتعليم مما ينبئ، من الآن، بتطورات جديدة من حيث المكانة التي ستتبوؤها المرأة في سوق العمل وعلى الساحة السياسية للبلاد.

167. وحتى وإن كان تشغيل العنصر النسوي يظل اليوم ضعيفا، فإن الجزائر بوسعها مع ذلك، أن تتباهى، I. بالمكانة التي تحتلها المواطنات في بعض الأسلاك الهامة للدولة، على غرار سلك القضاء وقوات الأمن، II. وبالمساواة المطلقة بين الرجال والنساء في كل المعايير التي تُسير عالم الشغل، بما في ذلك في مجال الأجور.

168. وبنفس الكيفية، فإن سياسة الصحة العمومية تولي عناية كبرى للأم والطفل، في وقت تُبذل فيه جهود معتبرة من أجل تكوين الأجيال الصاعدة، ويعاقب التشريع بشدة كل مساس بهاتين الفئتين الاجتماعيتين.

169. وكل ذلك لم يمنع الجزائر من أن تدرج ترقية المرأة وحماية الأسرة والطفولة في مصاف المهام الأساسية للحكومة في ظل احترام قيمنا الحضارية.

170. وهكذا، فقد شرع، بمساهمة كل القطاعات، في التنفيذ الميداني للإستراتيجية الوطنية لترقية وإدماج المرأة، التي تم تبنيها منذ سنتين، مثلما تم وضع آلياتها ومرافقتها بجهود في مجال الاتصال والتحسيس في شكل ندوات متعددة.

171. كما تم القيام، على أرض الواقع، بعمل حازم ولاسيما تجاه المرأة الريفية من خلال برامج تتضمن I. دروسا في محو الأمية، II. والتكوين في بعض المهن (وحتى في البيت)، III. وعمليات دعم لإنشاء مداخل عبر قروض مصغرة (58% من القروض المصغرة التي مُنحت سنة 2009 كانت لفائدة النسوة المالكات في البيوت).

172. ويجري حالياً، تحت إشراف الجماعات المحلية، تنفيذ برنامج لإنجاز روضات للأطفال عبر كامل التراب الوطني من أجل تسهيل عمل النساء موازاة مع مسؤولياتهن العائلية، وقد تم إلى حد الآن، استلام 334 روضة. كما تُقدم المساعدة للنساء ضحايا العنف أو في أوضاع صعبة، بما في ذلك من خلال فتح مراكز متخصصة.

173. إن التحول الهام الذي تتأهب الجزائر لتحقيقه في مجال ترقية مكانة المرأة، منبثق من الحكم الدستوري الجديد الذي يخول الدولة مهمة تعزيز مشاركة المرأة في المجالس المنتخبة. وسيأتي عن قريب قانون يحدد الطرق والوسائل لتحقيق هذا التقدم الجديد.

174. وفيما يتعلق بالأسرة والطفولة، وفضلاً عن التقدم المُسجل في السنوات الأخيرة عبر مراجعة قانوني الأسرة والجنسية، فقد شرعت الحكومة في وضع مخطط وطني للطفولة، نتجت عنه مبادرات متعددة من بينها التنظيم السنوي "لشهر الطفل". كما تم منذ بداية السنة الماضية، فتح مراكز جديدة للتكفل بالأطفال غير المتكفين، أو المعوقين أو الذين يعيشون وضعاً صعباً.

175. وفي الأخير، وعلى هامش العمل الواجب مواصلته، فإن بلادنا في حاجة، خصوصاً، إلى التعريف الجيد بإنجازاتها، وتقديمها، وجهودها المبذولة إزاء المرأة والأسرة والطفولة. ولهذا الغرض، تم، مؤخراً، استحداث مركز وطني للبحث والتوثيق والإعلام حول المرأة والأسرة والطفولة. ومن شأن هذه الأدوات الجديدة أن تسمح أكثر فأكثر، بتفعيل وتعميم عمل السلطات العمومية وبرامجها تجاه الأسرة والمرأة والطفولة.

الفصل السادس عشر: الشباب والرياضة.

176. لقد بذلت جهود من أجل تفتح الشباب، استفاد منها، في سنة 2009، حوالي 5 ملايين شاب في شكل I. برامج تبادل بين مناطق البلاد، II. وإقامات ترفيهية، III. ونشاطات نسوية، IV. وبرامج للإصغاء إلى الشباب في وضعية صعبة، V. ودعم أكثر من 1500 جمعية شبانية. وقد تعززت هذه الجهود باستلام 57 من دورونزل جديدة للشباب منذ شهر جانفي 2009.

177. وتظل ترقية الرياضة تحظى هي الأخرى، باهتمام متواصل. وذلك هو الحال بالنسبة لتطوير الرياضة في مختلف أطوار المنظومة الوطنية للتعليم حيث أصبحت مادة الرياضة إجبارية في الامتحانات. وجدير بالذكر أن عدد حاملي الليسانس الذين أشركوا في المنافسات قد بلغ 910.000 شخصاً (مقابل 437.000 سنة 2007)، وأن تثمين المواهب الرياضية لدى الشباب المتمدرسين قد وضع لها نظام ما يسمى بـ "رياضة ودراسة" الذي أقيم على مستوى 214 مؤسسة موزعة عبر الولايات.

178. وكذلك الشأن بالنسبة لتعميم ممارسة رياضة الهواة على مستوى النوادي وفي مختلف التخصصات، التي تحظى بدعم مالي عمومي تُقدمه ميزانية الدولة والجماعات المحلية وتستفيد من تعزيزات دائمة من حيث المنشآت الأساسية.

179. وهكذا، شهدت السنة الماضية والسداسي الأول من السنة الجارية، استلام 04 ملاعب متعددة الرياضات، و 62 مركب رياضي جوارى، وحوالي 600 ملعب ومساحات للعب، و 10 مسابح وأحواض للسباحة وكذا 09 قاعات متعددة الرياضات.

180. وجدير بالإشارة أن تطور المنافسة الرياضية رفيعة المستوى ما انفكت تتحسن مع تجديد كل الهيئات الفدرالية الرياضية وكذا انتخاب اللجنة الأولمبية الجزائرية التي تحظى بدعم السلطات العمومية.

181. أما رياضة كرة القدم فستشهد ابتداء من هذه السنة دعماً غير مسبوق سواء لفائدة الفرق الوطنية أو من أجل الانتقال إلى الاحترافية.

182. بالفعل، فإن قانون المالية التكميلي لهذه السنة قد نص على أحكام جديدة تُجسد القرارات التي اتخذها السيد رئيس الجمهورية من أجل تقديم دعم مالي لاتحادية كرة القدم قصد التكفل، بطريقة فعالة، بالخبطة الوطنية لكرة القدم في مختلف أصنافها.

183. وموازية مع ذلك، ستستفيد النوادي التي تختار الاحتراف مستقبلاً، من دعم عمومي في شكل -أ- قروض بشروط جد محفزة -ب- ودعم لإنجاز مراكزها الخاصة بالتدريب، -ج- ومساعدات لتطوير تكوين الفئات الشبانية والمشاركة في المنافسات الدولية العربية والإفريقية.

الفصل السابع عشر: الحماية الاجتماعية.

184. تحظى صناديق الضمان الاجتماعي دوماً، باهتمام كبير في نفس الوقت الذي يُعزّز فيه مجال الحماية الاجتماعية التي يستفيد منها المواطنون.

185. وهكذا، تتواصل عصرنة تسيير الضمان الاجتماعي بفضل توسيع استعمال بطاقة "الشفاء" التي تم توزيع 4 ملايين منها لفائدة 13 مليون مستفيد. وسيكون ذلك مصحوباً بتحديث تسيير الصناديق بما فيه تحسين مستوى مستخدميها.

186. كما يحظى التوازن المالي لهيئات الضمان الاجتماعي باهتمام متواصل، بما في ذلك من خلال استحداث مورد جديد انطلقاً من رسم على التبغ والأدوية المستوردة.

187. في حين أن ملاحقة الغشاشين تجاه الالتزامات الاجتماعية ما انفكت تتعزز، حيث سجل في السنة الماضية، أزيد من 100.000 مخالفة وتحصيل أكثر من 4 ملايين دينار. وجدير بالإشارة أن مكافحة هذا الغش في الالتزامات الاجتماعية توشك أن تُسجل قفزة نوعية خاصة، وذلك من خلال التعاقد على العلاج في المستشفيات.

188. وموازية مع ذلك، تسهر السلطات العمومية على توسيع التغطية الاجتماعية إلى من يفتقر إليها، ولاسيما لفائدة المحرومين، والمنتقلين لصناديق التأمين على البطالة والمستفيدين من مختلف برامج التشغيل المؤقت أو الإدماج في الشغل.

189. وأخيراً، فإن الإجراءات الهامة للحماية الاجتماعية التي اتخذت في مجال الصحة، يتم تحسينها كل سنة، مع العلم أن هذه الإجراءات التي سبق التطرق إليها في الجانب المتعلق بصحة المواطنين، تتضمن، خصوصاً، الحصول على الأدوية (بالنسبة لذوي الأمراض المزمنة والمتقاعدين) ثم الاستفادة، مستقبلاً، من العلاج، الذي حُصّ به المتقاعدون، في بداية الأمر.

الفصل الثامن عشر: مكافحة البطالة.

190. إن استحداث مناصب الشغل يُعتبر أحد الأهداف الاستراتيجية الدائمة للسياسة الوطنية للتنمية، إلى جانب النمو، وتدعيم الاقتصاد الكلي. وفي سياق هذه المعركة، تعتمد السلطات العمومية على عناصر مختلفة تتمثل فيما يلي:

191. **في المقام الأول؛** البرامج العمومية الاستثمارية الهامة ولاسيما منها: I. تنشيط الطلب الخاص، من أجل رفع المداخيل وتخفيض الضغط الجبائي واستقرار نسب الفوائد؛ II. مخططات الأعباء المنبثقة عنها بالنسبة للمؤسسات؛ III. حاجات قطاع الفلاحة إلى اليد العاملة بعد انتعاشه؛ IV. وعمليات التوظيف في قطاع التوظيف العمومي من أجل تأطير مختلف الإنجازات الجديدة في مجال الخدمة العمومية؛

192. **وفي المقام الثاني؛** استحداث مناصب شغل من قبل المؤسسات: I. حيث تستفيد هذه الأخيرة من دعم هام لاستحداثها؛ II. تُضاف إلى ذلك التدابير العديدة المشجعة على التوظيف، التي سنتطرق إليها لاحقاً؛

193. **وفي المقام الثالث؛** التدابير العديدة الرامية إلى تيسير الاندماج المهني للشباب طالبي الشغل لأول مرة، وذلك بفضل: I. دعم إعادة تأهيلهم في مجالات التكوين المهني؛ II. وتدعيم توظيفهم الأولي، عن طريق عقود للإدماج لمدة تتراوح من سنة إلى سنتين، حيث تتكفل الدولة برواتبهم، III. وتعزيز ترتيب الإدماج، من خلال اعتماد عقد عمل مدعم لمدة تتراوح بين سنة وثلاث سنوات، تتكفل الدولة بجزء من رواتبهم.

وقد سمحت تراتيب المساعدة على الإدماج المهني هذه التي تم اعتمادها سنة 2008، بتوظيف أزيد من 533.000 شاب مستفيد إلى غاية نهاية شهر جوان المنصرم.

194. **وفي المقام الرابع؛** تراتيب المساعدة على استحداث مؤسسات مصغرة من قبل الشباب طالبي الشغل لأول مرة (عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب) أو من قبل البطالين (بدعم من الصندوق الوطني للتأمين على البطالة).

195. وقد أُدخلت على هذين الترتيبين تعديلات عديدة، منها: I. توسيع مستوى الاستثمار إلى مبلغ أقصاه 10 ملايين دينار؛ II. ورفع مستوى تخفيض الفوائد، الذي قد يصل إلى نسبة 95% فيما يخص بعض النشاطات المنتجة أو كذلك لفائدة المترشحين من ولايات الهضاب العليا والجنوب؛ III. تقليص آجال معالجة الملفات من قبل البنوك إلى شهرين؛ IV. ومنح قرض بنكي لكل ملف تحصل على شهادة القابلية للاستفادة من الترتيب.

196. وعلى هذا الأساس، فقد تحسنت مردودية هذين الترتيبين بنسبة 102% بين سنتي 2008 و 2009 (حيث تم في 2008، تمويل 13.189 ملف، مع استحداث 37.354 منصب شغل؛ واستفاد في 2009، 28.836 ملف من التمويل، مع استحداث 75.572 منصب شغل). وقد تؤكد هذا الاتجاه ذاته خلال السداسي الأول من سنة 2010، إذ تم تمويل 17.180 ملف مما سمح باستحداث 42.343 منصب شغل.

197. إلى جانب هذين الترتيبين، توسّع نشاط الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، حيث أصبح استحداث بعض نشاطات الخدمات يعتمد على كلفة محدودة للاستثمار، وكذا إنشاء بعض النشاطات من قبل النساء الماكثات في البيت.

198. وفي المقام الخامس والأخير، تراتيب نشاطات المنفعة العامة وذات اليد العاملة المكثفة، التي تلجأ إليها السلطات العمومية بشكل قوي أيضا للمساهمة بصفة انتقالية، في تقليص معدّل البطالة، من خلال توفير نشاط لمدة ستة أشهر للمستفيدين منها. وباعتبار أن منصب الشغل يُحتسب "كمعادل منصب دائم" (أي شخصان يستفيدان من معادل منصب شغل دائم لمدة سنة)، فقد سمحت هذه التراتيب باستحداث 406.000 معادل منصب شغل دائم في 2009 و332.000 منصب آخر خلال السداسي الأول من سنة 2010.

199. وقد أسفرت الجهود التي تبذلها السلطات العمومية لترقية التشغيل عن نتائج جد ملموسة تتجلى من خلال ما يلي:

أ- تراجع دائم للبطالة، إذ انخفضت نسبتها من 30% سنة 1999 إلى حوالي 18% في بداية سنة 2005، وإلى 10,2% في شهر سبتمبر 2009، أي في نهاية الفترة الخماسية السابقة.

ب- واستحداث مجموع 1,459 مليون منصب شغل سنة 2009 (منها 406.000 معادلة مناصب دائمة).

ج- استحداث 3,166 مليون منصب شغل و1,865 مليون معادل منصب دائم بين سنتي 2005 و2009. وقد تجسّد ذلك بتراجع نسبة البطالة بمعدّل 8%، إذ انخفضت من حوالي 18% إلى ما يقارب 10%.

200. وفي كل الأحوال، فإن نتائج السداسي الأول من هذه السنة توحى بتراجع أكثر لنسبة البطالة مع مجموع 672.344 منصب شغل، منها: 340.324 عن طريق التوظيف، و 332.000 معادل منصب شغل دائم في إطار ورشات أشغال المنفعة العامة وذات اليد العاملة المكثفة.

الفصل التاسع عشر: تحسين القدرة الشرائية

201. لقد شهدت الأشهر الثمانية عشر الأخيرة زيادة هامة لرواتب كافة الأجراء، والمنح وحتى المنح المدرسية.

202. في المقام الأول، تم رفع الأجر الوطني الأدنى المضمون بنسبة 25%، اعتباراً من أول جانفي 2010، لينتقل من 12.000 إلى 15.000 دينار. ومن أجل تقدير مدى تطور الأجر الوطني الأدنى المضمون خلال العشرية الأخيرة، يكفي التذكير بأن هذا الأخير كان يُقدّر بـ 6.000 دينار في مطلع سنة 1999 وبـ 10.000 دينار في بداية سنة 2005.

203. وفي المقام الثاني، لقد أصبح بعض الموظفين يتقاضون أجورهم الجديدة المنبثقة عن القانون الأساسي العام للتوظيف العمومي الذي تمت مراجعته؛ في حين استفاد البعض الآخر منهم، من النظام التعويضي الجديد. وفي كلتا الحالتين، كان الإجراء بأثر رجعي اعتباراً من بداية سنة 2008، علماً بأنه تمت المصادقة على ما يقارب 40 قانون أساسي خاص وإصدار نظامين تعويضيين اثنين.

204. وبالنسبة للقدرات المالية للدولة، فإن مستوى تحسين مداخيل الموظفين يمكن تقديره من خلال تعبئة 1000 مليار دينار (أي جلّ مداخيل الخزينة خارج المحروقات) من أجل التكفل بالعبء الناتج عن النظام التعويضي الجديد (مع المبالغ المتأخرة).

205. وفي المقام الثالث، استفاد عمال القطاع الاقتصادي في معظم الفروع من زيادة في رواتبهم، بفضل التفاوض من جديد حول اتفاقيات الفروع الخاصة بهم، مثلما تم الاتفاق على ذلك خلال اجتماع الثلاثية الذي انعقد في شهر ديسمبر سنة 2009. كما أبرم أرباب العمل الخواص اتفاقاً حول الأجور مع الاتحاد العام للعمال الجزائريين بغرض مراجعة الأجور بنسب تتراوح بين 10% و 20%، حسب فروع النشاط.

206. وفي المقام الرابع، شهدت منح ومعاشات التقاعد زيادة بنسبة 5% سنة 2009 وزيادة أخرى بنسبة 7%، في فائدة حوالي مليوني (2) شخص معني، ومعهم عائلاتهم وذوو حقوقهم.

207. فضلاً عن ذلك، فإن أزيد من مليون متقاعد ذوي منح مباشرة ومعاشات رئيسية ضعيفة آيلة لذوي حقوقهم، قد استفادوا، للمرة الثانية، في مطلع سنة 2009، من زيادات معتبرة ممولّة من ميزانية الدولة، بعنوان التضامن الوطني بين الأجيال.

208. وفي المقام الخامس والأخير، يجدر التذكير بأن المنح الدراسية للطلبة، على الخصوص، قد شهدت، في السنة الفارطة، زيادة بنسبة 50%.

209. ولا يمكن تقدير مدى تحسّن القدرة الشرائية للمواطنين وحمايتهم دون أن نأخذ في الحسبان الإجراءات الهامة المتمثلة في دعم الميزانية العمومية لأسعار عدة منتوجات أو خدمات تجارية (الوقود، الكهرباء والغاز، السكن، الماء، الحبوب، منتوجات الحليب، الإيجارات..) وكذا المساعدات المقدمة للمعوزين بفضل التضامن الوطني.

210. أما التحويلات الاجتماعية للدولة، فقد شهدت في المجموع، تطوراً معتبراً خلال العشرية الأخيرة، إذ انتقلت من 254 مليار دينار سنة 1999، إلى 460 مليار دينار سنة 2005، ثم إلى 1227 مليار دينار سنة 2010.

الفصل العشرون: التضامن الوطني.

211. رغم النمو الاقتصادي والاجتماعي الهام الذي تحقق منذ بداية هذه العشرية، ما يزال بعض المواطنين محرومين في بلادنا، حتى ولو كان عددهم يتضاءل أكثر فأكثر كل سنة.

212. وهكذا، يتجلى دعم المواطنين المحرومين من خلال: أ. منحة التضامن الجزافية التي ارتفع مبلغها بثلاثة أضعاف سنة 2009، وهي موجهة لـ 700.000 مستفيد بدون نشاط؛ ب. وتوفير نشاطات مؤقتة مأجورة لـ 700.000 شخص محروم قادر على العمل، سنوياً (عن طريق الترتيب الخاص بالتشغيل لإنجاز مشاريع ذات منفعة عامة ومناصب شغل ذات يد عاملة مكثفة).

213. علاوة على ذلك، تستمر العائلات المحرومة في الاستفادة، في كل سنة، من مساعدات عمومية مختلفة، ولاسيما، توزيع الأدوات المدرسية عند الدخول المدرسي (أزيد من 400.000 سنة 2009)، وخلال شهر رمضان (أكثر من 1,5 مليون قفة تُوزع سنوياً).

214. وسيتواصل الدعم العمومي للمحرومين، النابع من القيم الاجتماعية الوطنية، مع الحرص على الالتزام بمزيد من الشفافية. وتلكم هي الغاية المنشودة من البطاقة الوطنية للمحرومين التي يجري ضبطها حالياً، حيث ستسمح في مستقبل قريب بتعيين القائمة الوطنية للمحرومين بصفة منتظمة، مما سيسمح بتفادي أي تعسف في هذا الميدان، ودفع الإعانة العمومية للمعنيين بواسطة الصك.

215. أما الأشخاص المعوقون، فيحظون بتكفل ودعم يتلاءم وسنهم وحالتهم الصحية، علماً بأن شبكة المؤسسات المتخصصة الموجهة لهم تزداد اتساعاً في كل سنة.

216. وهكذا، تمكن، في سنة 2009، أزيد من 14.000 طفل معوق من الاستفادة من تلمذ من تدريس مكيف على مستوى أزيد من 170 مؤسسة متخصصة، بينما تم التكفل بأكثر من 2000 شخص مسن في 32 مركز للرعاية.

217. والجدير بالذكر أن مشروع القانون الذي أودع لدى البرلمان، يهدف إلى التكفل بالأشخاص المسنين في وسطهم العائلي أو لدى أسر تتولى كفالتهم، مع مساهمة مالية عمومية، عند الضرورة. وترمي هذه المقاربة الجديدة التي تتناسب أكثر مع قيمنا وتقاليدنا، إلى عدم اللجوء إلى دور العجزة إلا عند الضرورة القصوى، حتى وإن كانت السلطات العمومية ستستمر دوماً في تطوير المؤسسات التي تضمن الرعاية الطبية المتخصصة للأشخاص المسنين.

الفصل الواحد والعشرون: الجالية الوطنية بالخارج.

218. إن حضور الدولة إلى جانب الجالية الوطنية بالخارج يتجسد بشكل ملموس أكثر فأكثر.

219. ويلاحظ ذلك من خلال التغطية القنصلية التي شهدت تحولات نوعية، بما في ذلك اعتماد نظام الإعلام الآلي لتسليم الوثائق.

220. ويتجلى ذلك أيضاً من خلال الدعم الذي يحظى به أطفال الجالية الوطنية في الناحية الباريسية (إلى حد الآن) قصد تمكينهم من الالتحاق بمؤسسات جزائرية من أجل تعلم لغتهم ومعرفة ثقافتهم.

221. كما يتبين ذلك في تشجيع النشاط الثقافي من قبل البعثات الدبلوماسية والقنصلية الوطنية تجاه رعايانا بالخارج.

222. وكذلك الشأن أيضاً، من خلال الجهود التي تبذلها الدولة لمساعدة رعايانا بالخارج لتأدية واجباتهم الدينية، ولاسيما، بفرنسا مع إيفاد أئمة لهذا الغرض.

223. ويتجسد ذلك أيضاً من خلال تحسين ظروف استقبال رعايانا بمناسبة مجيئهم إلى البلاد لقضاء العطلة. فرغم وجود بعض النقائص التي سيتم تداركها، فإن هذه الظروف أصبحت، اليوم، تختلف إلى حد كبير من حيث النوعية، عما كان عليه الأمر منذ خمس سنوات فقط. وفضلاً عن ذلك، تنظم السلطات العمومية سنوياً برامج الإقامة بالجزائر لفائدة أطفال العائلات المهاجرة المعوزة، وهي تجربة لا مثيل لها في مجال مبادرات التضامن مع الجالية الوطنية، على حساب الميزانية العمومية.

224. وتنفيذاً لبرنامج السيد رئيس الجمهورية، تعكف الحكومة حالياً على ترقية علاقة أقوى مع الجالية الوطنية المقيمة بالخارج من أجل إشراك رعايانا في التنمية الوطنية.

225. ففي هذا الإطار إذن، تتجلى الإرادة في إشراك الكفاءات الوطنية بالخارج، إلى حد بعيد، في تطوير البحث العلمي، بما في ذلك من خلال العمل على انضمام البعض منها إلى المجلس الوطني للبحث العلمي.

226. وفي هذا المنظور بالذات، سيتم إنشاء المجلس الوطني الاستشاري للجالية الوطنية بالخارج، الذي من شأنه أن يشرك ممثلي الجالية المقيمة بالخارج إلى جانب السلطات الوطنية في تحديد سبل ووسائل تعزيز الصلة بالوطن الأم أو البلد الأصلي، بل وخاصة، تمكين رعايانا المقيمين بالخارج من المساهمة أكثر فأكثر في تنمية الجزائر.

الباب الثالث:

تعزيز المنشآت الأساسية

227. لقد شهد تعزيز المنشآت الأساسية، خلال سنة 2009 والسداسي الأول من السنة الجارية، تقدماً معتبراً.

الفصل الأول: المنشآت الأساسية للطرق والموانئ والمطارات.

228. تم خلال الأشهر الثمانية عشر الأخيرة: أ. تسليم 640 كلم من مقاطع الطريق السيار شرق - غرب، التي فتح معظمها للسير ويجري حالياً تجهيزها، وكذا فتح 128 كلم من الطرق الاجتنبية، ب. تسليم 646 كلم من الطرق الوطنية الجديدة و450 كلم من الطرق الولائية؛ ج. صيانة 8446 كلم من الطرق في المجموع، وإعادة تأهيلها وتحديثها عبر كل التراب الوطني؛ د. إنجاز 198 منشأة فنية؛ هـ. إنجاز منشآت مرفئيتين جديدتين وأرضية مطارية جديدة؛ و. وكذا إعادة تأهيل 29 منشأة مرفئية ومطارية.

229. وفي المجموع، فإن تنفيذ البرنامج الخماسي 2005-2009، في قطاع الأشغال العمومية، مكن بلادنا من تحقيق أهداف هامة تتمثل فيما يلي:

230. في المقام الأول، تطوير محاور الطرق الاستراتيجية مثل: أ. تسليم 1920 كلم في المجموع، من الطرق السريعة (الطريق السيار شرق - غرب مع محولاته وكذا الطريق الاجتنبية الجنوبي للعاصمة)؛ ب. استكمال الطريق العابر للصحراء مع تسليم شطره الأخير الذي يمتد على طول 415 كلم إلى غاية الحدود مع النيجر؛ ج. تحديث وتعزيز الطرق الوطنية المهيكلية التي تربط شمال البلاد بإيليزي شرقاً، وبشار غرباً، وكذا الطريق المؤدية إلى تندوف في الجنوب الغربي؛

231. وفي المقام الثاني، تطوير شبكة الطرق الوطنية وتحسينها، مع: أ. صيانة أكثر من 41.000 كلم من الطرق؛ ب. وتحديث أزيد من 26.000 كلم من الدروب؛ ج. ووضع الإشارات على طول أزيد من 2000 كلم من المسالك في الجنوب الكبير؛ د. وإنجاز أكثر من 1250 منشأة فنية.

232. وفي المقام الثالث، تعزيز قدرات صيانة شبكة الطرق، مع: أ. إنجاز وتجهيز 500 بيتا مجهزة للتدخلات العادية؛ ب. وإنشاء 15 حظيرة جهوية مجهزة للحالات الاستعجالية؛

233. وفي المقام الرابع، تحسين الأمن عبر الطرق، لاسيما، من خلال: أ. إنجاز 80.000 كلم من إشارات المرور الأفقية، وإنشاء 87.000 وحدة من الإشارات العمودية؛ ب. إنجاز 37 نفقا من نوع "Trémie"؛ ج. وإزالة أكثر من 300 نقطة تتميز بازدياد حركة المرور، وأزيد من 200 نقطة تُسجل فيها حوادث مرور بصفة متكررة؛

234. وفي المقام الخامس والأخير، تحسين المنشآت الأساسية للنقل الجوي والبحري، بفضل: أ. تدعيم 21 منشأة مرفئية أساسية (يضاف إليها 11 إنجاز جديد موجه للصيد البحري)؛ ب. تعزيز وترميم 21 مدرج للمطارات؛ ج. وكذا تسليم المدرج الثاني لمطار وهران.

الفصل الثاني: منشآت النقل الأساسية.

235. فضلاً عن النقل الحضري الذي تم التطرق إليه آنفاً، سُجِّل تسليم حجم هام من المنشآت الأساسية ووسائل النقل منذ بداية سنة 2009.

236. كما لوحظ تطور محسوس في قطاع النقل بالسكك الحديدية على الخصوص.

237. وهكذا، شهدت سنة 2009 استغلال حوالي 450 كلم من خطوط السكك الحديدية التي تربط: أ. سطيف-برج بوعريريج - المسيلة - عين التوتة؛ ب. وتبسة - عين مليلة. كما تم خلال الثمانية عشر شهرا الماضية، إعادة تنشيط أكثر من 800 كلم من خطوط السكة الحديدية غير المستغلة.

238. وخلال السنة الجارية، سجلت إنجازات أكثر أهمية، مع البدء في استغلال أزيد من 860 كلم. ويتعلق الأمر بالخطوط الرابطة بين: أ. طيبة-بشار على طول 580 كلم؛ ب. ويلل-محمدية؛ ج. القورزي-بسكرة-سطيل-توقرت؛ د. تيزي وزو- وادي عيسي.

239. وتقدر خطوط السكك الحديدية التي يجري حالياً إنجازها بأزيد من 1200 كلم، في حين يقدر مجموع الخطوط الجديدة قيد الدراسة بأكثر من 5800 كلم.

240. ويشهد نقل المسافرين بالسكك الحديدية تحسناً ملحوظاً من خلال تقليص الوقت المستغرق في التنقل عبر السكك الحديدية وتوفير وسائل الراحة. وقد سُجِّل هذا التحسن بصفة خاصة على مستوى الخطوط المزودة بـ 17 قطار سريع تم تشغيلها وكذا الشبكة المكهربة بضواحي العاصمة.

241. كما سُجِّل النقل البحري للبضائع وتسيير الموانئ تطوراً ملحوظاً، لاسيما، من خلال إعادة تنظيم نقل البضائع عبر مختلف موانئ البلاد.

242. وفي مجال النقل الجوي، وفضلاً عن تحديث أراضي مطارية، سيتم استلام المطارات الجديدة لكل من جيجل، وتلمسان، وجانت، قبل نهاية السنة الجارية.

243. كما تم تعزيز أسطول شركة الخطوط الجوية الجزائرية، مع استلام أربع طائرات بسعة 70 مقعداً، وطائرة متوسطة، في حين ينتظر، في غضون سنة 2011، وصول 06 طائرات متوسطة جديدة أودعت طلبيتها، لتضاف إلى أربع طائرات أخرى جديدة طلبتها شركة طاسيلي للطيران.

* *

الباب الرابع

مواصلة التنمية الاقتصادية

244. إن تقدير التنمية الاقتصادية التي حققتها بلادنا خلال الأشهر الثمانية عشر الأخيرة، لا يمكن أن يتم بمعزل عن الظرف الاقتصادي العالمي الذي ساد خلال الفترة ذاتها.

245. لقد انجرت عن الأزمة المالية التي شهدتها العالم منذ سنة 2008 انعكاسات جسيمة على الاقتصاد العالمي إذ: I. تضاعفت حالات إفلاس البنوك؛ II. وسجلت البورصات خسائر كبيرة؛ III. وتقلصت القروض الممنوحة للمؤسسات بشكل كبير؛ IV. وسخرت الدول المتمكنة، موارد عمومية هائلة للمحافظة على الاقتصاد.

246. وسجل النمو الاقتصادي العالمي، لدى اختتام سنة 2008، نسبة سلبية، على إثر التقلص الشديد للنتائج الداخلي الخام في البلدان المتطورة، وتراجع النمو في البلدان الناشئة.

247. وخلال سنة 2009، تحولت الأزمة المالية بوضوح إلى أزمة اقتصادية عالمية، حيث: I. اختتم الاقتصاد الأمريكي السنة بانخفاض في النمو بنسبة 4,1%؛ II. وسجل الاتحاد الأوروبي معدل - 4,1% أيضا؛ III. وبلغت البطالة، في سنة 2009، نسبة 9,3% بالولايات المتحدة و 9,4% في منطقة الأورو؛ IV. وتراجع الطلب العالمي بشكل كبير، رغم استمرار النشاط في المنطقة الآسيوية (لاسيما في الصين)، مما أثر على أسعار المواد الأولية وخصوصا المحروقات.

248. ولم تشهد سنة 2010، في بدايتها، ظروفاً أحسن رغم الجهود الجماعية التي بذلتها المجموعة الدولية، مع الإشارة إلى أن التعبئة القوية للموارد العمومية في سنتي 2008 و 2009، من أجل احتواء الركود، بدأت تترتب عنها آثار تبعث على الانشغال في بعض البلدان التي بلغت مستويات عالية من العجز في ميزانياتها وديونها العمومية.

249. وقد نتج عن هذه الوضعية بداية أزمة في القدرة على الوفاء على مستوى بعض الدول الأوروبية، حيث لجأ البعض منها إلى مساعدة مشتركة من صندوق النقد الدولي وآلية جديدة خاصة بالاتحاد الأوروبي. و خلاصة القول أن الانتعاش الاقتصادي العالمي يبقى، إلى يومنا هذا، هشاً بل ويكتنفه غموض شديد.

250. إن الركود في البلدان المتقدمة قد أثر إلى حد كبير على الطلب العالمي على المحروقات، وبالتالي، على سعر هذه الثروة. وعليه، فقد تأثرت الجزائر أيضا بالأزمة الاقتصادية الدولية، حتى ولو أن التدابير التي اتخذتها بلادنا قد سمحت بالحد من آثارها السلبية.

الفصل الأول: ميزان المدفوعات.

251. لقد شهدت نهاية سنة 2008 تراجعاً تدريجياً لأسعار المحروقات، بعد ارتفاعها الاستثنائي خلال الصيف بسبب المضاربة، إذ انخفض معدل سعر البرميل من 111 دولار خلال السداسي الأول إلى 88 دولار خلال السداسي الثاني.

252. غير أن معدل سعر برميل البترول الجزائري قدر، على مدى سنة 2008 كلها، بحوالي 100 دولار. ومن ثمة، ورغم ارتفاع واردات السلع (37,9 مليار دولار) والخدمات (11,0 مليار دولار)، فقد سجل في نهاية سنة 2008 فائض قياسي لميزان المدفوعات بلغ 34,4 مليار دولار. وبالتالي، تبقى سنة 2008، في مقدمة السنوات الأربعة التي سجل فيها ميزان المدفوعات فائضاً قياسياً منذ استقلال الجزائر (30,5 مليار دولار سنة 2007، 26,9 مليار دولار سنة 2006، و 21,1 مليار دولار سنة 2005).

253. بيد أن هذه الوضعية تغيرت بشكل عميق سنة 2009، على إثر انخفاض سعر البرميل بنسبة تقارب 40%، حيث قدر هذا الأخير في حدود 62 دولار في المعدل السنوي. وقد أفضت هذه الوضعية، فضلا عن انخفاض حجم المبيعات، إلى تراجع عائدات المحروقات بنسبة 43%، لتتخفف من 77,1 مليار دولار سنة 2008 إلى 44,4 مليار دولار سنة 2009.

254. إن استقرار واردات السلع والخدمات في مستواها المسجل في السنة السابقة جنب البلاد العودة، في سنة 2009، إلى ميزان مدفوعات سلبي بعد سنوات طويلة، حيث اختتم هذا الأخير السنة الفارطة بفائض رمزي يقدر بـ 410 ملايين دولار فقط.

255. أما بالنسبة لسنة 2010، فقد سُجل في السداسي الأول سعر متوسط للبرميل يُقدَّر بـ 70 دولار. وقد أدى ذلك، فضلاً عن تثبيت استقرار حجم الواردات، إلى فائض في ميزان المدفوعات بلغ 8 ملايين دولار في نهاية شهر جوان المنصرم.

256. وفيما يخص الديون الخارجية، فلم يترتب عن الأزمة المالية الدولية أي أثر على بلادنا التي كانت قد سددت، مسبقاً، معظم الديون الثنائية أو المتعددة الأطراف المستحقة لأطراف أجنبية.

257. ويجدر التذكير بأن حوالي 18 مليار دولار قد تم تسديدها مسبقاً على مدى ثلاث سنوات فقط؛ وبالتالي، فقد انخفض حجم الديون الخارجية من 23,3 مليار دولار في نهاية سنة 2003 إلى 5,6 مليار دولار في نهاية سنة 2006، علماً بأن هذا التسديد المسبق للديون رافقه إجراء يتمثل في التوقف عن اللجوء إلى القروض الخارجية اعتباراً من سنة 2004. وقد سمحت هذه القرارات الرئاسية بالتخفيف من وطأة الديون الخارجية للجزائر وتجنبها تعقيدات في تعبئة قروض جديدة.

258. وفي نهاية السنة الفارطة، قُدِّرت الديون الخارجية بأقل من 4 ملايين دولار، حيث أن نسبة 10% منها فقط تمثل ديون الدولة، أما الباقي فيشكل ديون مستحقة لمتعاملين أجانب ينشطون في بلادنا.

259. إن التسيير العقلاني للأرصدة الخارجية الذي اعتمده السيد رئيس الجمهورية منذ بداية هذه العشرية، قد سمح للجزائر ليس فقط بتحقيق مجهود استثماري وتنموي غير مسبوق وتقليص ديونها إلى مستوى لم تشهده البلاد منذ الاستقلال، بل زود البلاد أيضاً بآذار خارجي استراتيجي تم توظيفه بالخارج باحتراس، وبالتالي، لم يسجل أية خسارة في ظل الأزمة المالية الدولية.

260. أما احتياطات الصرف التي كانت تقدر بأقل من 5 ملايين دولار سنة 1999 (مع ديون خارجية قاربت، آنذاك، 29 مليار دولار)، فقد بلغت في نهاية سنة 2004، 43 مليار دولار (مع ديون خارجية قدرت بـ 22 مليار دولار)، مع الإشارة إلى أن هذه الاحتياطات بلغت، في نهاية سنة 2009، 147 مليار دولار (مقابل ديون عمومية خارجية تبلغ 440 مليون دولار) وقدر مجموعها بـ 150 مليار دولار في نهاية شهر أوت 2010.

الفصل الثاني: المالية العمومية.

261. إن الأزمة المالية الدولية التي تطورت إلى أزمة اقتصادية ما تزال مستمرة، قد ترتبت عنها أيضاً آثار على المالية العمومية لبلادنا.

262. بالفعل ورغم الحفاظ على النمو الاقتصادي والارتفاع المتواصل للجباية العادية، إلا أن الإيرادات المتأتية من المحروقات تظل ذات وزن كبير ويؤثر تراجعها على مداخيل الخزينة بشكل محسوس.

263. وبالنسبة لسنة 2008، فإن المعدّل الجيد لسعر برميل البترول الجزائري (100 دولار)، قد سمح باختتام السنة المالية بفائض في الخزينة يزيد عن 900 مليار دينار، وهو اتجاه إيجابي مستمر منذ بضع سنوات.

264. غير أن انعكاسات السوق العالمية للمحروقات أثرت بقوة على مداخيل الخزينة، اعتباراً من سنة 2009. وقد انخفضت الجباية البترولية الإجمالية بنسبة 42%، حيث انتقلت من أزيد من 4000 مليار دينار سنة 2008، إلى 2400 مليار دينار سنة 2009، مع الإشارة إلى أن هذه الخسارة لا يمكن تداركها بالارتفاع الذي سجلته الجباية خارج المحروقات والمقدرة بنسبة 20%.

265. وموازيةً مع ذلك، فإن الجزائر التي حافظت على مستوى عالٍ للاستثمار العمومي، سجلت أيضاً ارتفاعاً في النفقات العادية للدولة مع I. رفع أجور أعوان الدولة؛ II. وعمليات توظيف جديدة في قطاع التوظيف العمومي من أجل تأطير كل المنجزات العمومية المستلمة؛ III. وكذا ارتفاع مستمر للتحويلات الاجتماعية التي تجاوزت 1200 مليار دينار سنة 2009 التي انتهت بعجز محسوس للميزانية وهو الأول خلال هذه العشرية.

266. ويبدو أن سنة 2010، ستشهد نفس الاتجاهات رغم ارتفاع طفيف في أسعار البترول، مع العلم أن نفقات الميزانية التي يتطلبها البرنامج الخماسي الجديد للاستثمارات العمومية إلى جانب زيادة معتبرة لنفقات مستخدمى الدولة، الناتجة عن أنظمتهم التعويضية الجديدة، ستعكس في نهاية السنة، بعجز ملحوظ للميزانية.

267. وغني عن البيان إن هذه الوضعية الجديدة، بعد بضع سنوات من الوفرة المالية، تبلور بشكل أمثل أهمية التدابير التي اعتمدها السيد رئيس الدولة خلال هذه العشرية، في مجال المالية العمومية.

268. أما صندوق ضبط إيرادات المحروقات، الموجه أصلاً، لتغطية عبء الميزانية لتسديد الديون الخارجية، فقد خصص، من الآن فصاعداً، لتحصيل أذخار عمومي استراتيجي سيرافق تمويل البرنامج الاستثماري للدولة (بما أن القانون يرخص بتمويل جزء من عجز الخزينة المحتمل).

269. وهكذا، فإن صندوق ضبط الإيرادات الذي كان يتوفر على 1842 مليار دينار في نهاية سنة 2005، ارتفعت أرصده إلى 4316 مليار دينار في نهاية سنة 2009، وهو مبلغ تم الحفاظ عليه كاملاً، إلى غاية نهاية السداسي الأول من سنة 2010.

270. من جهة أخرى، فإن التسديد الجزئي للديون العمومية الداخلية (التي تم تقليصها، بقرار من السيد رئيس الجمهورية، من 2000 مليار دينار تقريباً، في نهاية سنة 2006 إلى حوالي 800 مليار دينار في نهاية سنة 2009)، يشكل دعامة ثانية للخزينة العمومية لمواصلة تمويل برنامج التنمية (مع السهر أكثر فأكثر على التحكم في النفقات العادية)، دون أن يؤثر ذلك سلباً على التمويل في المستقبل.

الفصل الثالث: النمو الاقتصادي.

271. رغم تأثير الأزمة الاقتصادية، فإن النمو (الذي ظل مستمراً في بلادنا منذ بداية هذه العشرية) انتعش في سنة 2009، مع ارتفاع شامل للناتج الداخلي الخام بنسبة 2,4%، أي نفس النسبة المسجلة سنة 2008، وكذا نفس المعدل الذي بلغه هذا الأخير خلال نفس السنة على مستوى العالم العربي كله.

272. ويمكن هذا النمو أن يُعتبر، من الوهلة الأولى، ضئيلاً، لاسيما مقارنة بحجم الاستثمارات العمومية. غير أن ذلك تصور غير صحيح، لأنه قد يتجاهل التحول العميق الذي يشهده نمو الناتج الداخلي الخام في الجزائر منذ بضع سنوات.

273. علاوة على ذلك، فقد انعكس على نمو الناتج الداخلي الخام في السنة الفارطة (على غرار السنوات الثلاث المنصرمة) الأثر المخفض للتضخم الذي سجل ارتفاعاً بنسبة 5,7% سنة 2009، بعد أن بلغ 3,5% سنة 2007 و 4,4% سنة 2008)، وذلك نتيجة ضخ أموال معتبرة على إثر تفعيل حركية الاستثمارات ورفع الأجور. كما يُعتبر هذا التضخم نتيجة مضاربة قوية على أسعار المنتوجات الفلاحية الطازجة.

1. قطاع المحروقات:

274. إن تحقيق نمو جيد للناتج الداخلي الخام كان، منذ منتصف الثمانينيات، يتوقف على مردودية قطاع المحروقات وعلى موسم فلاحى جيد، بصفة ثانوية.

275. غير أن هذا الاتجاه، قد سجل، منذ خمس سنوات، اختلالاً حيث تعود آخر نتيجة إيجابية حققها هذا القطاع إلى سنة 2005 بنسبة 5,8%. ولهذا السبب، أصبح نمو الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات يسجل، في كل سنة، نتيجة مختلفة إلى حد كبير، مثلما يتجلى ذلك في الجدول الآتي:

2009	2008	2007	2006	
%2,4	%2,4	%3,0	%2,0	النمو الإجمالي للناتج الداخلي الخام
%9,3	%6,1	%6,3	%5,6	نمو الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات

276. إن استغلال المحروقات يشهد وضعية صعبة بسبب الحوادث التي وقعت سنة 2004، على مستوى منشآت الغاز بسكيكدة، ثم على إثر تقليص المبيعات الذي أقرته منظمة الأوبك بصفة جماعية، وكذا انخفاض الأسعار، وأخيراً، تظافر هذين العاملين، علماً بأن الكميات المصدرة سنة 2009 قد تراجعت (2,10% بالنسبة للمحروقات السائلة، و8,8% بالنسبة للمحروقات الغازية).

277. وقد كان من المتوقع انتعاش النمو في قطاع المحروقات في سنة 2010. لكن قد يتأجل ذلك إلى السنة المقبلة، مع الانخفاض المسجل مؤخراً في كميات الغاز التي يتسلمها زبائننا الأوروبيون الذين تأثروا بالأزمة.

2. قطاع الفلاحة:

278. إن هذا القطاع، الذي شهد تحولات منذ بداية هذه العشرية (بفضل إجراءات الدعم والاستثمارات الهامة التي استفاد منها)، قد حقق موسماً استثنائياً في سنة 2009، بعد موسم صعب سنة 2008.

279. وقد سجل النمو الزراعي، على التوالي، 1,9% سنة 2005؛ 4,9% سنة 2006؛ 5,0% سنة 2007؛ - 5,3% سنة 2008؛ و 20% سنة 2009. وفي السنة الماضية، شكل الإنتاج الزراعي 9,3% من القيمة المضافة الإجمالية حيث تُعد هذه الوضعية ثمرة جهود جبارة.

280. بالفعل، ارتفعت المساحة الصالحة للزراعة بـ 300.000 هكتار بين سنتي 2005 و 2008، وازداد حجمها بحوالي 40.000 هكتار في السنة الماضية. كما ارتفعت مساحة الأشجار المثمرة والكروم بـ 220.000 هكتار خلال السنوات الأربعة الأخيرة، وازدادت اتساعاً بـ 41.000 هكتار منذ شهر جانفي 2009.

281. وفيما يخص المناطق الرعوية (التي سجلت بين سنتي 2005 و 2008 مغروسات على مستوى 150.000 هكتار وإخضاع 03 ملايين هكتار من الأراضي الرعوية لنظام الحماية)، فقد استفادت بين جانفي 2009 وجوان 2010، من حوالي 50.000 هكتار من المغروسات الجديدة، وقرابة 3 ملايين هكتار من المساحات الخاضعة للحماية. كما تمت إعادة تشجير 70.000 هكتار خلال الأشهر الثمانية عشر الأخيرة، إلى جانب إعادة تأهيل 6000 مستثمرة فلاحية، وفتح 2500 كلم من المسالك الجديدة لفك العزلة.

282. أما الري الزراعي، فقد شهد تقدماً معتبراً منذ بداية سنة 2009، وذلك بفضل: أ. استغلال عدة سدود جديدة للري؛ ب. واستعمال المياه التي توفرها محطات التنقية، حيث تمثل الكميات المخصصة للري 600 مليون متر مكعب سنوياً؛ ج. وإنجاز محاجر جبلية عديدة؛ د. وكذا مختلف التدابير المشجعة على اللجوء إلى الري. والجدير بالذكر أن المساحات المسقية الكبرى تقدر في المجموع، حالياً، بـ 219.000 هكتار، في حين تقدر المساحات المعنية بالري الصغير والمتوسط، حالياً، بأزيد من 900.000 هكتار.

283. وتميّزت سنة 2009، خصوصاً، بتدابير هامة أقرها السيد رئيس الجمهورية من أجل تجديد فلاحي وريفي حقيقي، ولاسيما منها: أ. مسح حوالي 40 مليار دينار من ديون الفلاحين؛ ب. ووضع برنامج عمومي للدعم بمبلغ إجمالي يقدر بـ 1.000 مليار دينار على مدى الفترة الخماسية (أي 200 مليار دينار سنوياً) في شكل تدابير ترمي إلى دعم تكاليف المدخلات، بما في ذلك لفائدة مربي المواشي، واعتماد القرض الريفي بدون فوائد، وتحسين سعر محاصيل الحبوب.

284. وقد تمخضت عن كل هذه الإجراءات الرامية إلى تشجيع ودعم النشاط الفلاحي، نتائج معتبرة، من خلال الإنتاج الذي تم تحصيله في سنة 2009، نذكر منها: I. 61 مليون قنطار من الحبوب (مقابل 17 مليون في السنة السابقة)؛ II. حوالي 27 مليون قنطار من البطاطا (مقابل 19,5 مليون سنة 2008)؛ III. 4,9 مليون قنطار من منتجات الزيتون (مقابل 2,5 مليون في السنة الفارطة)؛ IV. 5,8 مليون قنطار من التمور (مقابل 5,5 مليون سنة 2008)؛ V. وتكثيف إنتاج الحليب. مع زيادة مستمرة لعمليات جمع الحليب (234 مليون لتر سنة 2008، و314 مليون سنة 2009 و198 مليون خلال السداسي الأول من سنة 2010)، مما تجسّد بتقليص كميات مسحوق الحليب المستورد.

285. ورغم تراجع في محصول الحبوب المقدر بحوالي 46 مليون قنطار: منها 80% من القمح اللين والصلب (وهي نسبة تمثل المعدل الأقصى من المنتوج الذي يتم تحصيله عادة، بعد موسم سنة 2009 غير المسبوق منذ قرن من الزمن)، إلا أن هناك بوادر توحى بموسم فلاحي وثير في سنة 2010، بالنظر إلى الإنتاج المحصل من الحمضيات والبقول، وكذا التحسن الملموس في إنتاج الحليب وجمعه وإنتاج الطماطم الصناعية.

286. كما سجّل نشاط الصيد البحري إنجازات جديدة خلال الأشهر الثمانية عشر الأخيرة، منها: أ. حملة لتقييم الموارد المرجانية؛ ب. وموقع لرسوبواخر الصيد؛ ج. واستلام 3 مستودعات بحرية؛ د. وتكوين أزيد من 1600 تقني في مهن الصيد البحري وتربية المائيات؛ هـ. وكذا إنجاز منشآت أساسية جديدة لفائدة نشاط تربية المائيات.

3. قطاع البناء والأشغال العمومية:

287. لا يزال هذا القطاع يساهم بشكل كبير في نمو الناتج الداخلي الخام، حيث حقق نسبة 8,7% من النمو سنة 2009. ونظراً إلى تراجع القيمة المضافة للمحروقات، فإن نشاط البناء والأشغال العمومية يمثل حالياً أزيد من 16% من القيمة المضافة الإجمالية؛ وبالتالي، فهو يحتل المرتبة الثالثة من حيث المساهمة في الثروة الوطنية.

288. وقد خصّص لنشاط البناء حجم هام من الإنفاق العمومي، حيث استهلك، في 2009 حوالي 250 مليار دينار من الاعتمادات. ومن المتوقع أن يتواصل هذا الاتجاه خلال السنوات المقبلة، مع البرنامج الجديد للاستثمارات العمومية.

4. قطاع الخدمات التجارية:

289. يعتبر هذا القطاع حالياً المصدر الثاني للثروة الوطنية (حيث يمثل 25% من القيمة المضافة الإجمالية). كما يمثل، خارج المحروقات، المصدر الأول بنسبة 36% من القيمة المضافة.

290. لقد بلغ نمو قطاع الخدمات التجارية 8,8%؛ وبالتالي؛ ارتفع بنقطة واحدة مقارنة بسنة 2008. ويتجلى هذا الاتجاه، خصوصاً، في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية، ونشاط النقل والبنوك وفي إنشاء مؤسسات الخدمات التي تمثل أكبر نسبة في عمليات تسجيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة.

291. وتميز قطاع السياحة، في سنة 2009، بما يلي: أ. استكمال المخطط الوطني لتنميته؛ ب. وتصنيف وتنظيم 33 منطقة وموقعا للتوسع السياحي؛ ج. وإعادة تكوين حوالي 50 منطقة للتوسع السياحي على مساحة تقارب 6000 هكتار؛ د. وتكوين المئات من التقنيين في هذا القطاع، في الوقت الذي يجري فيه حالياً تحديث المؤسسات التكوينية ورفع عددها؛ هـ. وإبرام 210 عقود نجاعة في ظرف 18 شهراً مع المتعاملين في مجال السياحة.

292. أما قطاع الصناعة التقليدية فقد حقق منذ بداية السنة الفارطة، تقدماً هاماً من خلال: أ. تسليم 13 مركزاً للصناعة التقليدية؛ و 38 داراً للصناعة التقليدية؛ و 3 مراكز للدمج؛ و 11 مركزاً محلياً للمهارة؛ و 3 متاحف للصناعة التقليدية، و 7 فضاءات للعرض بغرض البيع؛ ب. وفتح غرف للصناعة التقليدية عبر كل الولايات مع توسيع مجال تدخلها، وتخصيص فضاءات لعرض المنتجات؛ ج. وتكوين أكثر من 11.000 حرفي وإطار تقني؛ د. وتنظيم فرص للتعاون بين الحرفيين مما يسهل تدخلهم في تزيين مشاريع عمومية هامة؛ هـ. وكذا إقامة 57 معرضاً للصناعة التقليدية، منها معرضين بالخارج.

293. وقد مكنت هذه الجهود، التي رافقتها تدابير جبائية تحفيزية جديدة، من تسجيل 19.000 حرفي جديد سنة 2009 (مع قدرة على توفير 40.000 منصب شغل) إضافة إلى 55.000 حرفي تم تسجيلهم بين سنتي 2005 و 2008.

5. القطاع الصناعي:

294. إن إعادة تنشيط هذا القطاع سنة 2008، قد تواصلت سنة 2009، مع ارتفاع القيمة المضافة بنسبة 5% (مع 7,2%) متأتية من النشاطات الطاقوية والصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والإلكترونية والكهربائية. وتظل الصناعة التحويلية ضعيفة مع زيادة بنسبة 0,7% فقط. وسجلت الصناعة المنجمية ونشاطات المحاجر تحسناً بنسبة 3,4% سنة 2009، وكذا الصناعات الكيماوية بنسبة 2%.

295. غير أن الصناعة لا تمثل سوى 5,3% من القيمة المضافة الإجمالية، أي أقل من مساهمة الإدارات (6,8% في السنة الفارطة). كما تُصنّف الصناعة في المرتبة الأخيرة من بين القطاعات، من حيث مساهمتها في توفير ثروات وطنية.

296. ويتعين التوضيح أن وضعية الصناعة الوطنية والإنتاج الوطني عموماً، لم تنجم أبداً عن تقلص في الطلب. بالفعل، فإن الإنفاق الداخلي الخام بمبلغ يقارب 10.000 مليار دينار في 2009، ما يزال متنامياً أكثر من الناتج الداخلي الخام (سجل الإنفاق الداخلي زيادة بنسبة 12,7% سنة 2009، مقابل ارتفاع في الناتج الداخلي الخام بمعدل 2,4%).

297. وهكذا، فإن الإنتاج الوطني (ولاسيما الصناعي) تشوبه نقائص هيكلية، مما فسح المجال لتنامي مختلف أنواع الواردات بشكل هائل.

298. وعلى هذا الأساس، فإن واردات السلع التي قُدِّر حجمها الإجمالي بأقل من 10 ملايين دولار سنة 2001، ارتفعت إلى حوالي 20 مليار دولار سنة 2005، وقاربت 40 مليار دولار في نهاية سنة 2008. كما سجلت واردات الخدمات (بما في ذلك مساهمة المؤسسات الأجنبية في إنجاز البرنامج العمومي للتنمية) نفس الاتجاه، إذ انتقلت من 4,7 مليار دولار في 2006، إلى قرابة 7 ملايين دولار سنة 2007، لتتجاوز 11 مليار دولار سنة 2008.

299. وبصفة إجمالية، ارتفع حجم واردات السلع والخدمات بنسبة 30,7% سنة 2007 و47,4% سنة 2008. فعلاوة على تراجع إيرادات مبيعات محروقاتنا منذ سنة 2008، تعكس هذه المعايير جزئياً التدابير المتخذة من أجل ضبط التجارة الخارجية اعتباراً من سنة 2009.

300. إن وضعية الإنتاج الوطني عموماً، وتهميش مساهمة الصناعة في توفير الثروة الوطنية (بينما تتوفر الجزائر على إحدى القواعد الصناعية الأكثر نجاحاً في المنطقة) يفسران أيضاً، وإلى حد ما، التحولات التي شهدتها السياسة العمومية في مجال ترقية الاستثمار، ومساهمة الدولة في إنعاش الأداة الصناعية العمومية التي تُعتبر ملكاً لها، ودعم تأهيل المؤسسات الوطنية الخاصة، وكذا القيام مؤخراً بمضاعفة التدابير التشجيعية لفائدة المؤسسة والإنتاج المحليين على إثر مراجعة قانون الصفقات العمومية.

301. وفي هذا الإطار إذن، تندرج المبادرات المعتمدة في السنة الفارطة من أجل تعزيز أدوات وأطر دعم التنمية الصناعية، من خلال: أ. إنجاز الدراسات الإستراتيجية للقطاعات والفروع؛ ب. تطوير مراكز الدعم التقني (النشاطات الميكانيكية، والزراعية - الغذائية، والصناعة الكهربائية والالكترونية، والتوضيب، والكيمياء، والصناعات الصيدلانية)؛ ج. تطوير الهيئات المكلفة بالأمن الصناعي والتقييس، والاعتماد والملكية الصناعية؛ د. توسيع قدرات التكوين، بما في ذلك في مجال التسيير؛ هـ. تنمية قدرات الوكالة الجديدة للعقار الصناعي وشبكاتها؛ و. وتعزيز انتشار فروع الوكالة الوطنية للاستثمار.

302. ففي ظل هذه المقاربة ذاتها تندرج الجهود المبذولة لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولاسيما: أ. إنجاز 17 مركزاً للتسهيل و12 محضناً للمؤسسات؛ ب. وتعزيز ترتيب ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (مع رفع المبالغ وتوفير ضمان الدولة إلى جانب ذلك الذي يوفره صندوق ضمان القروض الاستثمارات)؛ ج. والانطلاق في وضع آليات جديدة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في شكل قرض إيجاري ورأسمال المخاطر؛ د. وكذا مصادقة السلطات العمومية مؤخراً على برنامج وطني هام لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يستهدف 20.000 مؤسسة مستفيدة، على مدى خمس سنوات.

303. كما شمل هذا المسعى الأداة العمومية الاقتصادية، حيث يرمي، خصوصاً، إلى ما يلي: أ. تمكين المؤسسات العمومية التي تواجه صعوبات لكنها تتوفر محلياً على سوق، من استعادة قدرتها على الوفاء البنكي؛ ب. وتخفيض تكاليف القروض البنكية الضرورية لتحديث وسائل إنتاجها وتحسين مستوى مستخدميها وتأطيرها؛ ج. ووضعها في تناغم مع الدوائر المكلفة بالطلب العمومي في مجالات نشاطها بما يسمح بإشراكها في إنجاز البرامج؛ د. وتجنييد شركاء أجنبية مؤهلين بهدف تحديثها.

304. وسيتم توضيح هذا المسعى كله في الجزء الثاني من هذه الوثيقة، الذي خُصص للبرنامج الخماسي الجديد للتنمية الذي يُعد جزءاً لا يتجزأ منه.

الجزء الثاني

البرنامج الخماسي من 2010 إلى 2014.
قوامه وغاياته

305. إن برنامج الاستثمارات العمومية للفترة من 2010 إلى 2014، لا يتضمن فحسب تحديد المشاريع ومنح الموارد الضرورية لتنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية، بل يشكل أيضا، القاعدة والمحرك لرؤية وسياسة تنموية محددين من قبل رئيس الدولة.

306. بالفعل، لقد عكفت الجزائر خلال عشر سنوات، على: I. استعادة وتعزيز السلم والأمن؛ II. وتدارك التأخر في التنمية الموروث عن أزمة اقتصادية ومالية وأمنية؛ III. وبعث حركية الاستثمار والنمو من جديد. وبالتالي، كان على السيد رئيس الجمهورية، انطلاقا من هذه المكاسب، أن يحدد مسعى موجها لتوطيد بناء جزائر قوية ومزدهرة.

307. وجدير بالذكر أن البرنامج الخماسي الذي صودق عليه يوم 25 ماي الفارط، من قبل مجلس الوزراء، قد بعث ارتياحا عميقا لدى المواطنين وعلى الساحة السياسية، كما أثار بعض التعاليق والتساؤلات حول حجمه وجدواه.

308. وبنفس الكيفية، فإن عملية ضبط الاقتصاد الذي يرافق الانطلاق في هذا البرنامج الخماسي، لم تثر هي الأخرى انضماما واسعا، فقط، بل أثارت أيضا تساؤلات وحتى بعض الاعتراضات.

309. وعليه، فإن الحكومة تود اغتنام فرصة تقديم بيان السياسة العامة هذا، لتستعرض مبررات وأهداف هذا البرنامج الخماسي وأهميته ومسعاها وموارده المالية، وتوضح الرؤية الاقتصادية التي تندرج في ظلها هذه المقاربة.

* *

الباب الأول

حجم برنامج الفترة 2010 . 2014، وما يمثله من وزن.

310. إن برنامج الاستثمارات العمومية 2010 - 2014، يمثل تصورا لنفقات بمبلغ 21.214 مليار دينار (أو ما يعادل 286 مليار دولار). ويشمل I. «برنامجا جاريا» إلى نهاية 2009؛ بمبلغ 9.680 مليار دينار (يعادل 130 مليار دولار)، II. و «برنامجا جديدا» بمبلغ 11.534 مليار دينار (أي 155 مليار دولار).

311. وقد أثار هذا البرنامج، من حيث قوامه وعبئه المالي، تساؤلات تعتقد الحكومة من المفيد توضيحها هنا.

الفصل الأول: أسباب المتبقي من البرنامج أو «البرنامج الجاري»:

312. تكمن في 03 دواعي موضوعية وفي داعيين (02) يتعلقان بنقائص في التحكم.

313. يتمثل السبب الموضوعي الأول في أن أي برنامج عمومي للتنمية يعتبر امتدادا للبرنامج السابق تحت تسمية «البرنامج الجاري»: وقد كان برنامج 2005 - 2009 في حد ذاته، يتضمن 1216 مليار دينار من «البرنامج الجاري» إلى نهاية سنة 2004.

314. بالفعل، تجدر الإشارة إلى أن البرنامج الجاري يعد دوما ضروريا قصد تفادي «سنوات بيضاء» في الاستجابة لتطلعات السكان (مدارس، مساكن، التزويد بالغاز والكهرباء...). وقد بقي، على سبيل المثال، في 31 ديسمبر 2009، أزيد من 500.000 سكنا ممولا من الدولة أو بمساعدتها، قيد الدراسة أو على مستوى ورشات الانجاز.

315. ويتمثل السبب الموضوعي الثاني في أن البرنامج الخماسي السابق، منذ إنطلاقه من قبل السيد رئيس الجمهورية في 8 أبريل 2005، إلى غاية اختتامه في 31 ديسمبر 2009، قد شهد عمليات توسعة جوهريّة سمحت بها الإيرادات الجيدة للخزينة. وقد تضمنت عمليات التوسعة هذه:

أ. برنامجا تكمليا خاصا لفائدة ولايات الجنوب، صودق عليه في مجلس الوزراء في شهر جانفي 2006، بمبلغ 377 مليار دينار؛

ب. وبرنامجا تكمليا خاصا لفائدة ولايات الهضاب العليا، صادق عليه مجلس الوزراء في شهر فبراير 2006، بمبلغ 693 مليار دينار؛

ج. وبرنامجا تكمليا من 270.000 سكن موجه لامتصاص السكن الهش، صادق عليه مجلس الوزراء، بمبلغ 800 مليار دينار؛

د. وحوالي 200 مليار دينار من البرامج التكميلية المحلية، التي أعلن عنها بمناسبة زيارات العمل التي قام بها رئيس الدولة عبر 16 ولاية، خلال السنوات من 2005 إلى 2008.

316. أما السبب الموضوعي الثالث، فيتمثل في أن «البرنامج الجاري» إلى نهاية 2009، قد احتسب عمليات تسليم هامة لتجهيزات تم القيام بها منذ مطلع هذه السنة. ويمكن على سبيل البيان، أن نذكر بعض هذه التسليمات المجسدة خلال السداسي الأول من سنة 2010: 250 كلم من الطرق السريعة؛ 03 سدود، وخطوط للسكك الحديدية...

317. كما إن الفجوة الأولى التي تبرر المتبقي من البرنامج الجاري تكمن في التأخر المسجل في بعض المشاريع. وقد كان ذلك نتيجة لأهمية البرنامج في حد ذاته مما أفضى إلى: I. ندرة العقار؛ II. وتشتت أداة الدراسة والإنجاز؛ III. وتمديدات في آجال الموافقة على الصفقات العمومية.

318. وتتمثل الفجوة الثانية التي أثقلت العبء المالي للبرنامج، في حجم عمليات إعادة التقييم الناجمة: I. عن النقص في إنضاج الدراسات؛ II. وكذا، عن ارتفاع أسعار المواد وغيرها من المدخلات. ولا أدل على ذلك من أن «البرنامج الجاري» قد شهد إعادة تقييم 815 مليار دينار، برسم سنة 2010 فقط.

الفصل الثاني: مبررات برنامج جديد بمبلغ يزيد عن 11.000 مليار دينار (أي ما يعادل 155 مليار دولار).

319. إن هذا المبلغ يتوافق والالتزام الذي قطعه السيد رئيس الجمهورية على نفسه أمام الشعب من أجل برنامج جديد بمبلغ يعادل 150 مليار دولار. كما ينبثق، بعد سنة كاملة من التحضير الدقيق، عن أهمية حاجات البلاد إلى التنمية. وكمثال على ذلك:

أ. فإن المشاريع الجديدة للطرق وخطوط السكك الحديدية هي بالتأكيد ذات أهمية ومكلفة، ولكنها ضرورية أيضا من أجل: I. توسيع عمليات تحديث الشبكات إلى كل ربوع البلاد؛ II. وضممان اندماج هذه الشبكات في حد ذاتها؛ III. بما يضمن لها أيضا العقلانية.

ب. وأن أهمية برنامج المنشآت الأساسية الجديدة للتربية الوطنية والتعليم العالي، منبثقة عن الهرم الديمغرافي وانتعاش الولادات؛ I. حيث ما انفك يرتفع عدد التلاميذ الجدد في الطور الابتدائي، II. في حين سيبلغ عدد الطلبة مليوني (2) شخص في نهاية 2014.

الفصل الثالث: الإجراءات المتخذة من أجل التحكم في الإنفاق العمومي، في إطار تنفيذ البرنامج الخماسي:

320. لقد تم وضع جملة من الترتيبات من أجل ترشيد الإنفاق العمومي أكثر فأكثر وتعزيز مكافحة أعمال المساس بالأموال العمومية، والوقاية منها. وهكذا:

321. في المقام الأول، ويهدف احتواء كلفة البرنامج الخماسي ضمن المبالغ المحددة:

أ. لا يمكن تنفيذ أي مشروع يعتمد ما لم تستكمل دراسته وما لم يتوفر الوعاء العقاري لإنجازه. علاوة على ذلك، وعندما يتعلق الأمر بدراسات يفوق مبلغها 20 مليار دينار، فيجب أن تخضع لموافقة صندوق التجهيزات التابع لوزارة المالية. بل إن الإنجازات الممولة من حسابات التخصيص الخاص (من قبيل الصندوق الوطني للسكن) ستصبح، مستقبلاً، خاضعة لنفس القواعد.

ب. وكل عملية إعادة تقييم لرخصة برنامج قد تتبين ضرورية، يجب أن تكون مسبقة بشطب مشاريع بمبلغ معادل من مدونة القطاع المعني.

322. وفي المقام الثاني، ويهدف التعجيل بتعبئة الوعاءات العقارية المطلوبة لإنجاز برامج التجهيزات العمومية، مع الحفاظ على الأراضي الفلاحية الجيدة، هناك لجنة حكومية مكلفة بالفصل في اقتطاع العقارات اللازمة، بعد إجراء تحقيق ميداني.

323. وفي المقام الثالث، ويهدف السهر على تسريع إجراءات الصفقات وكذا على احترام الإجراءات في مجال النفقات العمومية:

أ. فقد أعيد تنظيم لجنة الصفقات من خلال تفريعها إلى أكثر من فرع (3 لجان مختصة بدلا من 2)، في حين تم حصر مسؤوليتها، في المستقبل، في التحقق من مطابقة الإجراءات؛
ب. وتم تعزيز دور المراقبين الماليين في مجال الرقابة «القبلية والبعديّة».

324. وفي المقام الرابع، ويهدف تعزيز أدوات الدراسة والإنجاز؛ فقد تم التشجيع على الإستثمار في هذين المجالين، في نفس الوقت الذي أعيد فيه تأهيل المؤسسات العمومية المعنية، كما سنرى لاحقا.

325. أما في المقام الخامس، وبغرض الوقاية من أعمال المساس بالأموال العمومية، وقمعها عند الاقتضاء، كما سنعرض إلى ذلك، بالتفصيل في الفصل الخامس، فإن أحكاما جديدة قد وضعت حيز التنفيذ طبقا للتعليمية الرئاسية رقم 3 الصادرة في ديسمبر 2009، من أجل توسيع رقابة المفتشية العامة للمالية ومجلس المحاسبة، إلى المؤسسات العمومية، وقصد تعزيز إجراءات مكافحة الفساد.

الفصل الرابع: وفرة الموارد المطلوبة لتمويل البرنامج الخماسي:

326. وتخص هذه النقطة «النقد» الأساسي المقدم من قبل البعض حول هذا البرنامج للإستثمارات العمومية. ويتعلق الأمر في الواقع، بمسألة منهجية. وبالتالي، فإن الحكومة تحرص على أن توضح ذلك، أمام البرلمان، من خلال المبررات الآتية:

327. في المقام الأول، فإن هذا البرنامج لا مناص منه. حيث:

أ. يجب على الجزائر أن تتدارك التأخر الموروث عن عقدين من التوقف عن نفقات الإستثمار العمومي أو تحديدها. وذلك أمر يفرض نفسه، خاصة وأن: I. الحاجة إلى التنمية البشرية متنامية باستمرار لمواجهة طلبات جديدة لسكان جيلهم من الشباب؛ II. في حين أن شساعة التراب الوطني تقتضي مزيدا من توسيع نسيج المنشآت القاعدية.

ب. وأن الجانب «الجديد» برمته من البرنامج 2010 - 2014، يشكل، بما يعادل النصف، امتدادا للجهود التي بذلت خلال الخماسية السابقة بالنسبة لتنمية المنشآت القاعدية (النقل، الأشغال العمومية والمياه). وإنه بفضل هذه الإستثمارات الجديدة لأمكن أكثر فأكثر، ترمين نفقات التجهيز المبدولة على مدى السنوات الخمس الفارطة في نفس هذه القطاعات.

ج. وأن التأخر في مختلف هذه الانجازات أو تمديد آجالها أكثر فأكثر، قد يؤديان، في المستقبل، إلى رفع كلفتها.

328. وفي المقام الثاني، فإن هذا البرنامج سيتم تمويله، حصرياً، من الموارد الوطنية. وكل استنادة خارجية، ستظل مستبعدة طبقاً لتعليمات كان قد أصدرها السيد رئيس الجمهورية في وقت سابق. ومن هذا المنطلق، لن يترتب عن هذا البرنامج أي أثر على ميزان مدفوعات البلاد، ولا على استقلاليتها المالية إزاء الخارج، في المستقبل.

329. وفي المقام الثالث، فإن الخزينة العمومية تتوفر على ادخار هام. وقد كان هذا الادخار الذي يقدر بأزيد من 4000 مليار دينار، ثمرة للقرار المتخذ من قبل رئيس الدولة في مطلع هذه العشرية، والذي يقضي بإقامة صندوق لضبط الإيرادات. وبالتالي، فإن هذا الصندوق، سيساهم، وفقاً لما ينص عليه القانون، في تمويل البرنامج الخماسي، مع احتفاظه بادخار استراتيجي يعادل 10 ملايين دولار.

330. وفي المقام الرابع، فإن الساحة المالية المحلية تتوفر على سيولة هامة، ومتنامية كل سنة، حيث لم يتمكن الجهاز الاقتصادي من امتصاصها (وفي ذلك تكمن ظاهرة السيولة الزائدة). وبما أن الدولة هي المستثمر الأول، بصفة انتقالية، فإنها لذلك، سوف تستعين، كلما دعت الحاجة، بالفائض من هذا المورد، الذي ستنتج عنه في المقابل، زيادة في إيرادات الجباية العادية.

331. أما في المقام الخامس والأخير، فإن تمويل هذا البرنامج الخماسي والحفاظ على توازنات الميزانية العمومية، سيكونان أكثر يسراً وخاصة بفضل اعتماد الصرامة في النفقات العمومية، وبروز إجماع وطني حول التوجه التدريجي نحو معايير اقتصادية كفيلة: I. بالحد من التبذير، II. وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، III. دون المساس بالعدالة الاجتماعية.

* *

الباب الثاني: تهيئة الإقليم وتنميته.

332. إن المنهجية الوطنية للتنمية، عادة ما تسهر على: I. تمكين المواطنين من الرفاهية حيثما وجدوا، II. والحد من الفوارق في الفضاءات المعزولة. وتلكم منهجية قد تم الدفع بها قدما من جديد منذ مطلع هذه العشرية.

333. والواقع، فإن السنوات من 2000 إلى 2004، ورغم محدودية الموارد التي كانت متوفرة آنذاك على مستوى الخزينة العمومية، قد سجلت مجهوداً محسوساً في تقليص التأخر في مجال التنمية الذي كان يميز بعض ربوع البلاد.

334. وهكذا، وضمن هذه الحركية الاستدراكية، تم وضع برنامج لدعم الإنعاش الاقتصادي (PSRE)، حشد له مبلغ قدره 525 مليار دينار علاوة على مباشرة حوالي 70 برنامجاً تكميلياً لفائدة كل ولايات البلاد، بمبلغ يزيد عن 300 مليار دينار، في المجموع.

335. بل إن رئيس الدولة، قد اتخذ، من جهة أخرى، ثلاث قرارات هامة من أجل تنمية موزعة بإنصاف، على كل التراب الوطني، تمثلت تحديداً، فيما يلي:

336. إنشاء صندوق، في المقام الأول، لتنمية ولايات الهضاب العليا ترصد له نسبة 3% من الجباية البترولية موجه، على غرار صندوق الجنوب (الذي ترصد له نسبة 2% من الجباية البترولية)، لإنجاز عمليات تكميلية للتنمية المحلية.

337. والانطلاق سنة 2006، في المقام الثاني، في برنامج تكميلي بالنسبة لولايات الجنوب العشر (10) (مزود بمبلغ 377 مليار دينار)، ثم في برنامج آخر بالنسبة لولايات الهضاب العليا التسعة عشر (19) (مزود بمبلغ قدره 693 مليار دينار)؛

338. وفي المقام الثالث، تعبئة سنوية لمبلغ 60 مليار دينار من مساهمات ميزانية الدولة لفائدة البرامج البلدية للتنمية. وستواصل تعبئة هذا الغلاف سنويا على مدى الفترة الخماسية 2010 - 2014.

339. ومن ثمة، فإن البرنامج الخماسي 2010 - 2014، سيكون امتدادا لهذا المسعى، مع توخي هدف: I. تحقيق وثبة نوعية جديدة، II. ووضع تصور مستقبلي بالاعتماد على أدوات تهيئة الإقليم.

340. ويتعلق الأمر، قبل كل شيء، بالتشريع المتعلق بتهيئة الإقليم I. الذي يرمي خصوصا إلى توزيع أفضل للسكان عبر التراب الوطني؛ II. والذي جعل من الهضاب العليا بمثابة العمود الفقري للتنمية.

341. بالفعل، يجب على الجزائر أن تغير، على المدى الطويل، التوزيع الحالي لسكانها الذين يتمركز 60% منهم في شريط ساحلي ضيق، وذلك، من أجل: I. التنفيس عن بلدات الشمال الحضرية؛ II. وتحسين إطار معيشة السكان؛ III. وتحسب الخطر الزلزالي.

342. ثم إن الأمر يتعلق أيضا، بالمخطط الوطني لتهيئة الإقليم في أفق 2030 الذي صودق عليه هذه السنة.

343. وجدير بالتوضيح أن هذا المخطط الذي ينصرف في شكل «خطط طريق» قطاعية وبرامج إقليمية، يرمي إلى بناء تنمية تتمحور على إعادة توازن إقليمي كفيل بتحقيق عدالة اجتماعية بما في ذلك بالنسبة للمناطق التي لا تزال محرومة. كما يرتكز، فضلا عن ذلك، على ترتيبات تشرك كل مستويات الدولة، مع وكالة وطنية لتهيئة الإقليم، وعديد اللجان والآليات الوطنية والمحلية، للتنفيذ والمتابعة، ولوحة قيادة مكونة من مؤشرات متعددة من أجل متابعة انتشاره.

344. بيد أن برنامج الاستثمارات العمومية 2010 - 2014، سيرافق تجسيد قسط أساسي من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، من خلال تمكينه من الموارد والتحفيزات المطلوبة.

345. وفي هذا السياق، فإن البرنامج الخماسي 2010 - 2014، في جانبه الخاص بترقية أدوات التهيئة الإقليمية وحماية البيئة التي هي جزء لا يتجزأ منها؛ قد حشد حوالي 500 مليار دينار، وذلك، خصوصا: أ. من أجل ترقية وإنجاز 04 مدن حديثة في كل من سيدي عبد الله، وبوينان، وبوغزول والمنيعه؛ بالإضافة إلى مدينة حاسي مسعود الجديدة التي يتكفل بها قطاع الطاقة؛ ب. وبناء حوالي مائة منشأة جديدة موجهة لحماية البيئة.

الفصل الأول: منشآت النقل الأساسية.

346. إن برنامج 2010 - 2014، من خلال تعبئته لمبلغ 2816 مليار دينار (أي حوالي 40 مليار دولار) لمنشآت النقل الأساسية، يكون بذلك قد أبرز بوضوح ليس فحسب، الإرادة التي تحدد السيد رئيس الجمهورية لتحسين ظروف تنقل المواطنين وحركة البضائع، بل أيضا وخاصة، إرادة إقامة شبكات كفيلة بضمان التصور المستقبلي لتنمية البلاد الاقتصادية والاجتماعية.

347. وكذلك الشأن بالنسبة للنقل بالسكك الحديدية: انطلاقا من كونه مرشحا لبشهاد: I. تأهيل الخطوط الموجودة (من خلال ازدواجيتها وكهربتها)؛ II. وتحديث التجهيزات الموضوعية تحت تصرف المسافرين؛ III. وتكثيف هامها لنسيج خطوط السكك الحديدية، تكملة لحلقات الوصل المتواجدة (في الشمال)، IV. وكذا إنجاز خطوط أساسية جديدة (عبر الهضاب العليا والجنوب). وهكذا:

أ. فإن الأمر، في الشمال الشرقي، سيتعلق بربط: I. عين البيضاء بخنشلة؛ II. وتمالوس بالقل؛ III. وبوشقوف بالخروب؛ IV. وتبسة ببوشقوف ومجاز الصفا؛ V. وباتنة بسطيف؛ VI. وسطيف بجيجل؛ وكذا القورزي وسكيكدة.

ب. وسيتعلق، في الشمال الغربي: بربط I. المحمدية بمعسكر؛ II. وغلينز بمستغانم، III. وأولاد ميمون بسبدو؛ IV. وسيدي بلعباس بعين تموشنت؛ V. والشلف بتنس؛ VI. والمحمدية بمستغانم؛ VII. والغزوات ببني صاف؛ VIII. وغلينز بتيسمسيلت؛ IX. وحاسي مفسوخ بمستغانم؛ X. والمحمدية بوهران.

ج. وسيتعلق الأمر، في الوسط: بربط: I. زالدة بقورايا؛ II. والعطاف بوادي سلي؛ III. وبوفاريك ببوينان؛ IV. والبويرة بسور الغزلان؛ V. ووادي عيسى بعزازقة؛ VI. وبومدفع بتيبازة؛ VII. وسور الغزلان بعين الحجل؛ VIII. وكذا خميس مليانة بتيسمسيلت.

د. ومن الشمال إلى الجنوب، فإن الأمر سيتعلق بتعزيز خطوط الربط بالسكك الحديدية من خلال عصرنة وإنجاز خطوط تربط: I. بين عنابة - سوق أهراس - تبسة - الوادي - وتوقرت؛ II. وبين بومدفع - المدية - بوغزول - الجلفة - الأغواط وغرداية؛ III. وسيأتي خطان أيضا إلى عملية التحديث التي استكملت للخط الرابط بين رجم دموش (بسيدي بلعباس) ومشربية - النعامة - عين الصفراء وبشار.

هـ. وسيتعلق الأمر، عبر الهضاب العليا، بإنجاز تكملة الخط الرئيسي للسكك الحديدية وتوسيعه من خلال خطوط ربط جديدة: I. بين مولاي سليمان - سعيدة - تيارت - تيسمسيلت - بوغزول - عين الحجل والمسيلة؛ II. وبين سعيدة - بوقطب - البيض - آفلو - الجلفة - بوسعادة والمسيلة.

و. أما في الجنوب، فإن الأمر سيتعلق، على مدى السنوات الخمس، بإنجاز أو دراسة إنجاز خطوط للسكك الحديدية موجهة لربط: I. بشار بالعبادلة، وبني عباس وأدرار وتميمون والمنيعه؛ II. وبين غرداية والمنيعه وعين صالح؛ III. وغرداية وورقلة وحاسي مسعود؛ IV. وبين بسكرة وسطيل وتوقرت وحاسي مسعود.

348. وسيكون الأمر، كذلك، بالنسبة للنقل البحري: الذي سيشهد عمليات توسعة وعصرنة، هامة، منها:

أ. عصرنة تسيير مينائي السلع لكل من وهران وعنابة مع شركاء ذوي شهرة عالمية؛

ب. تعزيز موانئ السلع لكل من الجزائر، وجنجن، ووهران، وأرزيو، ومستغانم، وتنس، وبجاية، وسكيكدة وعنابة؛

ج. إنجاز 16 ميناء جافا جديدا عبر ولايات تلمسان، ووهران، ومستغانم، والشلف، والجزائر، وبجاية، وبرج بوعريريج، وسكيكدة وعنابة؛

د. إنجاز وتحديث محطات بحرية للمسافرين على مستوى موانئ كل من عنابة، جنجن، بجاية، الجزائر، مستغانم والغزوات؛

هـ. إلى جانب تطوير قدرات البلاد في مجال النقل البحري للبضائع، بما في ذلك بالشراكة.

349. أما قدرات النقل الجوي فسترافق التطوير الفضائي، وخصوصا، من خلال:

أ. تعزيز أو توسيع المطارات الثلاثة عشر (13) لكل من: وهران، تيارت، تميمون، بشار، إيليزي، عين أم الناس، المنيعه، جيجل، تبسة، عنابة، سطيف، بجاية، والجزائر؛

ب. وعصرنة أو توسيع محطات النقل الجوي للمسافرين للمطارات السبعة الآتية: إن قزام، بسكرة، المنيعه، برج باجي مختار، عنابة، قسنطينة ووهران.

ج. وتطوير أسطول كل من شركة الخطوط الجوية الجزائرية وشركة الطاسيلي للطيران، إلى جانب تكثيف الرحلات الجوية داخل البلاد.

350. ومن أجل إنجاز المشاريع المبيّنة أعلاه، خصوصا، وكذا: I. استكمال مشروع مترو الجزائر، وبناء مترو وهران، II. وتسليم أو إنجاز أو دراسة إنجاز مشاريع ترامواي في 17 مدينة في البلاد؛ III. وتشغيل مؤسسات النقل الحضري الجديدة، وعددها 27، IV. وبناء 35 محطة برية، فقد خصص لقطاع النقل، في برنامج 2010 - 2014، مبلغ قدره 2816 مليار دينار.

الفصل الثاني: شبكة الطرق.

351. إن الأمر سيتعلق أولا، قبل كل شيء، بالسهر على صيانة الشبكة الهامة للطرق التي تتوفر عليها البلاد، ولاسيما، بفضل: I. تدعيم أزيد من 3000 كلم؛ II. وإعادة تأهيل أكثر من 2800 كلم؛ III. وصيانة حوالي 1000 منشأة فنية؛ IV. وتعزيز حظيرة صيانة الطرق؛ V. وإنجاز أزيد من 100 دارا جديدة لترميم الطرق؛

352. . وثانيا . فإن الأمر سيتعلق، فيما بعد، بزيادة وتحديث شبكة الطرق الوطنية، وخصوصا، من خلال: I. إنجاز 700 كلم من الطرق الجديدة عبر الهضاب العليا؛ II. وعصرنة شبكة الطرق الساحلية؛ III. وتجديد تعبيد 7000 كلم من الطرق الوطنية؛

353. أما ثالثا. فإن الأمر سيتعلق بشبكة الطرق المهيكلّة، ومنها، بناء: I. شطر الطريق العابر للصحراء نحو مالي الذي سيربط سيارات بتيمياوين؛ II. والطريق الذي سيربط تندوف بأدرار؛ III. والطريق الاجتبابي للهضاب العليا الذي سيربط بين تبسة وخنشلة وباتنة والمسيلة وبوغزول وسوقر، وسعيدة والعريشة؛ IV. وطريق اجتبابي بين البليدة والحلفة والأغواط؛ V. وإنجاز 09 وصلات، من ضمن الـ 23 وصلة المقررة، التي ستربط عواصم الولايات، التي لا يعبرها الطريق السيار، مع هذه المنشأة الهامة التي ستستكمل، من جهتها، ويتم تجهيزها، وتشغيل نظام الدفع مقابل استغلالها.

354. . وأخيرا . فإن الأمر سيتعلق بتحسين حركة المرور الحضرية بفضل: I. إنجاز حوالي 200 كلم من الطرق الالتفافية لكثير من المدن؛ II. وبناء 24 نفقا، من نوع "Trémie" في عدد من عواصم الولايات.

355. ومن أجل إنجاز العمليات المشار إليها أعلاه، وقصد القيام، أيضا: أ. ببناء أو عصرنة حوالي عشرين منشأة موجهة للصيد البحري؛ ب. وكسح أو تعزيز الموانئ التجارية، ج. وإنجاز عمليات تحديث العديد من المطارات، فقد منح قطاع الأشغال العمومية، مبلغا قدره 3132 مليار دينار، بعنوان البرنامج الخماسي 2010 - 2014.

الفصل الثالث: وفرة الموارد المائية.

356. يعتبر توفير المياه لتلبية حاجات السكان، من ضمن متطلبات تهيئة الإقليم وتنميته، وهو هدف كان محل جهود هائلة وحقق نتائج جديرة بالتنويه، خلال السنوات العشر الأخيرة، وسيكون مدرجا ضمن الورشات الكبرى على مدى الفترة الخماسية 2010 - 2014.

357. وهكذا، في جنوب البلاد، حيث يتم توفير المياه عن طريق الحفر، فإن تحويل المياه بين عين صالح وتمنراست، من شأنه أن يضمن تلبية حاجات حوالي 500.000 نسمة إلى الماء الشروب، ليس فحسب في مدينة تمنراست بل أيضا في البلدات المجاورة، وهي أراك، تسنو، إن إكر، وعين امقل، مع إنشاء مراكز حياة جديدة على طول الطريق العابر للصحراء.

358. أما فيما يخص الهضاب العليا، فستكون محل استراتيجيات حقيقية لتعبئة الموارد المائية بما يمكن من تحسين ظروف معيشة السكان ويسمح أيضا بانثاق حقائق فلاحية جديدة.

359. ومن شأن هذا المسعى أن يتجسد بفضل إنجاز سدود جديدة تتمثل في: I. سد بني سليمان بولاية المدية؛ II. وذراع الديس بولاية سطيف؛ III. وتاغرست بولاية خنشلة؛ IV. وسكفالة بولاية الأغواط، V. وسوبلة بولاية المسيلة.

360. وسيتم تعزيز هذا المسعى أيضا، بعمليات تحويل المياه انطلاقا من I. نظام بني هارون بما في ذلك نحو بلدات ولايتي باتنة وأم البواقي؛ II. وسد كدية أسردون نحو بلدات جنوب ولاية البويرة، وولاية المسيلة، وجنوب ولاية المدية؛ III. وسد إيغيل أمدا نحو مدينتي سطيف والعلمة وبلداتهما المجاورة.

361. وأخيرا، ستستفيد التنمية في ولايات الهضاب العليا، من تحويل هام للمياه الجوفية الصحراوية إلى ولايتي الجلفة والأغواط، وكذا إلى جنوب ولايتي تيارت والمسيلة .

362. وفيما يتعلق بالجزء الشمالي للبلاد، فسوف يشهد، علاوة على استكمال البرنامج الهام لتحلية مياه البحر، إنجازات مختلفة خلال الخماسية 2010-2014، ولاسيما منها:

أ. سدود كل من: I. إرجانة وتبلوط بولاية جيجل؛ II. وكاف الدير بولاية تيبازة؛ III. ووادي تحت، بولاية معسكر؛ IV. وزهور، بولاية سكيكدة؛ V. وجدويية بولاية غليزان؛ VI. ومن جدة بولاية سوق أهراس؛ VII. وبوخروفة بولاية الطارف؛ VIII. يضاف إليها استكمال عشرات المنشآت قيد الإنجاز.

ب. وعمليات تحويل مياه السدود لفائدة 3 ملايين ساكن في عدد من الولايات انطلاقا: I. من سد كدية أسردون، بالنسبة لولايات كل من تيزي وزو، المدية والمسيلة؛ II. وبجاية، من سد تيشي حاف؛ III. وسطيف، من سدي إيغيل إمداد وكسير؛ IV. وتيزي وزو، من سد تاقصبت؛ V. وجيجل، من سد كسير؛ VI. وتيبازة والشلف وعين الدفلى، من سد كاف الدير؛ VII. وعين الدفلى من سدي وادي ملوك وسيدي محمد بن طيبة، VIII. ومداوروش والونزة، من سد عين عالية؛ IX. والميلية من سد بوسياية.

363. من جهة أخرى، فإن قطاع المياه سيواصل على مدى خمس سنوات:

أ. إعادة تأهيل أنظمة تزويد المجمعات السكنية بالماء الشروب من خلال التكفل بتلك الخاصة بمدن كل من: I. سيدي بلعباس، II. معسكر، III. تيارت، IV. الشلف، V. تيزي وزو، VI. بجاية، VII. جيجل، VIII. سطيف، IX. وباتنة.

ب. وتعميم محطات التنقية، من خلال إنجاز محطات في كل من: I. عين تموشنت، II. بطيوه، III. غليزان، IV. بني مراد، V. بريكة، VI. بجاية، VII. تيزي وزو، VIII. تبسة، IX. مستغانم، X. أم البواقي، XI. بسكرة؛ XII. آفلو، XIII. البيض، XIV. المشرية، XV. جيجل، XVI. عين الصفراء، XVII. بوسعادة، XVIII. خنشلة، XIX. والجلفة.

364. ومن أجل إنجاز كل هذه العمليات المشار إليها أعلاه، وكذا مخطط الأعباء الذي حدده لتنفيذ أزيد من 3000 عملية تزويد بالماء الشروب، والتطهير وحماية المدن من الفيضانات، فإن قطاع الموارد المائية يتوفر على 2000 مليار دينار.

الفصل الرابع: تحسين ظروف العيش في العالم الريفي.

365. إن سياسة تهئية الإقليم وتنميته التي تطمح إلى وضع حد للنزوح السكاني نحو المدن، ولاسيما نحو الشريط الساحلي، يجب، بالتالي، أن تتكفل بتحسين ظروف العيش في الأرياف. وبهذا الشأن، وعلاوة على جملة الوسائل والبرامج التي ستوضع من أجل التنمية البشرية عبر كامل التراب الوطني، فإنه لا بد من أن نسجل هنا، خصوصا:

366. الإهتمام المتزايد الذي يولي للسكن الريفي: انطلاقا من أن برامج الدعم العمومي للسكن الريفي، التي انطلقت، بصفة محتشمة، بإنجاز 160.000 وحدة بين الأعوام من 1999 إلى 2004، قد أخذت مزيدا من الحجم في السنوات الخمس الأخيرة التي سجل خلالها، بناء أزيد من 400.000 سكنا ريفيا .

367. أما الفترة من 2010 إلى 2014، فسوف تشهد، من جهتها، :I. تخصيص 700.000 مساعدة عمومية لإنجاز سكن ريفي؛ II. وحوالي 200.000 دعما ماليا عموميا لترميم المساكن الهشة في الهضاب العليا أو القصور في الجنوب. فضلا عن ذلك، سيستفيد السكن الريفي من الحصول على قروض بنكية مخفضة وبشروط جد امتيازية، كتكملة للمساعدة المالية العمومية.

368. الاستمرار في جهد متواصل من أجل تمكين المنازل من الطاقة: حيث سيتم رفع نسبة ربط المنازل الريفية بشبكة الكهرباء (التي تفوق حاليا 98%) إلى مستوى تعميمها، بفضل ربط 220.000 سكنا جديدا . كما سيتم، في نفس الوقت، ربط مليون منزل جديد (جلها في الأرياف)، بشبكة الغاز الطبيعي، لترتفع بذلك، النسبة الوطنية، في سنة 2014، إلى 54% في هذا المجال.

369. علاوة على ذلك، ومن أجل تلبية الطلب على الكهرباء في ولايات الجنوب، فقد تم وضع برنامج لتوفير 18 محركا بالطاقة الغازية «Turbine à gaz»، ومولدات كهرباء بالديزل، مع الإشارة إلى أنه يجري حاليا إنجاز 5 وحدات بطاقة 165 ميغاواط. كما شرع في برنامج لإنجاز 18 قرية شمسية و 51 مركزا شمسيا .

370. وبرنامج التنمية الريفية المتجدد: الذي سيشكل تشجيعا قويا لاستحداث مداخل ونشاطات في الأرياف.

371. مع العلم أن 12.000 برنامجا محليا سيتم إنجازه خلال الفترة من 2010 إلى 2014، في كل البلديات الريفية، من أجل تحسين ظروف معيشة سكانها .

* *

الباب الثالث

دعم التنمية البشرية في خدمة التنمية الاقتصادية.

372. في البداية، تجدر الإشارة إلى أن التنمية البشرية ستستهلك حوالي نصف قيمة الاستثمارات العمومية المسخرة للفترة 2010 . 2014، أي ما يعادل 10.122 مليار دينار.

373. وذلكم خيار ينبثق، أولا، من الأهمية التقليدية التي توليها البلاد لرفاهية سكانها، في ظل احترام قواعد العدالة الاجتماعية، كما ينبثق من ضرورة تعزيز التماسك الوطني المستعاد على إثر مأساة وطنية، ويرمي أخيرا، إلى تزويد البلاد بموارد بشرية مؤهلة وضرورية لتنميتها الاقتصادية.

الفصل الأول: تحسين مؤشرات التنمية البشرية أكثر فأكثر.

374. لقد تمكنت الجزائر، منذ سنة 1999، كما أشير في الجزء الأول من هذه الوثيقة، من تحقيق أشواط هامة في تدارك التأخر وفي إحراز تقدم في مجال التنمية البشرية؛ ولعل أبلغ دليل على ذلك، يكمن في التقرير الوطني الذي عرض على آلية التقييم الإفريقية، في مطلع سنة 2009؛ ثم في الحصيلة المقدمة من قبل الجزائر في هذا الخريف، أمام القمة العالمية حول أهداف التنمية، والتي أكدت هذا التقدم. ومن ثمة، فإن الاستثمارات العمومية سترمي، إلى غاية سنة 2014، إلى تعزيز هذا التقدم.

375. وسيكون الأمر كذلك في مجال التعليم:

أ. حيث منح للتربية الوطنية مبلغ قدره 852 مليار دينار، وذلك، خصوصا، بغرض إنجاز: I. 840 ثانوية؛ II. و 1130 إكمالية؛ III. وأزيد من 3000 مدرسة ابتدائية؛ IV. و 46 داخلية؛ V. و 1320 مطعما مدرسيا؛ VI. و 535 نصف داخلية. وسيكون تعزيز الوسائل هذا، مرفوقا بزيادة التأطير ولاسيما من خلال توظيف 50.000 معلما جديدا، واقتناء عدد من الوسائل التعليمية الضرورية.

ب. وخصص للتكوين والتعليم المهنيين مبلغ قدره 178 مليار دينار خلال الفترة الخماسية، بعنوان البرنامج الجاري والبرنامج الجديد، لاسيما، من أجل: I. إنجاز أكثر من 300 مؤسسة جديدة للتكوين، وتوسيع أزيد من 130 مؤسسة أخرى (أي مجموع 160.000 مقعدا بيداغوجيا جديدا)؛ II. وبناء 58 داخلية (بما يوفر 7000 مكانا جديدا للإيواء) و 21 نصف داخلية؛ III. وعصرنة التجهيزات البيداغوجية.

ج. أما التعليم العالي، فقد خصص له مبلغ قدره 768 مليار دينار، وذلك، خصوصا، بغرض: I. توفير 600.000 مقعدا بيداغوجيا، II. و 400.000 مكانا للإيواء، III. وإنجاز 44 مطعما جامعيًا؛ IV. وتوفير تجهيزات ثقافية؛ V. وكذا إنجاز 6500 سكونا للأساتذة.

376. كما سيكون الشأن أيضا بالنسبة لقطاع الصحة:

أ. حيث منح له مبلغ 619 مليار دينار، سيوجه خصوصا، لإنجاز: I. 172 مستشفى عاما ومتخصصا؛ II. و 377 عيادة متعددة الاختصاصات؛ III. و 1000 قاعة للعلاج؛ IV. وحوالي 50 مركبا ومركزا طبيا متخصصا؛ إلى جانب تحديث التجهيزات الطبية.

ب. كما سيتم تحسين تأطير المستخدمين الطبيين وشبه الطبيين بفضل: I. برنامج مشترك بين وزارة الصحة ووزارة التعليم العالي لتكوين العدد المطلوب من المختصين لتأطير منشآت الصحة الجديدة المنتظرة؛ II. وكذا، الانطلاق في برنامج لتكوين 10.000 تقنيا شبه طبي سنويا، مع فتح 24 مدرسة لتكوين شبه الطبيين عبر البلاد على المدى المتوسط.

ج. وستتجه سياسة الصحة العمومية أيضا، نحو تحسين خدماتها ولاسيما من خلال: I. مراجعة قانون الصحة؛ II. وتوسيع برامج التشخيص والوقاية، وخاصة لدى الأمومة والطفولة، إلى جانب مكافحة الأوبئة؛ III. ووضع برامج خاصة بذوي الأمراض المستعصية؛ IV. وتعزيز شبكة الصحة الجوارية ولاسيما من حيث قاعات العلاج وعيادات الولادة الحضرية، V. وإعادة تنظيم مصالح المساعدة الطبية الاستعجالية «SAMU».

377. سيستفيد قطاع السكن من 3709 ملايين دينار، بغرض: أ. تمويل ودعم إنجاز مليوني سكن، تتوزع كما يلي: I. 500.000 سكن اجتماعي إيجاري؛ II. و 300.000 سكن موجه لامتصاص السكن الهش؛ III. و 500.000 سكن ترقوي مدعم؛ IV. و 700.000 سكن ريفي. وسيتم، قبل نهاية 2014، تسليم 1.200.000 مسكن، في حين سيظل 800.000 سكن قيد الإنجاز في نفس هذا التاريخ؛ ب. والتكفل بتحسين التعمير وضبطه.

378. سيتوفر قطاع الطاقة على مبلغ قدره 350 مليار دينار، موجه خصوصا، لعملية ربط المنازل بشبكة الكهرباء (التي سترفع إلى نسبة 100%) وبشبكة الغاز الطبيعي التي ستبلغ في 2014، نسبة 54%.

379. أما قطاع الموارد المائية، فسيخصص له مبلغ 2001 مليار دينار، من أجل إنجاز البرنامج الذي تم عرضه أعلاه.

380. وبهذا الصدد، فإن النسبة الوطنية للربط بشبكة الماء الشروب، ستبلغ 98% في 2014، (مقابل 93% في 2010)؛ في حين ستبلغ في مجال الربط بشبكة التطهير 95% (مقابل 86% حاليا).

381. وأخيرا، سيتم منح قطاع الشباب والرياضة، مبلغا قدره 380 مليار دينار، من أجل القيام خصوصا، بإنجاز: I. 457 مركبا رياضيا جواريا؛ II. و 394 قاعة للرياضة؛ III. و 271 قاعة متعددة الرياضات؛ IV. و 431 مسبحا؛ V. و 2692 فضاء للعب؛ VI. و 55 ملعبا لكرة القدم؛ VII. و 613 دارا وبيتا للشباب؛ VIII. و 29 مركزا للترفيه العلمي.

382. كما سيتم تعبئة موارد هامة من أجل: أ. تكوين مؤطري التربية الرياضية وإطارات رياضة النخبة؛ ب. ودعم مختلف الفرق الوطنية.

الفصل الثاني: تعزيز تماسك الأمة حول هويتها وشخصيتها الوطنيتين.

383. فضلا عن الأهمية التي يكتسيها تحسين الوضع الاجتماعي للمواطنين من خلال ترقية ظروف العيش، فإن تعزيز التماسك الاجتماعي للأمة يقتضي جمعها حول هويتها وشخصيتها الوطنيتين. وفي هذا السياق، يكفي التذكير بأن الجزائر قد دفعت ثمنا باهظا بفعل إهمال هذين البعدين الأساسيين في فترة ما. أما وقد عادت من جديد لتبذل جهودا كبيرة في هذا المجال خلال العشرية المنصرمة، فهي عازمة على بذل مزيد من الجهود خلال السنوات الخمس القادمة.

384. وستواصل الجمهورية إيلاء كل العناية لترقية قيم الإسلام، دين الدولة، من خلال: أ. دعم التعليم القرآني؛ ب. وتكوين الأئمة؛ ج. وإنتاج برامج توجيهية تحمل المبادئ الأصيلة لديننا الحنيف؛ د. إلى جانب إنجاز وصيانة البنايات الممجدة للإسلام.

385. وبهذا الصدد، سيتم رصد 120 مليار دينار، خلال السنوات الخمسة، لاسيما من أجل: I. إنجاز 45 مسجدا، بالإضافة إلى مسجد الجزائر الأعظم؛ II. وترميم 40 مسجدا تاريخيا؛ III. وبناء 38 مركزا ثقافيا إسلاميا و 05 معاهد وطنية و 17 مدرسة قرآنية.

386. كما سيتواصل تلقين تاريخ ثورة التحرير الوطني ونشره، بشكل أكثر كثافة، في الوقت الذي تتأهب فيه بلادنا للإحتفال، عن قريب، بالذكرى الخمسين لاستعادة استقلالنا.

387. وفي هذا الإطار، وفضلا عن البرامج الاحتفالية الهامة التي ستنجز بهذه المناسبة، فإن الميزانية الخماسية للإستثمارات العمومية، قد خصصت مبلغا قدره 19 مليار دينار لقطاع المجاهدين.

388. وسيخصص قسط من هذا الغلاف لصون وتثمين ذاكرة ثورة التحرير الوطني المجيدة، ولاسيما من خلال إنجاز: I. متحف وطني للمجاهد؛ II. و 13 متحفاً آخر؛ III. ومركز للدراسات حول الحركة الوطنية؛ IV. ورد الإعتبار لـ 34 موقعا تاريخيا؛ V. وإعادة تهيئة 40 مقبرة للشهداء؛ VI. وإنتاج أفلام تاريخية.

389. كما إن نفس هذا الغلاف سيرافق العرفان الذي يتعين أن تدين به الأمة لمجاهدي ثورة أول نوفمبر البواسل وذوي حقوقهم، من أجل تعزيز شبكة منشآت الراحة والعلاج الخاصين التي تعد ضرورية بالنسبة لهم. وبهذا الشأن، سيتم، خصوصا، إنجاز 09 مراكز جديدة للراحة.

390. إن النهضة الثقافية الوطنية المسجلة على مدى العشرية السابقة، سيتم تثمينها.

391. وبهذا الشأن، وعلاوة على الصدى المنتظر من تظاهرة «تلمسان، عاصمة الثقافة الإسلامية في 2011»، فإن ترقية الثقافة قد خصص لها مبلغ قدره 140 مليار دينار من الاستثمارات العمومية على مدى الفترة 2010، 2014، وذلك خصوصا، من أجل إنجاز: I. 19 دارا للثقافة، II. و 340 مكتبة؛ III. و 44 مسرحا؛ IV. و 11 مركزا ومركبا ثقافيا؛ V. و 06 معاهد للموسيقى؛ VI. و 06 مدارس للفنون الجميلة؛ VII. و 10 متاحف.

392. وسيتم تعزيز عملية تحديث وسائل الإعلام العمومية. ولذلك، فإن قطاع الاتصال، بالإضافة إلى الجهود التي بذلت في تثمين قدرات الإذاعة والتلفزيون الوطنيين، ومراجعة النصوص التي تسير عالم الاتصال، قد خصص له مبلغ 108 ملايين دينار، من أجل توسيع وعصرنة الشبكات الوطنية للتلفزيون والإذاعة والبث التلفزيوني، على الخصوص.

393. وأخيرا، فإن سياسة التضامن الوطني ستأتي لترافق تعزيز التماسك الوطني المزمع تحقيقه.

394. وبما أن الجزء الأساسي من وسائل هذا القطاع يسخر سنويا بعنوان نفقات الدولة الجارية لتقديم مختلف المساعدات إلى المحرومين وعديمي الدخل، فإن الاستثمارات العمومية ستتواصل أيضا من أجل تعزيز شبكة المؤسسات المفتوحة للأشخاص المعوقين أو في وضعية صعبة.

395. ولهذا الغرض، سيخصص مبلغ 40 مليار دينار، قصد القيام، خصوصا، بإنجاز: I. 04 مراكز متخصصة في إعادة التأهيل؛ II. و 48 مركزا للأطفال غير المتكفين؛ III. و 04 مراكز لضحايا العنف من النساء؛ IV. و 08 منازل للأشخاص المسنين المعوقين؛ V. و 12 دارا للطفولة المسعفة؛ VI. ومركزين (02) متخصصين في حماية الشباب؛ VII. ومركزين (02) لذوي القصور التنفسي؛ VIII. و 10 مدارس لصغار المكفوفين والصم.

الفصل الثالث: ترقية اقتصاد المعرفة.

396. إن الجزائر، كما صرح بذلك السيد رئيس الجمهورية، من واجبها أن ترفع تحدي اقتصاد المعرفة. وذلكم هدف أدرج ضمن مسعى متعدد الأبعاد يجري حاليا، وقد حشدت له جملة من الموارد والوسائل في برنامج الاستثمارات العمومية للفترة من 2010 إلى 2014.

397. وهكذا كان الشأن بالنسبة لتجديد منظومة التعليم الوطنية في خدمة التنمية الاقتصادية الوطنية، من خلال:

أ. إصلاح المنظومة التربوية الوطنية الذي توج حتى الآن بنتائج نوعية مشجعة، وهو متواصل ويتجه نحو مواءمة أكبر مع الجامعة والتكوين المهني على نحو: I. يحقق تقليصا متزايدا أكثر فأكثر من التسرب المدرسي، II. وترقية أكبر للشعب العلمية بما يساهم في رسم خريطة للتكوين محينة على مستوى الجامعات.

ب. ومواصلة إصلاح التعليم العالي الذي أصبح، فضلا عن التعميم شبه الكامل لنظام التعليم «LMD»، يطور أكثر فأكثر درجة وطنية بامتياز عبر مدارس تحضيرية ومؤسسات وطنية، في نفس الوقت الذي تتزود فيه مختلف القطاعات الاستراتيجية بمدارس عليا متخصصة، كفيلة بتلبية حاجتها إلى إطارات متخصصة ورفيعة المستوى.

ج. وتعزيز التكوين والتعليم المهنيين بغرض: I. تدارك العجز أكثر فأكثر في التقنيين المختصين؛ II. والمساهمة في تحسين مستوى مستخدمي المؤسسات في وقت أصبحت فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مدعوة إلى الاستفادة من برنامج تأهيلي غير مسبوق، بدعم من السلطات العمومية.

398. وكذلك الأمر بالنسبة لتعبئة تكنولوجيات الإعلام والاتصال في خدمة التنمية والحكامة، ولاسيما من خلال:

أ. العملية الجارية لتعميم تعليم الإعلام الآلي من المدرسة الابتدائية إلى الجامعة، التي خصص لها مبلغ قدره 50 مليار دينار برسم البرنامج الخماسي؛

ب. برنامج «الحكم الإلكتروني» الذي قطع حتى الآن مراحل هامة، والذي سيستفيد تعميمه من مبلغ قدره 100 مليار دينار خلال السنوات من 2010 إلى 2014؛

ج. وتعميم استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال لفائدة كل شرائح المجتمع وكذا المؤسسات؛

د. وتطوير الصناعات الأولية المرتبطة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال؛ حيث يجري حاليا استكمال مشاريع استثمارية من أجل رفع الانتاج الوطني للتجهيزات، وسيتم نشر ترايب تشجيعية لدعم استحداث «الناشئات أو ما يسمى starts ups».

399. من جهة أخرى، ستتواصل الجهود من أجل التحكم في الأداة الفضائية في خدمة التطور العلمي والاقتصادي والاجتماعي للبلاد، مع إنجاز أقمار اصطناعية جد متطورة للرصد، وقمر اصطناعي ثالث للإتصالات السلكية واللاسلكية.

400. ويتبلور نفس هذا الخيار بدعم تطوير البحث العلمي، من خلال:

أ. تعبئة مخصص مالي عمومي جديد بمبلغ 100 مليار دينار، لمدة خمس سنوات، قصد إنجاز برنامج وطني خماسي هام جديد للبحث؛

ب. والإجراءات الجديدة المتخذة من أجل الحث على رفع عدد الباحثين في بلادنا، بهدف الوصول إلى 28.000 أستاذا باحثا، و 4500 باحثا دائما؛

ج. ولهذا الغرض، تم مؤخرا، وضع التدابير الآتية: أ. إدماج طلبة الماجستير والدكتوراه في البحث؛ ب. والإنطلاق في عملية اكتشاف 3000 باحثا محتملا من ضمن حاملي شهادات الماجستير والدكتوراه؛ ج. وإشراك الباحثين المهاجرين مع زملائهم المقيمين في مشاريع البحث؛ د. وكذا منح مكافأة أنسب لنشاطات البحث.

د. وتثمين نتائج البحث العلمي المحلي في التنمية الوطنية.

401. ويجري حاليا إعداد ترتيبات من أجل مرافقة استعمال براءات الباحثين والمخابر الوطنية في مشاريع صناعية ستسهر الدولة على تحفيزها وتشجيعها ومرافقتها.

الباب الرابع:

تعزير التنافسية الاقتصادية الوطنية

402. لقد اعتُمد في مطلع هذه العشرية برنامج متواضع للنفقات العمومية يتمثل في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في حدود الموارد المتوفرة آنذاك، وسمح مع ذلك بتعزيز الإنعاش الاقتصادي.

403. وخلال الفترة الممتدة من سنة 2005 إلى سنة 2009، ساهم برنامج ضخّم للاستثمارات تم تمويله من ميزانية الدولة، في النمو وكذا في تراجع البطالة بشكل كبير. ولا شك أن هذا البرنامج حقق نمواً سنوياً خارج المحروقات يتجاوز نسبة 5%، إلا أنه لم يتمكن، على الصعيد الهيكلي، من تجسيد هدفه المتمثل في دعم النمو، باعتبار:

أ. أن الارتضاع الهام لمداخيل الأسر قد أدّى إلى تنامي الواردات بشكل جدّ محسوس؛

ب. وأن الطلب العمومي المكثّف لم يسمح بنمو حقيقي للاستثمار المنتج المحلي، ولا سيما بالنسبة للمؤسسات العمومية التي توجد في وضعية مالية صعبة؛

ج. وأن الاستثمار الأجنبي خارج قطاع المحروقات لم يكن معتبراً، في حين كان الطلب العمومي، إلى حدٍ كبير، في فائدة المؤسسات الأجنبية (حيث وصلت واردات الخدمات إلى 11 مليار دولار سنة 2009).

404. ويتميز برنامج الاستثمارات العمومية للفترة 2010-2014، بحجمه الاستثنائي (الذي يفوق 280 مليار دولار تقريباً) وتزامنه مع الظرف الراهن (بعد التقدم الذي حققته البلاد). كما يتميز خصوصاً بالإرادة الحازمة للسيد رئيس الجمهورية في تثمينه على الصعيد الاقتصادي من أجل -أ- تدعيم النمو، -ب- وتعميق تنوع الاقتصاد الوطني وتنافسيته، -ج- وتحضير اندماجه الكامل في الاقتصاد العالمي بشكل أمثل.

405. ولهذا الغرض، تم الشروع في مسعى شامل سيتعزز أكثر خلال السنوات الخمسة المقبلة.

الفصل الأول: تحسين إطار الاستثمار ومحيطه.

406. لقد سمحت مختلف الأحكام التشريعية والتنظيمية التي صدرت خلال السنتين الأخيرتين بتعزيز محيط الاستثمار.

الفصل الفرعي. أ.: مكافحة المنافسة غير النزيهة.

وفي هذا الإطار، تبذل جهود معتبرة من أجل مكافحتها، من خلال:

أ- إلزامية التحلي بالشفافية في المعاملات التجارية، من خلال فوترة وتبرير هوامش الربح، بما في ذلك بالنسبة للمستوردين الذين ينشطون في مجال إعادة بيع المنتوجات؛

ب- إلزامية التحيين الجبائي للحصول على رقم التعريف الجبائي الذي بدونه يُقضى أي عون اقتصادي من المعاملات التجارية والتوطين البنكي؛

-ج- وتعزيز الإجراءات الرامية إلى مكافحة عدم احترام تشريع العمل في مجال التشغيل والأعباء الاجتماعية. وسيساهم نظام التعاقد للعلاج في المستشفيات في ذلك بشكل محسوس بفضل الاشتراط على المرضى مستقبلاً تبرير وضعيتهم إزاء الضمان الاجتماعي؛

- د - إلزام المؤسسات بإيداع حساباتها الاجتماعية لضمان شفافية نشاطاتها؛

- هـ - تعزيز مراقبة النوعية والممارسات التجارية؛

- و- ووجوب استعمال الصك في كل عملية تفوق قيمتها 500.000 دينار لضمان مزيد من الشفافية في الأعمال الاقتصادية.

407. وفضلاً عن الأحكام التشريعية والتنظيمية التي صدرت من أجل ضبط السوق، تم توفير موارد هامة في إطار البرنامج الخماسي 2010 - 2014 قصد تحسين وسائل عمل الإدارات والمصالح التي تتكفل بذلك، والمتمثلة تحديداً في:

- أ - إدارة المالية التي سيُرصدها لها مبلغ 295 مليار دينار بهدف تحديث مصالحتها وتطويرها لاسيما من خلال إنجاز 250 هيكل للضرائب و 70 هيكل للجمارك وكذا تحسين خدمات مصالح مسح الأراضي؛

- ب - وإدارة العمل التي سيوضع تحت تصرفها أزيد من 56 مليار دينار من أجل تحسين قدراتها في مجال مراقبة احترام التشريع الاجتماعي وتشريع العمل؛

- ج - وإدارة التجارة التي ستستفيد من مبلغ 39 مليار دينار بهدف تحديث مصالحتها ووسائلها في مجال المراقبة ومن ذلك، تسليم 29 مخبراً للمراقبة لتزويد كل ولاية بوحدة خاصة بها. وفضلاً عن ذلك، سيتم تعزيز تعداد مستخدمي المراقبة التجارية ب 7000 إطار بمعدل يزيد عن 1000 إطار سنوياً بحيث سيرتفع هذا التعداد إلى 10.000 مستخدم في نهاية سنة 2014. وأخيراً، سيسمح ترتيب اقتصادي مُدعم بأموال عمومية بتطوير شبكة أسواق الجملة لضمان معاملات تجارية أكثر شفافية.

الفصل الفرعي - ب.: محاربة مختلف أشكال الجرح والجرائم الاقتصادية.

408. إن العون الاقتصادي غالباً ما يشتمل من أفعال وممارسات مخالفة للقانون، مثل الرشوة والغش في مجال التشريع المتعلق بالصراف وغيرهما، التي تعيق المؤسسات التي تنشط في ظل احترام التشريع. كما يتعرض المال العام لهذه الممارسات غير المشروعة. لذا، فقد شرع سنة 2010، في وضع ترسانة تشريعية حقيقية منبثقة عن التعلّيم الرئاسية رقم 03 الصادرة في ديسمبر 2009 والمتعلقة بالوقاية من الفساد وقمعه.

409. وهكذا، سمحت مراجعة القانون المتعلق بمكافحة الفساد باستحداث ديوان لقمع هذه الآفة من خلال الاستعانة بضباط من الشرطة القضائية متخصصين في التحري حول قضايا الفساد مع تخويلهم اختصاصاً إقليمياً وطنياً. كما أضفت هذه المراجعة طابعاً قانونياً على التزام المتعهدين في الصفقات العمومية بتقديم تصريح بالنزاهة حيث ستؤدي مخالفتها المحتملة إلى تشديد معاقبة مرتكبيها أمام المحاكم.

410. كما سمحت مراجعة القانون المتعلق بمجلس المحاسبة بتوسيع اختصاص هذه الهيئة إلى المؤسسات العمومية الاقتصادية وتعزيز مساهمتها في مكافحة مختلف أشكال الغش والجرائم الاقتصادية لتتعدى بذلك مجرد المراقبة البسيطة للحسابات وحسن سيرها.

411. وقد تم أيضا تدعيم التشريع المتعلق بحركة رؤوس الأموال عبر الحدود من خلال تشديد إجراءات المتابعة والعقوبات المسلطة على مرتكبي المخالفات في هذا المجال.

412. علاوة على ذلك، فإن مراجعة القانون المتعلق بالنقد والقرض قد عززت أمن وسائل الدفع ومنها الصك، ودعمت تأمين الاقتصاد الوطني ضد أي عملية بنكية مشبوهة كما أمّنت أكثر البنوك في نشاطاتها في مجال القروض.

الفصل الفرعي ج. : تحسين المحيط الإداري والقانوني والقضائي للمؤسسة:

413. ويتعلق الأمر بتحديث الإدارة الاقتصادية الذي سيتواصل خلال هذه الفترة الخماسية الجديدة، لاسيما من خلال:

أ - استغلال أمثل لوسائل وآليات القياسة وغيرها من مراكز الدعم، وكذا أموال الصناديق العمومية المخصصة لتنفيذ السياسة الاقتصادية المنتهجة من قبل السيد رئيس الجمهورية؛

ب- تطوير متواصل للوكالة الوطنية للاستثمار التي ستكشف حضورها أكثر فأكثر ودورها "كشباك وحيد" عبر كامل التراب الوطني؛

ج- وتطوير شبكة الوكالة الوطنية للضبط العقاري وتدخلها في الاستجابة للطلب على العقار الصناعي.

414. فضلا عن ذلك، سيتم خلال هذه الفترة الخماسية تأهيل 80 منطقة صناعية ومنطقة نشاط، وكذا إنشاء مناطق جديدة على طول محاور الطرق والسكك الحديدية. علماً بأنه قد رُصد مبلغ 50 مليار دينار لتطوير العقار الصناعي.

415. والأمر كذلك أيضاً من خلال التوضيحات المختلفة التي أُدخلت في مجال التشريع المتعلق بالاستثمار. ويمكن أن نذكر على سبيل المثال ما يلي:

أ - نظام منح الامتياز للعقار الموجه للاستثمار، وكذا الإجراءات الدقيقة للحصول عليه عن طريق المناقصة أو وفق صيغة التراضي بصفة استثنائية؛

ب - نظام منح الامتياز على الأراضي الفلاحية الذي يؤمن أيضاً المستثمرين في هذا القطاع؛

ج- المساهمة الوطنية في حدود 51% في الاستثمارات الأجنبية التي تُخفف من الكلفة بالنسبة للشريك المعني، وتؤمن الاقتصاد الوطني، وتسمح بنقل الخبرة والاندماج المحلي.

416. كما كان الشأن أخيراً مع تخصص جهاتنا القضائية وقضاتنا في المسائل المرتبطة بقانون الأعمال. وهكذا:

أ - فإن استحداث أقطاب قضائية اقتصادية متخصصة والتكوين المناسب للقضاة بما في ذلك من خلال تربيصات بالخارج، وتطوير شبكة المحاكم الإدارية باعتبارها هيئات للطعن تجاه أعمال السلطة العمومية، تُعد كلها خطوات إيجابية ستتواصل في خدمة الاقتصاد المحلي؛

ب- ومن شأن إدراج إجراءات الوساطة والصلح والتحكيم في التشريع أن يسهل التسوية العاجلة للمنازعات والخلافات بين المؤسسات؛

ج. - كما أن التأطير المجدد لمهنة الموثق، وكذا التشريع الجديد الذي سيُقترح بشأن مهنة المحامي (الذي سيعزز خصوصاً التكوين والخبرة المطلوبين لدى المحامين وسيسمح بإشراكهم في مكاتب الأعمال)، سيساهمان في تأمين حقوق المتعاملين والمصالح الاقتصادية للمجموعة الوطنية أكثر فأكثر.

الفصل الفرعي. د.: تحسين المحيط المالي للمؤسسة:

417. لقد كانت آليات ومصادر تمويل المؤسسة في غالب الأحيان مشكلة عويصة تعيق تطوير الاستثمار. ومن أجل رفع هذا التحدي إزاء، أدخلت تصحيحات أو يجري حالياً تعزيزها، ويتعلق الأمر بما يلي:

أ. إنشاء الصندوق الوطني للاستثمار الذي زوّد الدولة بأداة حقيقية لتعبئة الادخار العمومي وفق قواعد اقتصادية، علماً بأن هذا الصندوق المزود برأس مال يُقدر بـ 150 مليار دينار وبوسعه تعبئة أزيد من 1500 مليار دينار من القروض، قد تم تشغيله؛

ب. استحداث صندوق للاستثمار المحلي على مستوى كل ولاية، مُزوّد بـ 1 مليار دينار، مع الإشارة إلى أن هذه الصناديق التي أسند تسييرها للبنوك، يجب أن تُيسر تعبئة رأس مال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بفضل مساهمة مؤقتة.

ج. إنشاء شركات رأس مال الاستثمار وشركات الاستئجار من قبل البنوك العمومية. وقد شُرع فعلاً في إنشاء شركات رأس مال الاستثمار مع شركاء أجنبى ذوي مؤهلات. وستتولى هذه الشركات تسيير صناديق الاستثمارات الولاىية، من خلال فروع محلية. وموازة مع ذلك، أنشئت ثلاث شركات للاستئجار من أجل مرافقة تسويق المنتوجات المحلية وتيسيره، مع شركاء أجنبى. وسيتم تعميم هذه المقاربة على كل البنوك العمومية ونشرها عبر كامل التراب الوطني.

418. وسيتم، في نفس الوقت، تعميم تجنيد خبرات أجنبية ذات كفاءة لمرافقة عصرنة البنوك العمومية (التي شُرع فيها مع البنك الوطني الجزائري) بصفة تدريجية. وأخيراً، سيتم تكثيف شبكة وكالات البنوك العمومية، بما يمكنها من أداء دورها كاملاً كمتعاملين تاريخيين مقارنة بالفروع المحلية للبنوك الأجنبية.

419. وهكذا، فإن السلطات العمومية التي تتابع عن كثب عصرنة المحيط المالي للمؤسسة رصدت مساهمات أخرى للمورد العمومي، لاسيما من خلال:

أ. منح ضمان الخزينة لتدخلات صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما تم رفع سقف القروض المضمونة من 50 إلى 250 مليون دينار؛

ب. ووضع مبلغ 100 مليار دينار من الموارد على المدى الطويل في متناول البنوك العمومية، قابلة للتجديد عند الحاجة من أجل تحسين قدرة البنوك على الاستجابة لطلبات القروض على المدى الطويل؛

ج. وقيام الخزينة العمومية بتخفيض فوائد القروض الموجهة للاستثمار لاستحداث أو توسيع مؤسسة في حدود 0,25% في ولايات الجزائر، ووهران وعنابة (التي تتوفر على قدرات كبيرة لجلب الاستثمارات)، و 1,50% في ولايات الجنوب والهضاب العليا، و 1% في كل الولايات الأخرى عبر الوطن؛

د. ودعم مالي أكبر لاستثمارات المؤسسات المصغرة، بفضل I. رفع سقف القروض بدون فوائد حسب فروع الاستثمار والمناطق الجغرافية يمكن أن تصل إلى 25%، II. وتعزيز التخفيضات العمومية لفوائد القروض البنكية، الذي يعتمد على نفس المقاربة الخاصة بالفروع والمناطق والذي يمكن أن يصل إلى 95% من قيمة القرض البنكي؛

ه. وتمويل القروض الفلاحية الريفية (الذي يأخذ في الحسبان الطابع الاستراتيجي للفلاحة وكذا تقاليد عالم الريف) من خلال قرض "الرفيق" بدون فوائد بمبلغ أقصى يُقدر بـ 10 ملايين دينار.

420. وفي كل الأحوال، فإن حصيلة نشاط البنوك العمومية وحدها بينت أن القروض الموجهة للاقتصاد، بالنسبة لسنة 2009، قد ارتفعت مجدداً بنسبة 18% مقارنة بالسنة المالية السابقة، مع هذين التوضيحين الهامين:

أ- فإن القروض على المديين المتوسط والطويل الموجهة للاستثمار مثلت 54% من القروض الممنوحة من قبل البنوك في السنة الماضية، وذلكم يؤكد تفعيل الاستثمار الوطني العمومي والخاص، من جهة؛

ب- ومن جهة أخرى، فإن تدابير إنعاش المؤسسات العمومية الاقتصادية قد أعادت التوازن لتقاسم القروض البنكية بين هذه الأخيرة (التي كانت مُقصاة لوقت طويل) والمؤسسات الخاصة.

الفصل الفرعي هـ.: منح مهلة للمؤسسة الوطنية على إثر انفتاح السوق المحلية على الخارج:

421. تتطلب هذه المقاربة أولاً، التذكير، بإيجاز، بأهم المراحل التي مرّ بها الاقتصاد الوطني خلال الربع الأخير من القرن، ومنها على الخصوص:

422. في المقام الأول، لقد أدى الاختلال الهيكلي المفاجئ لميزان المدفوعات في منتصف الثمانينيات إلى انخفاض محسوس في قيمة الدينار، وبالتالي، ارتفاع ديون المؤسسات؛

423. وفي المقام الثاني، فقد نتج عن التعديل الهيكلي الصارم مقابل إعادة جدولة الديون الخارجية التي أصبحت آنذاك لا تُطاق، ركود أدى إلى تراجع كبير للطلب، في حين ارتفع التضخم إلى 30%، وبلغت نسب الفوائد البنكية 23%. وقد أدى كل هذا إلى إفلاس بعض المؤسسات الخاصة والعمومية مع فقدان ما يقارب مئات الآلاف من مناصب الشغل في ظل الدمار الشامل الذي خلفه الإرهاب.

424. وفي المقام الثالث، فإن الإنعاش الاقتصادي الذي شرع فيه في مطلع هذه العشرية رافقه تحديان كبيران يتمثلان في: I. فك مقاطعة خارجية غير مُعلنة ضد الجزائر، II. والعمل، بصفة مستعجلة، من أجل تدارك التأخر الهام لاسيما في مجال التنمية البشرية لمرافقة استتباب السلم المدني في البلاد.

425. وقد عكفت المؤسسات المحلية التي تعافت من اختلال هيكلتها بجديّة، على الانتعاش بمساهمات عمومية تحفيزية. وعلى هذا الأساس، فهي لم تستفد كثيراً من البرامج الهامة للنفقات العمومية ولا من انتعاش الاستهلاك الذي رافق الزيادة المحسوسة في مداخيل الأسر.

426. إن الاستثمارات المباشرة الأجنبية خارج المحروقات لم تساهم في تحديث الاقتصاد الوطني وتنويعه بما فيه الكفاية مثلما كان ذلك متوقعاً. وهكذا، لم يتجاوز مجموع الاستثمارات خارج المحروقات مع الاتحاد الأوروبي مثلاً 3 ملايين دولار على مدى 5 سنوات في حين أن الجزائر كانت قد رافقت توقيعها على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في شهر أفريل 2002 بتصريح أكدت من خلاله أن "تنامي تدفق الاستثمارات المباشرة الأوروبية يُشكل هدفاً أساسياً لاتفاق الشراكة...".

427. أما في المقام الرابع والأخير، فقد تمكنت الجزائر، في ظرف 10 سنوات من إعادة البناء الوطني، من توفير الظروف التي ستسمح لها بالعمل أكثر فأكثر من أجل عصرنة اقتصادها الوطني وتنويعه، I. بهدف تحضيرها لمواجهة المنافسة الدولية الشرسة، II. والتحرر تدريجياً من التبعية للمحروقات التي ستنفذ حتماً على المدى الطويل.

428. غير أن هذا الإنعاش الفعلي للاقتصاد الوطني لا يمكن أن يتحقق دون أن تتعزز المؤسسة الجزائرية أولاً في السوق المحلية ودون أن تُحفز المؤسسة الأجنبية الراغبة في الاستفادة من السوق الجزائرية على أن تنشط فيها، في إطار الشراكة، من أجل المساهمة في تحديث اقتصادنا.

429. وهذا هو الهدف المتوخى من التدابير الاقتصادية التي اتخذتها السلطات العمومية خلال العشريتين الأخيرتين حيث تدرج هذه الأخيرة ضمن مسعى شامل كانت أهدافه الإستراتيجية ولا تزال تتمثل في I. بناء اقتصاد وطني متنوع ومنتج يركز على المؤسسة في محيط وطني يتميز بالشفافية وتتولى السلطات العمومية تنظيمه ومراقبته، II. وإدماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي، مع السهر على تمكين الجزائر من الاستفادة من مشاركتها المتزايدة في المبادلات الدولية.

430. ففي هذا الإطار إذًا، اتخذت الحكومة بعض الترتيبات الرامية إلى ضبط التجارة الخارجية، وشرعت في مباحثات مع شركائها الأجانب من أجل تكييف وتيرة تفكيك حماية التعريف الجمركية الوطنية، بصفة انتقالية، علماً بأن هذه المباحثات التي تستند كلها إلى المعاهدات المرجعية، تجري حالياً مع:

أ. جامعة الدول العربية قصد تمكين بلادنا من الاستفادة من الحق في "قائمة سلبية" مؤقتة (قائمة منتوجات غير معنية مؤقتاً غير قابلة للتداول في المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر) مثلما هو الشأن بالنسبة للبلدان الأعضاء الأخرى؛

ب. والاتحاد الأوروبي، وفقاً لبنود اتفاق الشراكة من أجل تعديل شروط وأجال إقامة منطقة للتبادل الحر، التي كانت مقررة أصلاً لسنة 2017؛

ج. ومع المنظمة العالمية للتجارة، على أساس بنود معاهدة مراكش التأسيسية لسنة 1994، حتى يتسنى لبلادنا الاستفادة من المهلة الممنوحة لدول الجنوب الأعضاء الأوائل، وهو ما لم تتمكن الجزائر من الاستفادة منه لأنها كانت تكافح آنذاك من أجل بقائها أمام وحشية الإرهاب.

431. وفي نهاية المطاف، فإن الحركة المحددة في برنامج السيد رئيس الجمهورية والتي يتضمنها البرنامج الخماسي للاستثمارات العمومية، تتجسد حالياً في إطار ومحيط مكيفين لفائدة مختلف الفروع الكبرى للاقتصاد الوطني، سواء تعلق الأمر بقطاع الطاقة والمناجم أو الفلاحة أو السياحة أو البناء والأشغال العمومية والري أو تعلق بإنعاش قطاع الصناعة.

الفصل الثاني: تهمين الموارد الطاقوية والمنجمية.

الفصل الفرعي .أ .: في ميدان المحروقات:

432. ستستمر شركة سوناطراك والسلطات العمومية، كل فيما يخصها، في بذل جهود كبير في ميدان: .أ. التنقيب في المجال المنجمي الوطني الذي لم يتم بعد استكشاف نصفه، . ب. وإدخال تقنيات ومناهج جديدة لاستغلال الحقول المعقدة للمحروقات، .ج. وتهمين عائدات البترول والغاز في صناعة بتروكيميائية كفيلة بترقية صناعة وطنية بعدية وتوفير نشاطات المناولة.

433. وستستثمر شركة سوناطراك، في الفترة الخماسية 2010 . 2014، مبلغاً يزيد عن 40 مليار دولار من الاستثمارات في مختلف ميادين المحروقات، والبتروكيمياء، تضاف إليها استثمارات الشركاء الأجانب.

434. علاوة على ذلك، يجري حالياً تجميع الصناعات العمومية الكيميائية والبترول كيميائية المتوفرة في مجمع صناعي قوي، ومطهر ماليا، ومزود بقروض بنكية بشروط ميسرة، ويمارس نشاطه بالتعاون مع شركة سوناطراك القابضة.

الفصل الفرعي . ب .: في ميدان إنتاج الطاقة:

435. ستستمر شركة سونغاز في رفع قدراتها للاستجابة للطلب على الكهرباء والغاز، من خلال القيام قبل سنة 2014 بتوفير طاقة جديدة تُقدر بـ 2400 ميغاواط من الإنتاج الكهربائي من مصادر تقليدية ومن خلال التكييف أيضاً مع ارتفاع الاستهلاك الداخلي للغاز الطبيعي الذي يقدر بنسبة 5% سنوياً. ولهذا الغرض، ستستثمر شركة سونغاز ما يعادل 10 ملايين دولار خلال الفترة الخماسية الجارية.

436. وفي نفس الوقت، وطبقاً للتعليمات الرئاسية، ستستكمل الحكومة في بداية السنة المقبلة برنامجاً حقيقياً لتنمية الطاقات الجديدة والمتجددة. وسيتضمن هذا البرنامج أيضاً محورا يتعلق بترقية النجاعة الطاقوية.

437. وجدير بالذكر أن هذا البرنامج الذي سيتم تدعيمه من الميزانية العمومية من أجل ضمان مردوديته، سيوجه نحو تنمية إنتاج الكهرباء بواسطة الطاقة الشمسية الهجينة والهوائية مع تهمين القدرات الطبيعية الهامة التي تزخر بها بلادنا، علماً بأن هذه المواد المختلفة قد أدمجت بصفة قانونية في الأملاك العمومية بهدف ضبط استغلالها عن طريق الامتياز.

438. علاوة على ذلك، فإن الحكومة تتأهب من الآن للجوء، على المدى المتوسط، إلى إنتاج الطاقة الكهربائية من مصدر نووي. وإن الجزائر، بصفتها عضواً في معاهدة حظر الانتشار النووي، عازمة على ممارسة حقها المشروع في استعمال هذه الطاقة لأغراض سلمية في ظل الشفافية التامة وبمساهمة شركاء أجانب، في خدمة تنميتها الاقتصادية والعلمية.

الفصل الفرعي . ج .: المجال المنجمي:

439. سيتم تفعيل هذه الصناعة بشكل حقيقي بعد أن كان تهمينها يتوقف في السنوات الأخيرة على مساهمة شركاء أجانب.

440. وهكذا، وفضلاً عن إنعاش التكوين في ميدان المناجم، سيتم تحيين خارطة الموارد المنجمية كما سيتم تنشيط استغلال الموارد المنجمية التي تم إحصاؤها.

441. وبهذا الصدد، سيتم استكمال مشروع شراكة من أجل ضمان استغلال أمثل لمناجم الفوسفات وتطوير صناعة الأسمدة الفلاحية. كما ستتم ترقية المناجم الأخرى للمعادن مع إنجاز دراسات تكميلية لتحسين المردودية، بما في ذلك منجم الحديد بغار جبيلات في الجنوب الغربي للبلاد.

442. وفي هذا المنظور، سيتم، قبل نهاية السنة الجارية، إنشاء مجمع منجمي عمومي هام مزود بوسائل معتبرة، من أجل تثمين المؤسسات العمومية المنجمية وإقامة شراكة فعّالة مع متعاملين أجانب ذوي كفاءة عالية.

443. وفي كل الأحوال، فإن الجهود المعترزم بذلها في ميدان الطاقة والمناجم ستسمح بإنعاش النمو بصفة دائمة في قطاع المحروقات، وتفعيل النمو بشكل محسوس في قطاع المناجم في آفاق سنة 2014، وضمان مساهمة معتبرة للصناعة البتروكيميائية في استعادة مكانة القطاع الصناعي في تحقيق الناتج الداخلي الخام الوطني.

الفصل الثالث: مواصلة التجديد الفلاحي وتحسين الأمن الغذائي للبلاد.

444. إن القرارات الرئاسية المعلن عنها في شهر فيفري 2009، قد وضعت الفلاحة على درب تجديد حقيقي حيث استفادت من التقدم الذي حققه هذا القطاع وسخرت وسائل معتبرة في إطار مسعى شامل وفي ظل محيط واضح.

الفصل الفرعي. أ.: تأمين المستثمرين الفلاحين فيما يخص العقار:

445. لقد جاء قانون التوجيه الفلاحي والتشريع المتعلق بمنح الامتياز على الأراضي الفلاحية العمومية من أجل I. تأمين المستثمر، II. وفتح المجال أمامه لإقامة شراكة شفافة مع الحائزين المحليين على الموارد المالية دون أن يؤدي ذلك إلى إعادة تأسيس الاحتكار، III. وتعزيز المحافظة على الأراضي الفلاحية، IV. وأخيراً، ضمان استغلالها الدائم.

446. وجدير بالذكر أن التكاليف الرمزية المحددة لتأجير الأراضي الفلاحية العمومية تؤكد بوضوح أن الهدف الذي أعلن عنه السيد رئيس الدولة وجسده الحكومة بتدابير، يتمثل أولاً وقبل كل شيء في تثمين الأراضي الفلاحية في ظل احترام القانون وصون حقوق الفلاحين.

الفصل الفرعي. ب.: الالتزام المالي للدولة من أجل التجديد الفلاحي:

447. علاوة على مسح 41 مليار دينار من ديون الفلاحين والمربين (للمرة الثانية منذ سنة 1999) الذي أقره السيد رئيس الدولة من أجل ضمان قدرة المستثمرين والمربين على الوفاء، يحظى التجديد الفلاحي أيضاً بدعم مالي عمومي يقدر بـ 200 مليار دينار سنوياً تم تأكيده مؤخراً من قبل السيد رئيس الدولة، أي 1000 مليار دينار على مدى الفترة الممتدة إلى غاية سنة 2014. ويرمي هذا الدعم خصوصاً إلى ما يلي:

أ. الإبقاء على الأثر التحفيزي الهام لتسعيرات جمع القمح والشعير والبقول والحليب لفائدة المنتجين، وهي كلها منتوجات يرهق استيرادها الميزان التجاري ويضعف الأمن الغذائي للبلاد؛

ب. تمويل ترسانة من التدابير الرامية إلى دعم تنمية النشاطات الزراعية من خلال إعانات مالية تتراوح بين 20% و 30% بهدف I. اقتناء البذور والأسمدة، II. وتطوير تربية الحيوانات بكل فئاتها وكذا غرس الأشجار، III. واقتناء آلات زراعية أو تجهيزات لجمع المنتج وتحويله (جمع الحليب، معاصر الزيت ...).

ج. وتحمل أعباء قرض فلاحي ريفي "رفيق"، بدون فوائد.

الفصل الفرعي ج.: الاستثمار العمومي لتطوير الفلاحة:

448. يحظى التجديد الفلاحي أيضا بدعم هام من خلال الاستثمارات العمومية الموجهة لتطوير الري الفلاحي الذي من المتوقع أن يحقق تقدماً معتبراً خلال السنوات الخمس، مع: أ. توسيع المساحات المسقية على أزيد من 20.000 هكتار، بفضل المياه التي توفرها حوالي 10 سدود موزعة عبر شمال البلاد كله وكذا عبر الهضاب العليا، ب. رفع حجم شبكة المحاجر الجبلية وحفر الآبار، ج. تامين المياه التي توفرها محطات المعالجة حيث بلغت تكنولوجيا التصفية مستوى متقدم، د. وبفضل العمليات الهامة لتحويل المياه الجوفية الصحراوية إلى الهضاب العليا التي سيُشرع فيها خلال السنوات الخمسة المقبلة.

الفصل الفرعي د.: تعبئة القطاع الصناعي لمرافقة التجديد الفلاحي:

449. لقد وُضعت برامج هامة تتعلق بالقطاع الاقتصادي المرتبط بالفلاحة مع مرافقته لاسيما في شكل قروض استثمارية ميسرة من قبل الخزينة العمومية، وعند الاقتضاء، إعادة التأهيل المالي للهيئات الاقتصادية المعنية.

450. وهكذا، فإن الأمر يتعلق بتطوير الآلات الزراعية مع دعمه بقرض إيجاري لتمكين الفلاحين من اقتناء الجرارات وآلات الحصاد والدرس وتجهيزات الري. كما تهدف هذه الممكنة إلى استبدال حظيرة وطنية تشمل عشرات الآلاف من الآلات. وفضلاً عن ذلك، فقد تم ضبطها من خلال تدابير جبائية مُحفزة وقروض لفائدة الإنتاج الوطني دون سواه. وقد استقطب كل هذا اهتمام الصناعيين الأجانب لعقد عمليات شراكة مستكملة أو يجري استكمالها، سوف نتطرق إليها لاحقاً.

451. وكذلك الشأن بالنسبة لتسخير حوالي 70 مزرعة عمومية نموذجية لإنتاج البذور والأغراس والحيوانات الولودة ذات جودة عالية.

452. والأمر كذلك أيضاً فيما يخص تحديث 15 ملبنة عمومية من أجل إشراكها بشكل واسع في جمع واستعمال الإنتاج المحلي للحليب الذي غالباً ما يهدده مضاربون تسلبوا إلى هذا النشاط.

453. وكذلك الشأن أخيراً من خلال تنمية الطاقات الوطنية لضبط سوق المنتوجات الفلاحية. وهكذا، فبعد أن تم استحداث تراتيب جديدة للتدخلات العمومية من أجل ضبط الأسعار المعروضة على المنتجين، تعكف الحكومة حالياً على تعزيز القدرات العمومية للضبط في ميادين I. تخزين الحبوب بحجم يقارب 8 ملايين قنطار، مع إنجاز 39 صومعة جديدة، II. وحفظ المنتوجات، مع تحديث أو إنجاز 80 مخزناً للتبريد بطاقة إجمالية تقارب مليون متر مكعب، III. ومعالجة اللحوم الحمراء مع إنجاز 3 مذابح صناعية (في ولايات البيض، الجلفة وأم البواقي)، بطاقة سنوية تقدر بـ 40.000 طن لفائدة المربين والمستهلكين وكذا من أجل إعادة تنشيط تصدير اللحوم وفق الشروط المطلوبة في الأسواق الدولية.

الفصل الفرعي. ه.: تنظيم المهنة وأفاق التصدير:

454. إن كل هذه الجهود المشار إليها أعلاه، سترافقها إعادة تنظيم مهنة الفلاحة.

455. وفي هذا الإطار، فإن غرف الفلاحة التي تم تعديل قوانينها الأساسية، والتعاضدية الفلاحية التي يجري حالياً إنعاشها للاضطلاع بالمهام المنوطة بها، والاتحادات المهنية التي تُعزز معها السلطات العمومية الحوار والتشاور، سيتم تسخيرها وإشراكها، I. في تنمية قطاع الفلاحة، II. وضبط سوقها، III. وكذا المبادرة بسياسة حقيقية لتصدير المنتجات الفلاحية، بما في ذلك تكييفها مع المعايير الدولية وبمساهمة شركاء أجنب الذين سيبدون اهتمامهم في هذا المجال.

456. وبفضل هذه الجهود كلها، ستعمل الحكومة خلال هذه الفترة الخماسية على ما يجعل قطاع الفلاحة: I. يتحرر، تدريجياً، من الانعكاسات السلبية الناجمة عن نقص تساقط الأمطار (بما في ذلك من خلال اللجوء إلى السقي التكميلي لـ 500.000 هكتار من حقول الحبوب)، II. ويبلغ نسبة مستقرة من النمو السنوي يقدر بـ 8%، III. ويحسن الأمن الغذائي للبلاد، IV. ويقوم بأولى الخطوات نحو تصدير منتجات ذات جودة وبكيفية منظمة، V. ويساهم في الأخير بشكل معتبر في استحداث مناصب شغل.

457. ويقودنا الحديث عن تحسين الأمن الغذائي للسكان، إلى التطرق إلى قطاع الصيد البحري.

458. إن هذا القطاع الذي حقق تقدماً كبيراً خلال العشرية المنصرمة، سيستمر في هذه الوتيرة بحيث يرتفع حجم المنتجات الصيدية سنوياً من 145.000 طن حالياً إلى 180.000 طن سنة 2014 مع ارتفاع تعداد الصيادين من 64.000 إلى 82.000 صياد خلال نفس الفترة.

459. وتجدر الإشارة إلى أن هذه التوقعات تتوخى الحذر، إذ أن السلطات العمومية تعترم تعزيز تقييم الاحتياطات الصيدية الوطنية، وتحسين استغلال القدرات المتوفرة والمنشآت الأساسية المنجزة.

460. أما الصيد البحري القاري فسيشهد نمواً متواصلاً بعد أن حقق إنتاجاً قُدِّرَ بـ 4000 طن سنوياً. كما سيتم إنعاش نشاط استغلال المرجان وحمايته من الصيد غير المشروع.

461. وفي كل الأحوال، سيستهلك قطاع الصيد البحري أزيد من 16 مليار دينار خلال السنوات الخمسة القادمة، بهدف تحسين نشاطه وتكوين المهنيين وكذا تنظيم الصيد البحري.

الفصل الرابع: تـمـيـن القـدـرات السـياحـية والصـنـاعـة التـقـلـيدـية.

462. تزخر الجزائر، بحكم ما تتمتع به من مواقع طبيعية، بقدرات سياحية جد هامة شرع في تـمـيـنـها خلال هذه العشرية على إثر استتباب الأمن في البلاد. وتتعزم الحكومة مرافقة هذه الحركية وتعزيزها.

الفصل الفرعي. أ.: أهمية الاستثمار السياحي الجاري:

463. بالفعل، فإن الاستثمار الوطني والأجنبي يتنامى باستمرار في قطاع السياحة، إذ يُسجَلُ في هذا المجال I. 474 مشروع فندق في قيد الإنجاز بسعة إجمالية تقدر بأكثر من 45.000 سرير، II. واعتماد 271 مشروع آخر شرع في إنجازها بسعة إضافية تبلغ 29.500 سرير، III. الانطلاق في إنجاز 8 مشاريع قرى سياحية بسعة تزيد عن 2000 سرير، IV. وكذا القيام حالياً بتأهيل المحطات الحموية.

464. أما الحظيرة العمومية للفندق التي يجري حالياً تحديثها، فستُبرم بشأنها عقود تسيير مع سلاسل فندقية دولية قصد إدماجها في شبكة الهيئات المنظمة للأسفار.

الفصل الفرعي . ب .: الدعم العمومي لتطوير الصناعة السياحية:

465. بهذا الشأن، تعتزم السلطات العمومية أيضاً إرفاق هذه الحركة بإنعاش السياحة من خلال: I. تكوين مستخدمين ذوي تأهيل عالٍ في مؤسسات عمومية، II. وضمان مهنية أكبر لوكالات الأسفار، III. وحماية محيط المواقع السياحية.

466. لكن تنشيط قطاع السياحة يستفيد أيضاً من سياسة محفزة على الاستثمار يمكن أن نذكر منها خصوصاً: I. تخفيض الضريبة على الأرباح من 25% إلى 19%، II. وتخفيض الرسم على القيمة المضافة إلى 7%، III. وإعفاء النشاطات السياحية من دفع الرسم على النشاط المهني، IV. وتخفيض نسب الحقوق الجمركية لاقتناء السلع الضرورية لهذا النشاط من غير المتوفرة محلياً، V. وتقليص كلفة الامتياز العقاري بالنسبة للاستثمارات السياحية في ولايات الهضاب العليا والجنوب من 50% إلى 80%، VI. وأخيراً، تخفيض نسب فوائد القروض الموجهة للاستثمار لفائدة المستثمرين الوطنيين، حيث ستتقلص كلفته إلى 4,5% في الشمال و3% في جنوب البلاد، وكذا التكفل بتكاليف الترقية السياحية.

الفصل الفرعي . ج .: مواصلة ترقية الصناعة التقليدية:

467. حيث سيتم تجسيد هذا الهدف، وذلك خصوصاً، من خلال: I. إقامة أقطاب امتياز من أجل ترقية النوعية، II. إنجاز 75 داراً جديدة للصناعة التقليدية و 32 مركزاً مخصصاً لهذا النشاط، III. ومرافقة تطوير تجمعات مهنية جديدة للحرفيين عبر الوطن، IV. التشجيع على إدماج الشباب في هذا الميدان بما في ذلك من خلال دعم تكوينهم من قبل معلمين حرفيين، V. وتدعيم النشاط الحرفي النسوي في المنزل، VI. وكذا تمكين الحرفيين من الحصول على طلبات عمومية، طبقاً لأحكام قانون الصفقات العمومية المعدل.

468. وبفضل هذه التدابير التحفيزية المختلفة، تتوقع الحكومة توسيع منظمة الحرفيين من 370.000 عضواً حالياً إلى 550.000 سنة 2014.

الفصل الخامس: تطوير الترقية العقارية والأداة الوطنية في قطاع البناء والأشغال العمومية.

469. يُسجل قطاع البناء والأشغال العمومية خلال السنوات الأخيرة نمواً قوياً (8,7% سنة 2009)، ويساهم بنسبة تزيد عن 16% في القيمة المضافة الإجمالية للبلاد ويحتل المرتبة الثالثة من حيث توفير الثروات. وعلى هذا الأساس، تعتزم الحكومة العمل خلال هذه الفترة الخماسية على تطوير الترقية العقارية، من جهة، وتحديث الأداة الوطنية لقطاع البناء والأشغال العمومية، من جهة أخرى.

الفصل الفرعي. أ.: تطوير الترقية العقارية:

470. ويتعلق الأمر هنا بهدف استراتيجي يرمي إلى رفع حجم السكنات المعروضة بمختلف أنواعها، وكذا التخفيف، على المديين المتوسط والطويل، من عبء الاستجابة لطلب السكن على ميزانية الدولة.

471. وفي هذا الإطار، أقرت الحكومة رفع تحسين قدرة طالبي السكن الترقوي على الدفع بدعم من الدولة من خلال: رفع المساعدة العمومية المباشرة من 400.000 إلى 700.000 دينار لكل شخص ذي دخل لا يتجاوز 6 أضعاف الأجر الوطني الأدنى المضمون، يُضاف إليها تخفيض هام في نسب فوائد القروض البنكية، حيث حددت بنسبة 1% فقط للمشتري (إذا كان دخله لا يتجاوز 6 أضعاف الأجر الوطني الأدنى المضمون) أو بنسبة 3% فقط إذا كان دخله يتراوح بين 6 و 12 ضعف الأجر الوطني الأدنى المضمون.

472. كما اتخذت تدابير لفائدة المرقى العقاري ولاسيما منها: I. تقليص الضريبة على أرباح نشاطات بناء وبيع السكن من 25% إلى 19%، II. تخفيض نسبة فائدة القرض للمرقى العقاري مع عبء يحدد بـ 4% فقط، III. وتقليص كلفة الامتياز العقاري فيما يخص المرقين الملتزمين بإنجاز البرامج المدعومة من الدولة (يصل إلى 80% من العبء في ضواحي المدن الكبرى، وإلى 95% في ولايات الجنوب والهضاب العليا، وإلى 90% في باقي التراب الوطني كله).

473. وأخيراً، تم إيداع قانون جديد لدى البرلمان يتضمن خصوصاً تنظيم العلاقات بين المرقى العقاري والمشتري وتأمينها أكثر فأكثر واعتماد الإجراء العالمي المتمثل في البيع على المخطط.

الفصل الفرعي. ب.: تحديث الأداة الوطنية للدراسات والإنجاز في مجال البناء والأشغال العمومية:

474. تُمثل أشغال البناء أكثر من ثلثي البرنامج الخماسي للاستثمارات العمومية. ويجب التكفل بهذا الطلب العمومي الهام دون تأخير بأداة مؤهلة، ويجدر تثمينه إلى أقصى حد ممكن في رقم أعمال المؤسسات المحلية واستحداث مناصب شغل محلية، وأخيراً التوفر على أداة مؤهلة لضمان صيانتها. تلکم هي إذاً المقاربة التي تندرج ضمنها التدابير المتخذة من أجل تحديث الأداة الوطنية في هذا الميدان.

475. وهكذا، فقد شهدت المؤسسات العمومية للبناء والأشغال العمومية والري تحولاً حقيقياً يتمثل في وضعها تحت إشراف المسؤولين في مختلف قطاعات النشاط قصد تقريبها من الطلب العمومي، وتأهيلها المالي، وتمكينها من الحصول على القروض البنكية الضرورية لتحديثها، في آجال مناسبة وبنسب فوائد مخفضة.

476. وقد استفادت من هذه العملية 102 مؤسسة عمومية اقتصادية من قطاع البناء والأشغال العمومية والري حيث تمت تعبئة حوالي 90 مليار دينار من قروض الاستثمار.

477. ويمكن المؤسسات الخاصة التي تنشط في ميدان البناء والأشغال العمومية والري أن تستفيد من دعم عمومي من أجل تأهيلها وهو ما سنتطرق إليه لاحقاً.

478. وقد أصبح بإمكان المؤسسات الوطنية، العمومية أو الخاصة، أن تستفيد من هامش الأفضلية الوطنية، الذي قد يصل إلى 25% من مبلغ العروض عند تقديم التعهدات في الصفقات العمومية.

479. وأخيراً، فإن قبول عروض المتعاملين الأجانب في الورشات العمومية، قد أصبح مشروطاً بالتزامهم بالاستثمار في إطار شراكة من أجل تحديث مؤسسة جزائرية عمومية أو خاصة.

480. وسيتم تجسيد كل هذا المسعى الذي حدده القانون وكذا قانون الصفقات العمومية، مع متابعة صارمة للحكومة.

الفصل السادس: من أجل إنعاش الصناعة الوطنية.

الفصل الفرعي. أ.: بعض الملاحظات والتوضيحات:

481. مثلما أشرنا إلى ذلك في الجزء الأول من هذه الوثيقة، فإن مكانة الصناعة الوطنية، رغم انتعاشها المحتشم خلال السنوات الخمسة الأخيرة، قد تراجعت كثيراً في القيمة المضافة الوطنية: 5.3% في سنة 2009 أي أقل من الإدارة التي سجلت نسبة 6.8% في نفس السنة.

482. بالفعل، فإن الصناعة قد تضررت أكثر من غيرها خلال المرحلة العسيرة التي مرّ بها الاقتصاد الوطني خلال العشرين سنة الماضية، كما تم التذكير بها بإيجاز آنفاً.

483. وفي هذا السياق، واجهت المؤسسات الصناعية الخاصة صعوبات مالية في غالب الأحيان في ظل محيط غير محفّز (لاسيما الاقتصاد الموازي) والمنافسة المتزايدة للمنتوجات الأجنبية مع تنامي تفكيك التعريفات الجمركية. وقد أدى ذلك ببعض الصناعيين إلى التخلي عن هذا النشاط وتحويلوا أحياناً إلى إعادة بيع المنتوجات المستوردة على حالها.

484. أما المؤسسات الصناعية العمومية فقد كانت مهمشة في معظمها بسبب اختلال هيكلتها المالية. ولم يكن بوسع الدولة على مدى سنوات عديدة أن تتدارك هذه الوضعية باعتبارها لم تكن تتوفر على أموال كافية أو كانت جد مطلوبة لأداء مهامها كسلطة عمومية. وفيما بعد، كان انتعاش المؤسسات الصناعية العمومية ينتظر ممتلكين وطنيين خواص (الذين لم تسمح لهم قدراتهم المالية المحدودة بتملك الوحدات الصناعية الهامة) وكذا شركاء أجانب اختار بعضهم، بطبيعة الحال، اعتبار الاقتصاد الجزائري مجرد سوق لتصريف المنتوجات.

485. بل أكثر من ذلك، تبين أن بعض التجارب -المحدودة- لاستثمارات أجنبية كانت مبنية على سلوك تطبعه المضاربة غير النزيهة.

486. وكل هذه الحقائق، دفعت السيد رئيس الجمهورية، منذ سنتين، إلى إسداء أوامر إلى الحكومة قصد اتخاذ جملة من التدابير من أجل: I. وضع الأدوات الكفيلة بإشراك الدولة أكثر فأكثر في الاستثمار الصناعي (لاسيما من خلال إنشاء الصندوق الوطني للاستثمار)، II. وإنعاش المؤسسات العمومية التي تتوفر على سوق وضمن دعم قوي لتأهيل المؤسسات الخاصة، III. وتثمين خارطة السوق الجزائرية ومزايا قانوننا المتعلق بالاستثمارات بهدف جلب المتعاملين الأجانب للاستثمار في الجزائر، IV. والتوصل إلى تقاسم حقيقي للخبرات مع الشركاء الأجانب، V. وأخيراً، تأمين الاقتصاد الوطني ضد ممارسات مضاربة محتملة لبعض المستثمرين الأجانب.

487. ولا شك أن كل هذه التدابير التي اتخذت بموجب قانوني المالية التكميليين لسنة 2009 و 2010 معروفة، بحيث لا تتطلب هنا توضيحات مفصلة. في حين أنه حان الوقت للرد، دون مجادلة، على الخطاب الناقد والمنتشائم، الذي يوحي بأن الحكومة قد تحرم الجزائر من مساهمة الاستثمارات الأجنبية.

488. ومن خلال هذا التوضيح، فإن موقف الحكومة مؤسس على مهامها الرئيسية المتمثلة: I. إزاء الخارج، في ترقية مصالح الاقتصاد الوطني أولاً وقبل كل شيء، II. وإزاء الداخل، في منح الأفضلية لمصالح الاقتصاد الكلي من خلال تجسيدها بالنمو والتشغيل مع الحفاظ على الاستقلالية المالية للبلاد.

489. وهكذا، وفي المقام الأول، تؤكد أرقام بنك الجزائر (الهيئة المسؤولة على متابعة حركة رؤوس الأموال عبر الحدود) أن الاستثمارات الأجنبية خارج المحروقات لم تكن متوفرة، بما فيه الكفاية، قبل التدابير التي اتخذتها الحكومة، حيث قدر حجمها السنوي (بملايين الدولارات) على النحو الآتي: سنة 2000: 21,0؛ سنة 2001: 589,7؛ سنة 2002: 128,9؛ سنة 2003: 166,2؛ سنة 2004: 391,2؛ سنة 2005: 434,5؛ سنة 2006: 928,4؛ سنة 2007: 952,4؛ سنة 2008: 1486,3.

490. علاوة على ذلك، فإن سنة 2009 (التي تم خلالها تنفيذ الترتيبات الجديدة المطبقة على الاستثمارات الأجنبية) لم تتراجع فيها المساهمات الأجنبية خارج المحروقات إذ بلغت 1668,6 مليون دولار.

491. من جهة أخرى، فقد سُجِّل خلال مداوالات المجلس الوطني للاستثمار التي جرت سنة 2009 وإلى غاية نهاية شهر سبتمبر 2010، منح مزايا لـ: I. مشاريع استثمارية مباشرة أجنبية كانت تنتظر الإنجاز، بمبلغ إجمالي قدر بـ 401 مليار دينار (أي 5,5 ملايين دولار)، II. وكذا مشاريع استثمارية في إطار الشراكة وفق التدابير الجديدة بمبلغ إجمالي يقدر بـ 414 مليار دينار (أي 5,6 مليار دولار).

492. وفي المقام الثاني، فإن إلزام المستثمر الأجنبي بإشراك رؤوس أموال جزائرية مع الاحتفاظ بتسيير إنجاز المشروع ليست "خصوصية" جزائرية، بل هي: I. قاعدة يجري العمل بها في بلدان عديدة بما في ذلك الناشئة منها، II. ووسيلة لتمكين الاقتصاد الوطني من الاستفادة من مهارة الشركاء الأجانب.

الفصل الفرعي "ب": الوسائل المسخرة لإنعاش القطاع الصناعي:

أ - بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة:

493. تستفيد هذه المؤسسات أولاً من كل التسهيلات والضمانات الجديدة عند حصولها على التمويل التي تم توضيحها آنفاً (في الجزء المخصص لتحسين الحصول على التمويل).

494. كما ستستفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من برنامج عمومي لدعم تأهيلها لا سبيل فيه للمقارنة مع كل المزايا التي مُنحت لها إلى حد الآن والذي يعكس إرادة عمومية قوية، تتمثل فيما يلي:

I. بالنسبة لمرحلتها ما قبل التشخيص والتشخيص اللتين تقدر قيمتهما بمبلغ 3 ملايين دينار: يتم التكفل بـ 80% من الكلفة وبمجموع الفوائد على القرض البنكي بما يسمح بتمويل نسبة 20% المتبقية؛

II. وفيما يخص الاستثمارات غير المادية المُحددة بمبلغ 3 ملايين دينار: يتم التكفل بحصة تتراوح بين 80% و 50% حسب رقم أعمال المؤسسة (الذي يجب ألا يتجاوز 500 مليون دينار سنوياً)، وتمويل النسبة المتبقية بقرض بنكي تُخفّض فوائده بنسبة أدنى تُقدر بـ 2% لتشمل كافة الفوائد حسب رقم أعمال المؤسسة المعنية؛

III. وبخصوص التصديق على المؤسسة التي لا تتجاوز كلفتها 5 ملايين دينار: يتم التكفل بنسبة 20% من النفقات وبمجموع الفوائد على القرض الموجه لتمويل النسبة المتبقية؛

IV. أما بالنسبة للاستثمارات المادية للتأهيل التي لا يتعدى مبلغها 30 مليون دينار: فيتم تخفيض الفوائد على القرض البنكي بمعدل 3 نقاط.

495. وهكذا، فإن الحكومة مستعدة لتدعيم تأهيل 20.000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في المجموع، خلال السنوات الخمسة، خاصة إذا كان المساهمون فيها يرغبون في تجسيد تحديث هذه المؤسسات.

ب. بخصوص المؤسسات العمومية الصناعية:

496. بالنسبة للمؤسسات العمومية، فإن الدولة -أ- تضطلع بمسؤوليات باعتبارها مالكة لهذه الأخيرة، ب. وتتوخى أهدافاً في إطار إنعاش الصناعة الوطنية.

497. وبهذا الصدد، وطبقاً لتعليمات السيد رئيس الدولة، عكفت الحكومة على: I. استعادة عوامل التكامل بين المؤسسات الصناعية والهيئات التي تشرف عليها أو المسؤولة عنها (مثل إلحاق المؤسسات المنتجة لقارورات الغاز بالمجمع الصناعي "NAFTAL")، II. وإعادة التأهيل المالي للمؤسسات العمومية التي توجد في وضعية صعبة، III. ومرافقة المؤسسات التي تتوفر على سوق محلية للحصول على قروض بنكية لتحديثها بشروط مواتية، IV. وأخيراً، تجنيد شركاء أجانب من شأنهم المساهمة في عصرنتها.

498. وتجدر الإشارة هنا، إلى أن التدابير المالية سالفة الذكر، قد اعتُمدت بمنطق اقتصادي من خلال تمكين المؤسسة المعنية من الاستفادة من وسائل ومهلة لاستئناف نشاطها وتحقيق عصرنتها، دون أن يُثقل ذلك بشكل محسوس عبء الدين العمومي الذي تتحمله الخزينة.

499. بالفعل، وما عدا بعض الاستثناءات النادرة، فإن الخزينة لا تعتمد سوى إلى مسح ديونها والديون المستحقة لمصالح الضرائب. كما ترافق المؤسسة المعنية في إعادة جدولة ديونها البنكية أو في تعبئة ديون بنكية تضمنها وتخفّض فوائدها. ومن أجل توضيح هذا المسعى، سنذكر هنا، بعض الأمثلة عن عمليات تم الشروع فيها، وتتمثل فيما يلي:

500. تحديث شبكة مصانع الإسمنت العمومية أو توسيعها، مع استثمار مبلغ يزيد عن 140 مليار دينار من شأنه أن يرفع الإنتاج من 12 مليون طن حالياً إلى 20 مليون طن سنة 2014؛

501. تحديث المجمع الطبي العمومي "صيدال" وتنمية قدراته باستثمار تبلغ قيمته 17 مليار دينار موجه لمضاعفة إنتاجه في آفاق سنة 2014؛

502. وتحديث المجمع العمومي للتبغ باستثمار يقدر بـ 7 ملايين دينار؛

503. تحديث جل المؤسسات العمومية للصناعة الميكانيكية باستثمارات أولية تقدر بـ 44 مليار دينار والتزامات إضافية سيتم تقاسمها مع الشركاء الأجانب وفق القواعد الجديدة المعمول بها. وهكذا:

I. فيما يخص الممكنة الفلاحية، فقد أبرم عقد شراكة بخصوص آلات الحصاد والدرس المصنعة بسيدي بلعباس مع متعامل فنلندي ذي مستوى عالمي. في حين يجري حالياً، تحديث مركب الجرارات المصنعة بقسنطينة، في انتظار إقامة شراكة في هذا المجال؛

II. أما مركب قسنطينة لصناعة آليات الأشغال العمومية، فهو على وشك إبرام عقد شراكة من أجل تحديثه؛

III. ويخصوص مركب بوشقيف لصناعة السيارات الذي لم يشرع بعد في الإنتاج، فسببم بشأنه قريباً عقد شراكة لإنتاج مختلف العربات الخفيفة الصالحة للسير في كل الميادين؛

IV. وفيما يتعلق بالشركة الوطنية للسيارات الصناعية بالروبية، فهي تتأهب لتثمين قدراتها في إطار شراكة لإنتاج حافلات وشاحنات بحجم سنوي يتجاوز 1500 وحدة حالياً ليصل إلى 15.000 وحدة سنة 2015، من جهة، وتفريغها للتكفل ببعض النشاطات مثل السباكة أو صناعة القطع الميكانيكية لفائدة مؤسسات أخرى للصناعة الميكانيكية، من جهة أخرى؛

V. كما يتأهب المركب الصناعي بوادي حميمين بقسنطينة لإنتاج حوالي 30.000 محرك ديزل سنوياً، في إطار شراكة، ستمدج في كل الإنتاج المحلي للآليات والعربات المتنقلة.

VI. من جهته، يستعد مركب "FERROVIAL" بعنابة لاستئناف نشاطاته من خلال القيام أولاً بإبرام عقد شراكة في مجال تركيب عربات الترامواي؛

VII. أما مركب الدراجات بقالمة المتوقف عن النشاط، فهو بصدد إبرام عقد شراكة لإنتاج الدراجات النارية لاسيما لفائدة الأسلاك شبه العسكرية.

504. وفي هذا الإطار، سيتم الإعلان عن القوام الدقيق لكل واحد من هذه المشاريع كلما تم استكمال صيغتها الرسمية. ويجدر التوضيح هنا أن كل مشاريع الشراكة هذه تتم في إطار بعض المبادئ الأساسية.

505. ويتعلق الأمر أولاً باندماج وطني يزداد كل سنة، من خلال اللجوء إلى I. القدرات الصناعية العمومية، II. وكذا شبكات المؤسسات الخاصة المناولة التي يتم تحديدها في كل مرة والتي يمكن أن تستفيد من برامج خاصة للدعم العمومي من أجل تأهيلها.

506. ويتعلق الأمر بعد ذلك بوضع برامج للتكوين المتخصص للمستخدمين.

507. ويتعلق الأمر أخيراً بتعهدات يجب أن يلتزم بها الشريك والمتمثلة في المساهمة في تصدير الإنتاج الذي يتم تحقيقه بعلامته، بعد تلبية حاجات السوق الوطنية.

الفصل الفرعي . ج . : الترتيبات المتخذة لمرافقة إنعاش الصناعة الوطنية:

508. ويتعلق الأمر أولاً، بعدة أحكام لقانون الاستثمارات، تُفضي إلى شبه إعفاء المشاريع من الجباية خلال فترتي الإنجاز والاستغلال المُتفق عليهما. مع العلم أن 47 مشروعاً لمستثمرين وطنيين خواص، وافق عليها المجلس الوطني للاستثمار، استفادت من هذه المزايا، خلال سنة 2009 والأشهر التسعة الأولى من السنة الجارية فقط، بقيمة إجمالية تُقدر بمبلغ 262 مليار دينار؛

509. كما يتعلق الأمر بالإجراءات الرامية إلى تخفيف أعباء أرباب المؤسسات مقابل عمليات التوظيف (تخفيضات بنسبة 20% في شمال البلاد لكل عملية توظيف، وبنسبة 28% مقابل توظيف طالب شغل لأول مرة، وتخفيض بنسبة 36% مقابل كل توظيف في ولايات الجنوب والهضاب العليا). فضلاً عن هذه التخفيضات، تستفيد المؤسسات من فترة لتوظيف مستخدمين مؤهلين (جامعيين أو تقنيين) حيث تتكفل الدولة جزئياً بأجورهم في إطار برامج الإدماج؛

510. فضلاً عن ذلك، فإن الأمر يتعلق بهامش تفضيلي يصل إلى نسبة 25% من الطلبات العمومية سائلة الذِّكر؛

511. ويتعلق الأمر أيضاً، بإلزام المستثمرين باللجوء إلى السلع والخدمات المحلية مقابل المزايا الجبائية التي يستفيدون منها بموجب قانون الاستثمارات؛

512. ويتعلق الأمر أخيراً، بحماية الإنتاج الوطني حيث قد يتطلب الأمر، عند الاقتضاء، منع استيراد منتجات مُصنَّعة محلياً (مثلما هو الشأن بالنسبة للأدوية).

513. وفي كل الأحوال، فإن سياسة إنعاش الصناعة الوطنية التي انتهجتها الحكومة طبقاً لتعليمات السيد رئيس الدولة تتطلع إلى رفع حصة الصناعة في الإنتاج الداخلي الخام إلى 10% في أفق سنة 2014 مقابل نسبة تقل عن 6% حالياً.

الفصل السابع: ترقية الصادرات خارج المحروقات:

514. لا شك أن السلطات العمومية تتوخى هدفاً أساسياً ومعقولاً يتمثل في استبدال الواردات بسلع وخدمات محلية. غير أن هذه الرؤية الواقعية المؤقتة ترافقها من الآن، شروط وتدابير تحفيزية ترمي إلى تنمية الصادرات خارج المحروقات.

515. وفيما يخص الشروط، نسجل الالتزام القانوني الذي تم إقراره من الآن بالنسبة للأجانب المتعهدين بإنجاز استثمارات مباشرة أو في إطار الشراكة، والمتمثل في تحقيق فائض في ميزان العملة الصعبة طوال مدة المشروع كلها، وذلك من خلال التصدير بعد تلبية حاجات السوق المحلية.

516. ويخصوص الإجراءات التحفيزية، تجدر الإشارة هنا إلى التدابير الجديدة المتخذة لفائدة متعاملين وطنيين، في شكل إعفاءات من الرسم على النشاط المهني ومن الضريبة على الأرباح بالنسبة للمنتجات المصدرة.

517. وفي كل الأحوال، فإن الحكومة مستعدة للذهاب أبعد من ذلك في ترقية الصادرات خارج المحروقات من خلال استعمال دعامة المزايا الممنوحة للاستثمارات بشكل أكثر إيجابية، وتعميق التشاور حول هذا الموضوع مع المتعاملين الوطنيين.

الفصل الثامن: المساهمة في التراجع المستمر للبطالة:

518. إن مكافحة البطالة هدف استراتيجي حدده السيد رئيس الجمهورية للحكومة، وقد أصبح يساهم في تحقيقه:

أ. الحجم الهام لمناصب الشغل التي يتم استحداثها سنوياً من قبل الهيئات والإدارات العمومية لمرافقة المنشآت الأساسية الجديدة المستلمة؛

ب. والعدد المعتبر لمناصب الشغل التي تستحدثها مختلف القطاعات الاقتصادية سنوياً، وهي حركية ستتواصل بنفس الوتيرة (بالنظر إلى أهمية البرنامج الجديد للاستثمارات العمومية) وستتنامى أكثر فأكثر مع إنعاش الاستثمار؛

ج. ومردودية التراتيب الخاصة بالقروض المصغرة لاستحداث نشاطات، التي بلغت مستوى معتبراً؛

د. وأخيراً، مساهمة أنظمة تمويل النشاطات المؤقتة في التخفيف من عبء البطالة أكثر فأكثر.

519. وجدير بالذكر إن الهدف المعلن في برنامج السيد رئيس الجمهورية والذي تتكفل الحكومة بتجسيده، يتمثل بالنسبة لهذه السنوات الخمس، في "استحداث 3 ملايين منصب شغل جديد نصفها بواسطة الاستثمار في مختلف القطاعات المنتجة، ومن قبل الإدارة".

520. وقد سُجِّل خلال الأشهر الست الأولى من سنة 2010 استحداث 672.344 منصب شغل منها 340.324، عن طريق التوظيف في الإدارات وفي مختلف القطاعات الاقتصادية، و 332.000 معادل مناصب عمل دائمة في إطار أشغال المنفعة العامة وذات اليد العاملة الكثيفة.

521. وهكذا، تؤكد هذه النتائج الأولى مدى حركية التشغيل التي طبعت السنوات السابقة، وعلى أن الهدف الذي سطره السيد رئيس الجمهورية سيتم تحقيقه.

522. وفي كل الأحوال، تشير التقديرات التي نشرها صندوق النقد الدولي في هذا الشهر بخصوص الجزائر "أن نسبة البطالة التي كانت تقدر بـ 10,2% سنة 2009 ستنخفض إلى 10% سنة 2010 وستراجع أكثر لتصل إلى 9,8% في سنة 2011".

الفصل التاسع: الحفاظ على السلم الاجتماعي في خدمة التنمية:

523. إن الفترة الممتدة من جانفي 2009 إلى جوان 2010، موضوع الحصيلة المقدمة في الجزء الأول من هذه الوثيقة، تتزامن واستكمال البرنامج الخماسي للفترة 2005-2009، والإنطلاق في البرنامج الخماسي 2010-2014. وحينئذ، فإن استعراضها لا يمكن إلا أن يستند إلى نتائج الخماسية، وحتى إلى نتائج العشرية منذ 1999، بما يسمح بتقدير حجم الأشواط التي تحققت على درب التقدم خلال هذه الفترة.

524. وجدير بالذكر أن هذه الأشواط المحققة، لم تكن نتيجة للظرف المالي الجيد فحسب، بل كانت، أيضاً، وقبل كل شيء، ثمرة السياسة الإرادية الشاملة والمتبصرة التي انتهجها السيد رئيس الجمهورية.

525. لقد عكفت هذه السياسة، في بداية الأمر، وعلى مدى خمس سنوات، على استعادة الأمن والوفاق والثقة، كعوامل لن يتحقق أي مشروع ولا يمكن أن يعود الأمل بدونها. وقد أفضت فيما بعد إلى إنعاش اقتصادي معتبر بالرغم من عائق المديونية الخارجية التي كانت حينها هامة، ومن مقاطعة خارجية غير معلنة كان الأمر يتعلق برفعها.

526. وقد تواصلت نفس هذه السياسة بثبات في السنوات الخمس الفارطة التي تخللها: أ. دخول المجتمع في عهد المصالحة الوطنية؛ ب. وتقدم ملحوظ في تحسن مؤشرات التنمية البشرية؛ ج. والتخلص من المديونية إزاء الخارج؛ د. وتقدم هام في إصلاح دواليب الدولة، بما في ذلك بالنسبة للبيئة والاقتصاد الذي أصبح اليوم مستقرا؛ وكذا نمو اقتصادي جوهري، وإن كان، مع ذلك، لا يزال يخضع بقوة إلى الريع الوطني المتأتي من المحروقات ومن إنفاق استثماري عمومي هام.

527. وتلكم إذن، هي السنوات الخمس التي شرع فيها وراء هدف «جزائر قوية وأمنة»؛ والتي يجب أن تتواصل معها كل الإصلاحات الجارية وكل التطورات الاجتماعية؛ بل يجب خاصة أن تتجه فيها كل هذه الانجازات نحو بناء نمو اقتصادي ورخاء اجتماعي مستدام ويرتكز على اقتصاد متنوع وتنافسي.

528. واليوم، فإن هذا الهدف المركزي يستفيد من عزيمة سياسية قوية لم يفتأ يجدها رئيس الدولة، وقد أصبح يجد انعكاسه في التشريع وفي تنظيم الاقتصاد الوطني. كما يتوفر على استقلالية القرار الاقتصادي، بما أن بلادنا تتوفر على الإمكانيات المالية وتملك ناصية خياراتها. وأخيرا، فإن هذا الهدف، يتوفر على دفتر استثنائي للطلبات العمومية، ليس فحسب، من أجل التشجيع على تطوير المؤسسة الجزائرية، بل أيضا وخاصة، من أجل جلب مزيد من الشراكة الأجنبية والاستفادة من المهارة، في أن واحد.

529. غير أن نجاح الوثبة الاقتصادية النوعية الضرورية، خلال هذه الخماسية، يحتاج بقوة إلى جو هادئ من شأنه تحرير الطاقات في العمل، وإعطاء الثقة للمستثمر الوطني والأجنبي، وبعبارة أخرى، استقرار اجتماعي وتقدم في الإنتاجية والتنافسية الاقتصادية.

530. وفيما يخصها، فإن الحكومة ستسهر على ضمان وتحسين النظام والأمن العموميين، انطلاقا من أن الاضطرابات والفوضى قد جعلت بلادنا، منذ بضع سنوات، تدفع كلفة اقتصادية واجتماعية هامة، حتى يدرك كل واحد مدى العزم الذي يحدو السلطات العمومية في هذا المجال.

531. بيد أن التوافق الاجتماعي يعد كذلك ضروريا في عالم الشغل حتى يتسنى للمؤسسة الجزائرية الاستفادة من هذا الظرف الاستثنائي.

532. بالفعل، فإن موارد الميزانية التي ستستثمر من حيث الطلبات العمومية، لا يمكن أن تتجدد باستمرار؛ وبالتالي، يتعين أن تتأهب التنمية الاقتصادية من الآن، للبقاء والإزدهار بفعل السوق دون سواه.

533. وكذلك الشأن، فإن الإرادة السياسية لإنعاش الاقتصاد الوطني، عموما، والصناعة المحلية، خصوصا، ستترافق بمهلة تعتزم السلطات العمومية منحها للمؤسسة الوطنية أمام المنافسة الأجنبية. لكن الأمر هنا لا يتعلق بمجرد مهلة ينبغي الاستفادة منها إلى الحد الأقصى، لأن الجزائر لا تنوي العيش بالإكتفاء الذاتي مقارنة مع السوق العالمية، بل هي عازمة على احترام التزاماتها إزاء المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر، وإزاء المنطقة الأوروبية للتبادل الحر، مثلما تأمل في أن تتجسد جهودها الجارية من أجل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

534. ومن ذلك إذن، تنبثق، بالنسبة لعالم الشغل، ضرورة المساهمة في نجاح جهود الدولة الرامية إلى إعادة تأهيل وإنعاش المؤسسات العمومية التي تتوفر على سوق، من خلال تثمينها بمزيد من الإنتاجية والجودة، ومن خلال تسهيل إقامة عمليات شراكة ستسعى السلطات العمومية إلى تعبئتها لتحديث الأداة الاقتصادية الوطنية في ظل احترام التشريع الوطني.

535. ولا شك أن العمال الذين دفعوا ثمننا باهظا جراء الأزمة الاقتصادية والتعديل الهيكلي، يدركون أنه من مصلحتهم الخاصة أن يضعوا ممارسة حقهم النقابي في منأى عن التلاعب السياسي، وأن يتجنبوا أيضا كل ما من شأنه أن يجعل مطالبهم الاجتماعية تفضي إلى إفلاس مؤسساتهم.

536. ومن هذا الظرف الاقتصادي الوطني الذي يعد إيجابيا بصفة استثنائية، تتجلى أيضا ضرورة أن تعكف مجمل المؤسسات الوطنية على الاستفادة منه بصفة تضامنية.

537. بالفعل، فإن الأفضلية التي توليها الدولة للمؤسسات الجزائرية في الحصول على الطلبات العمومية، يجب أن تجد امتدادا لديها من خلال الأفضلية التي يجب أن توليها هذه المؤسسات في طلباتها الخاصة، إلى المواد والخدمات المتوفرة محليا. وإنه بهذه الكيفية لأمكن السلطات العمومية والمتعاملون الوطنيون، تضامنيا، أن يجعلوا شركاءنا يتفهمون أن الحصول على الطلب العمومي الجزائري يفرض استثمارا وشراكة مع المؤسسات الجزائرية.

538. تلکم هي مسائل جوهرية للحوار الاقتصادي والاجتماعي الذي تعتمزم الحكومة مواصلته مع شركائها في الاتحاد العام للعمال الجزائريين ومنظمات أرباب العمل الوطنية. وتلكم أخيرا، هي الأهداف التي ترغب الحكومة في أن يفضي إليها إثراء العقد الوطني الإقتصادي والاجتماعي وتجديد العمل به.

* * *

مصاح الوزير الأول

بيان السياسة العامة

الملحق I
نتائج سنة 2009
و السداسي الأول من سنة 2010

أكتوبر 2010

1. المنشآت الاقتصادية والاجتماعية
المنجزة من جانفي 2009 إلى جوان 2010

مجموع الإنجازات من جانفي 2009 إلى جوان 2010	الوحدة	التعيين
		السكن
284.650	عدد المساكن	* المساكن (السكن الاجتماعي الايجاري، السكن الاجتماعي التساهمي، السكن الريفي، البيع بالإيجار، السكن الترقوي، والبناء الذاتي)
		التربية الوطنية
237	العدد	* الثانويات
560	العدد	* الإكاليات
873	العدد	* المدارس الابتدائية
5.322	العدد	* الأقسام الدراسية
189	العدد	* الداخليات
640	العدد	* مطاعم مدرسية ونصف داخليات
		التعليم العالي
120.550	العدد	* المقاعد البيداغوجية
64.147	العدد	* أماكن الإيواء
30	العدد	* المطاعم الجامعية
		التكوين المهني
05	العدد	* معاهد التكوين المهني
63	العدد	* مراكز التكوين المهني والتمهين
29	العدد	* ملحقات المعاهد والمراكز
52	العدد	* الداخليات
		الشباب والرياضة
04	العدد	* ملاعب متعددة الرياضات
62	العدد	* مركبات الرياضة الجوارية
600	العدد	* ميادين الرياضة الجوارية وفضاءات الألعاب
10	العدد	* مسابح وأحواض للسباحة
09	العدد	* قاعات متعددة الرياضات
46	العدد	* دور الشباب
11	العدد	* بيوت الشباب
		الصحة
11	العدد	* المستشفيات والمستشفيات المتخصصة
43	العدد	* العيادات المتعددة التخصصات
79	العدد	* مراكز الصحة
08	العدد	* عيادات الولادة ومركبات الأمومة والطفولة
18	العدد	* قاعات العلاج
		الثقافة
150	العدد	* المكتبات
22	العدد	* المكتبات المتنقلة
04	العدد	* دور الثقافة
09	العدد	* المراكز الثقافية
		مجموع الإنجازات

من جانفي 2009 إلى جوان 2010	الوحدة	التعيين
		الطاقة والمناجم
200.106	عدد المنازل	* الربط بشبكة الغاز (البيوت)
40.012	عدد المنازل	* الربط بشبكة الكهرباء (البيوت)
11	العدد	* محطات توليد الكهرباء
		الموارد المائية
09	العدد	* السدود
350	العدد	* مشاريع التزويد بالماء الشروب
540	العدد	* مشاريع التهطير
07	العدد	* محطات التنقية
18	العدد	* محطات تجميع مياه البحيرات
171	العدد	* خزانات المياه
33	العدد	* المحاجز المائية
170	العدد	* عمليات الحفر
02	العدد	* محطات تحلية مياه البحر
		الأشغال العمومية
640	كلم	* الطريق السيار شرق - غرب
128	كلم	* الطرق الاجتنبية
646	كلم	* إنجاز طرق وطنية
450	كلم	* إنجاز طرق ولائية
8.446	كلم	* صيانة وترميم وتحديث شبكة الطرق
198	العدد	* إنجاز وتعزيز منشآت فنية
02	العدد	* إنجاز منشآت مرفئية
22	العدد	* إعادة تأهيل منشآت مرفئية
01	العدد	* إنجاز منشآت مطارية
07	العدد	* إعادة تأهيل منشآت مطارية
		النقل
1.310	كلم	* استغلال خطوط جديدة للسكك الحديدية
800	كلم	* إعادة استعمال خطوط للسكة الحديدية غير مستغلة
13	العدد	* تحديث وازدواجية السكك
20	كلم	* كهربية خطوط السكة الحديدية
14	كلم	* إنجاز ترامواي الجزائر العاصمة
		الفلاحة
40.000	هكتار	* توسيع المساحة الصالحة للزراعة
41.000	هكتار	* غرس الأشجار المثمرة والكروم
5.964	العدد	* تأهيل مستثمرات فلاحية (عدد المستثمرات)
3.000.000	هكتار	* وضع مسالك سهبية تحت الحماية (المجموع)
50.000	هكتار	* زرع مغروسات رعوية
2.451	كلم	* فك العزلة عن طريق فتح مسالك
866	العدد	* مكافحة التصحر (عدد المشاريع)
70.000	هكتار	* إعادة التشجير - المغروسات الغابية
		التجارة
10	العدد	* إنجاز أسواق البيع بالجملة
116	العدد	* إنجاز أسواق البيع بالتجزئة
		البيئة
22	العدد	* إنجاز مراكز للردم التقني
29	العدد	* إنجاز مفرغات مراقبة للنفايات
		الداخلية
23.403	العدد	* المحلات التجارية

2. حصيلة مناصب الشغل المستحدثة
في سنة 2009 وفي السداسي الأول من سنة 2010

مناصب الشغل المستحدثة في السداسي الأول من سنة 2010	مناصب الشغل المستحدثة في سنة 2009	التعيين
		أ. مناصب الشغل المستحدثة من قبل الإدارات العمومية والمؤسسات
59.949	88.782	1. مناصب الشغل المستحدثة من قبل المؤسسات العمومية (المؤسسات العمومية الاقتصادية - المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري - وغيرها)
30.745	222.701	2. مناصب الشغل المستحدثة لدى التوظيف العمومي
24.479	243.854	3. مناصب الشغل المستحدثة في إطار استثمارات منحزة في قطاع الفلاحة
15.785	29.284	4. مناصب الشغل المستحدثة في إطار استثمارات ممولة من قبل البنوك (خارج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وخارج الفلاحة)
12.892	22.540	5. مناصب الشغل المستحدثة في إطار عقود ما قبل التشغيل
91.344	277.618	6. مناصب الشغل المستحدثة في إطار تراتيب المساعدة على الإدماج المهني (CPI-CIP-CFI)
72.300	168.139	7. مناصب الشغل المستحدثة في إطار القرض المصغر (ANJEM - ANSEJ - CNAC)
22.830		8. مناصب الشغل المستحدثة في إطار الصناعة التقليدية
340.324	1.052.918	المجموع الفرعي "أ"
		ب. معادل مناصب الشغل الدائمة المستحدثة على مدى سنة في إطار ورشات ذات يد عاملة مكثفة
332.000	406.980	1. مناصب الشغل المستحدثة في إطار تراتيب (IAIG) ESIL - TUP HIMO
332.000	406.980	المجموع الفرعي "ب"
672.324	1.459.898	المجموع العام

3. حصيلة الاستثمارات المنجزة على مدى
سنة 2009 وفي السداسي الأول من سنة 2010

التعيين	المبلغ سنة 2009	المبلغ في السداسي الأول من سنة 2010
أ. الإستثمار الوطني		
1. استثمارات ممولة من ميزانية الدولة	2.190.000	1.057.000
2. استثمارات ممولة من الصندوق الوطني للاستثمار	229.760	49.790
3. الاستثمارات الوطنية الخاصة، منها:	296.424	139.518
• الاستثمارات المنجزة في إطار القرض المصغر	79.298	36.707
• الاستثمارات في قطاع الفلاحة	30.919	20.565
• الاستثمارات الممولة من البنوك (خارج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وخارج الفلاحة)	186.207	82.246
المجموع الفرعي "أ"	2.716.184	1.249.308
ب. الاستثمارات الأجنبية		
1. الاستثمارات المنجزة بعنوان الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (استثمارات مباشرة وفي شكل شراكة)	118.502	8.687
2. الاستثمارات الأجنبية بعنوان قطاع الطاقة والمناجم	176.793	117.524
المجموع الفرعي "ب"	295.295	126.211
المجموع العام (بملايين الدينارات)	3.011.479	1.375.519
المجموع العام (بملايين الدولارات الأمريكية)	41,2	18,8

* 1 دولار أمريكي: يساوي 73 دينار جزائري.

مصاح الوزير الأول

بيان السياسة العامة

الملحق II

النتائج المسجلة في الفترة 2005 - 2009
والعشرية 1999 - 2009

أكتوبر 2010

**1. المنشآت الاجتماعية والاقتصادية
المنجزة خلال الفترة من 1999 إلى 2009**

المجموع العام 1999 إلى 2009	مجموع الفترة من 2005 إلى 2009	الوحدة	التعيين
السكن			
1.739.118	1.045.269	العدد	-السكن (العمومي الإيجاري، الاجتماعي التساهمي، الريفي، البيع بالإيجار، الترقوي، البناء الذاتي)
التربية الوطنية			
666	379	العدد	-الثانويات
1.700	1.013	العدد	-الأكماليات
4.592	1.800	العدد	-المدارس الابتدائية (معدل 8 أقسام في كل مدرسة)
498	358	العدد	-الداخليات
3.242	2.508	العدد	-المطاعم المدرسية ونصف الداخلي
التكوين المهني			
22	11	العدد	-معاهد التكوين المهني
172	103	العدد	-مراكز التكوين المهني والتمهين
260	116	العدد	-ملحقات المعاهد ومراكز التكوين المهني والتمهين
173	158	العدد	-الداخليات
التعليم العالي			
672.978	351.020	العدد	-المقاعد البيداغوجية
334.368	202.814	العدد	-أماكن الإيواء
170	149	العدد	-المطاعم الجامعية
الشباب والرياضة			
24	24	العدد	-الملاعب المتعددة الرياضات
375	212	العدد	-المركبات الرياضية الجوارية
118	14	العدد	-القاعات المتعددة الرياضات
1.964	1.287	العدد	-المساحات الرياضية الجوارية وقضاءات اللعب
210	118	العدد	-المسابح وأحواض السباحة
154	114	العدد	-دور وبيوت الشباب
الصحة			
36	23	العدد	-المستشفيات
133	83	العدد	-العيادات المتعددة الاختصاصات
262	126	العدد	-المراكز الصحية
11	11	العدد	-عيادات الولادة ومراكز الأمومة والطفولة
1.096	402	العدد	-قاعات العلاج
الثقافة			
225	207	العدد	-المكتبات
27	13	العدد	-دور الثقافة
80	29	العدد	-المراكز الثقافية
158	82	العدد	-تهيئة وإعادة تأهيل المنشآت القاعدية الثقافية
المجموع العام	مجموع الفترة من	الوحدة	التعيين

1999 إلى 2009	2005 إلى 2009		
الطاقة والمناجم			
853.098	708.857	العدد	-الربط بشبكة الغاز (عدد البيوت)
192.138	147.259	العدد	- الربط بشبكة الكهرباء (عدد البيوت)
15	15	العدد	-محطات توليد الكهرباء
الموارد المائية			
43	25	العدد	-السدود
52	44	العدد	-محطات التصفية
1.299	1.015	العدد	-خزانات المياه
2.425	1.516	العدد	-الآبار
482	416	العدد	-الحواجز المائية
04	04	العدد	-محطات تحلية ماء البحر
النقل			
1.797 كلم	1.625 كلم	خطى	-إنجاز شبكة السكك الحديدية وعصرنتها
313 كلم	300 كلم	خطى	-كهربة السكك الحديدية
الأشغال العمومية			
510 كلم	460 كلم	خطى	-الطريق السيار شرق - غرب
311 كلم	311 كلم	خطى	-الطرق الاجتياحية
5.673 كلم	1.860 كلم	خطى	-إنجاز الطرق الوطنية
4.926 كلم	1.658 كلم	خطى	-إنجاز الطرق الولائية
43.304 كلم	41.431 كلم	خطى	-صيانة شبكة الطرقات وإعادة تأهيلها وعصرنتها
901	755	العدد	-إنجاز وتعزيز المنشآت الفنية
66	63	العدد	-إنجاز المنشآت المرفئية وإعادة تأهيلها
34	30	العدد	-إنجاز منشآت المطارات وإعادة تأهيلها
الفلاحة			
314.500	235.510	هكتار	-توسيع المساحة الفلاحية الصالحة للزراعة
242.500	156.512	هكتار	-غرس الأشجار المثمرة والكروم
180.300	150.865	هكتار	-الزراعة الرعوية
7.470 كلم	5.470 كلم	كلم	-فك العزلة عن طريق فتح مسالك
الداخلية			
102.688	102.688	العدد	-عدد المحلات الموجهة للعاطلين عن العمل

**2. مناصب الشغل التي المستحدثة
خلال العشرية 1999 - 2009**

مجموع مناصب الشغل المستحدثة خلال العشرية 1999 - 2009	مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة 2005 . 2009	التعيين
		أ . مناصب الشغل المستحدثة من قبل الإدارات العمومية والمؤسسات
1.066.995	571.797	1 . مناصب الشغل المستحدثة من قبل المؤسسات العمومية (المؤسسات العمومية الاقتصادية . المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري - مؤسسات أخرى)
938.747	675.947	2 . مناصب الشغل المستحدثة لدى الوظيف العمومي
1.136.172	666.510	3 . مناصب الشغل المستحدثة في إطار الاستثمارات المنجزة في القطاع الفلاحي
312.128	155.110	4 . مناصب الشغل المستحدثة في إطار الاستثمارات الممولة من قبل البنوك (خارج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وخارج إطار الفلاحة)
323.353	225.353	5 . مناصب الشغل المستحدثة في إطار ترتيب عقود ما قبل التشغيل
441.914	441.914	6 . ترتيب المساعدة على الاندماج المهني
865.832	428.613	7 . مناصب الشغل المستحدثة في إطار القرض المصغر (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب -الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة . الصندوق الوطني للتأمين على البطالة)
4.743.858	3.166.374	المجموع أ
		ب . معادل مناصب الشغل الدائمة المستحدثة، سنويا، في إطار الورشات ذات اليد العاملة الكثيفة
3.360.188	1.865.318	1 . مناصب الشغل المستحدثة في إطار تراتيب (التعويضات عن النشاطات ذات المنفعة العامة . الأشغال ذات المنفعة العامة ذات اليد العاملة الكثيفة . مناصب الشغل المأجورة ذات المبادرة المحلية)
3.360.188	1.865.318	المجموع ب
8.104.046	5.031.692	المجموع العام (أ + ب)

**3. الاستثمارات المنجزة
خلال العشرية 1999 . 2009**

المجموع العام 2009 . 1999		الاستثمارات المنجزة خلال الفترة 2009 . 2005 (مليار دينار جزائري)	التعيين
مليار دولار 1 دولار = 73 دج	مليار دج		
أ. الاستثمار المحلي			
169,6	12.386	9.386	1. الاستثمارات الممولة من ميزانية الدولة
3,1	229	229	2. الاستثمارات الممولة من الصندوق الوطني للاستثمار
3,4	282	184	3. الاستثمارات التي أنجزها الوطنيون الخواص منها:
5,0	369	213	• الاستثمارات في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
36,9	2.696	2.201	• الاستثمارات في إقطاع الفلاحة.
			• الاستثمارات التي مولتها البنوك (البنوك خارج إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وخارج إطار الفلاحة)
218,7	15.962	12.213	المجموع أ
ب. الاستثمارات الأجنبية			
24,8	1.816	1.526	1 - الاستثمارات في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
18,6	1.358	729	2 - الاستثمارات في قطاع الطاقة والمناجم
45,9	3.354	2.255	المجموع ب
264,6	19.316	14.468	المجموع العام (أ + ب)

* * *

مصاح الوزير الأول

بيان السياسة العامة

الملحق III

قوام برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية
بالنسبة للفترة من 2010 إلى 2014

أكتوبر 2010

**قوام برنامج التنمية الاقتصادية
والاجتماعية بالنسبة للفترة 2010 إلى 2014**

**أولاً . المحور المتعلق بالتنمية البشرية:
10122 مليار دينار، منها :**

I. 852 مليار دينار بالنسبة للتربية الوطنية، ستسمح، خصوصاً، بإنجاز أزيد من 3100 مدرسة ابتدائية، وأكثر من 1100 إكمالية، و 840 ثانوية وأزيد من 2000 مؤسسة مزودة بالنظام الداخلي والمطاعم، والنظام نصف الداخلي؛

II. 768 مليار دينار بالنسبة للتعليم العالي، لتوفير 600.000 مقعد بيداغوجي، و 400.000 مكان للإيواء و 44 مطعم جامعي؛

III- حوالي 178 مليار دينار بالنسبة للتكوين والتعليم المهنيين، موجّهة خصوصاً، لإنجاز 220 معهداً، و 82 مركزاً للتكوين، و 58 مؤسسة مزودة بالنظام الداخلي؛

IV- 619 مليار دينار بالنسبة للصحة، مخصّصة لإنجاز 173 مستشفى، و 45 مركّب متخصّص للصحة، و 377 عيادة متعدّدة الاختصاصات، و 1000 قاعة للعلاج، و 17 مدرسة للتكوين شبه الطبي؛

V. أزيد من 3700 مليار دينار بالنسبة للسكن، من أجل إعادة تأهيل النسيج الحضري وإنجاز مليوني (02) مسكن (منها 500.000 إيجارية و 500.000 ترقية، و 300.000 مسكن للقضاء على السكن الهش، و 700.000 مسكن ريفي)، مع الإشارة إلى أنه سيتم بالتالي تسليم 1,2 مليون مسكن خلال الفترة الخماسية، مع استكمال الحصة المتبقية في الفترة الممتدة بين سنتي 2015 و 2017.

VI- أزيد من 350 مليار دينار بالنسبة للطاقة، لاسيما، من أجل ربط حوالي مليوني بيت بشبكة الغاز الطبيعي وأزيد من 400.000 بيت ريفي بشبكة الكهرباء؛

VII- أكثر من 2000 مليار دينار بالنسبة لقطاع المياه، من أجل إنجاز 35 سدّ، و 25 عملية تحويل للمياه، و 34 محطة للتصفية، وأكثر من 3000 عملية للتزويد بالماء الشروب والتطهير وحماية المدن من الفيضانات؛

وتُضاف إلى هذا المبلغ، 60 مليار دينار معبّأة في السوق المالية بهدف استكمال أو إنجاز 08 محطات جديدة لتحلية مياه البحر.

VIII- أزيد من 40 مليار دينار بالنسبة للتضامن الوطني ستسمح بإنجاز أكثر من 70 مؤسسة متخصّصة لفائدة الأشخاص المعوقين وحوالي 40 منشأة أساسية لفائدة الأشخاص في شدة؛

IX- أزيد من 380 مليار دينار بالنسبة للشباب والرياضة، مخصّصة لإنجاز 80 ملعباً لكرة القدم، و 750 مركب جواربي، و 160 قاعة متعدّدة الخدمات، وأكثر من 400 مسبح، وأزيد من 3500 فضاء للعب، وأكثر من 230 نزل ودار للشباب، وكذا أزيد من 150 مركز للتسلية العلمية؛

X. أكثر من 19 مليار دينار بالنسبة للمجاهدين، لإنجاز 9 مراكز للراحة، وقاعات للعلاج وإعادة التأهيل، و 17 متحف ومركب تاريخي، وكذا إعادة تأهيل 34 موقع تاريخي وتهيئة أزيد من 40 مقبرة للشهداء؛

XI- أزيد من 120 مليار دينار بالنسبة للشؤون الدينية، من أجل إنجاز مسجد الجزائر الأعظم، وأكثر من 80 مسجداً آخر ومراكز ثقافية إسلامية، و 17 مدرسة قرآنية، وترميم 17 مسجداً تاريخياً.

XII- أكثر من 140 مليار دينار بالنسبة لقطاع الثقافة، موجّهة لإنجاز 40 دار للثقافة ومركبات ثقافية، و340 مكتبة، و44 مسرح، و12 معهد للموسيقى ومدارس للفنون الجميلة، وكذا 156 مركز للتسليّة العلمية؛

XIII- وأكثر من 106 ملايير دينار مخصّصة للاتصال، من أجل تحسين تجهيزات الإذاعات والتلفزيون، وكذا شبكاتها للبت.

ثانيا . المحور المتعلق بالمنشآت الأساسية : 6448 مليار دينار، منها :

I. أزيد من 3132 مليار دينار بالنسبة للأشغال العمومية، بهدف استكمال الطريق السيار شرق - غرب وتكملته بـ 830 كلم من الطرق السريعة وإنجاز عمليات ازدواجية لحوالي 700 كلم من الطرق الوطنية، وإنجاز أكثر من 2500 كلم من الطرق الجديدة، وتحديث وترميم أكثر من 8000 كلم من الطرق، وإنجاز وتحديث حوالي 20 ميناء للصيد البحري، وكسح وتدعيم 25 ميناء، وكذا تعزيز ثلاث مطارات؛

II- أكثر من 2816 مليار دينار بالنسبة للنقل، من أجل إنجاز 17 خط للسكك الحديدية (6000 كلم)، وإتمام عملية كهربية خط السكة الحديدية الاجتبابي الشمالي، وازدواجية 800 كلم من السكك على مستوى منطقة الجنوب الغربي، وتسليم مترو الجزائر وهران، وإنجاز الترامواي في 14 بلدة، واستحداث 27 مؤسسة جديدة للنقل الحضري، وإنجاز 35 محطة برية، وكذا تحديث 08 مطارات وتوسعة 04 موانئ .

III- حوالي 500 مليار دينار بالنسبة لتهيئة الإقليم والبيئة، موجّهة خصوصا، لإنجاز أربع مدن جديدة، وكذا مختلف عمليات المحافظة على البيئة، بما في ذلك تسيير النفايات.

ثالثاً . المحور المتعلق بتحسين الخدمة العمومية 1666 مليار دينار، منها :

I. أكثر من 895 مليار دينار بالنسبة للجماعات المحلية، والأمن الوطني والحماية المدنية، لاسيما، من أجل إنجاز 04 مقرات للولايات و103 مقرات للدوائر، و06 مراكز لتكوين المستخدمين، وحوالي 450 مقرّ لأمن الولايات والدوائر والأمن الحضري، وأزيد من 180 فرقة للشرطة القضائية، وفرق لشرطة الحدود ووحدات جمهورية للأمن، وكذا أزيد من 330 وحدة للحماية المدنية؛ .

II- حوالي 379 مليار دينار بالنسبة للعدالة، موجّهة، خصوصا، لإنجاز 110 مجالس قضائية ومحاكم، ومدارس للتكوين، وأكثر من 120 مؤسسة عقابية، وكذا تحديث وسائل عمل العدالة؛

III- أكثر من 295 مليار دينار بالنسبة لقطاع المالية، مخصّصة لإنجاز أزيد من 250 هيكل للضرائب، و70 هيكل للخزينة، و50 هيكل للجمارك وكذا مصالح جديدة لمسح الأراضي.

IV- حوالي 39 مليار دينار بالنسبة لقطاع التجارة، من أجل تحديث وتعزيز مصالح ووسائل المراقبة وإعادة تأهيل أكثر من 250 سوق للبيع بالجملة وبالتجزئة؛

V. أكثر من 56 مليار دينار بالنسبة لإدارة العمل، ولاسيما بهدف تعزيز و تحديث وسائلها الخاصة بالمراقبة والضبط؛

رابعاً . المحور الخاص بالتنمية الاقتصادية 1566 مليار دينار، منها:

I. أزيد من 1000 مليار دينار بالنسبة للفلاحة، موجهة، خصوصاً، لإنجاز مغروسات غابية على مساحة 360.000 هكتار، ومغروسات رعوية على مساحة 70.000 هكتار، ومغروسات للزيتون على مساحة مليون هكتار، وكذا دعم البرنامج الهام لتنمية الفلاحة، عن طريق تخفيض أسعار المحاصيل ودعم تحديث تقنيات هذا النشاط ووسائله.

II- أزيد من 16 مليار دينار بالنسبة للصيد البحري، موجهة، خصوصاً، لمرافقة تطوير هذا النشاط ودعمه بمنشآت أساسية جديدة؛

III- حوالي 100 مليار دينار بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، منها 16 مليار دينار مخصصة لمرافقة استحداث مؤسسات صغيرة ومتوسطة، و 80 مليار دينار موجهة لدعم تأهيل 20.000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، في شكل مساعدات مباشرة أو قروض بنكية ميسرة، حيث يمكن أن تصل هذه القروض إلى مبلغ 300 مليار.

IV- حوالي 400 مليار دينار لإنعاش وتحديث المؤسسات العمومية الاقتصادية التي تحوز على حصص في السوق المحلية، من خلال تدخلات الخزينة في شكل تطهير وتخفيض فوائد القروض البنكية الموجهة لتحديثها؛

V. حوالي 50 مليار دينار من أجل تحديث وإنشاء 80 منطقة صناعية ومناطق للنشاط، وكذا تعزيز قدرات التقييس الصناعي؛

خامساً . المحور المتعلق بمكافحة البطالة. 360 مليار دينار، منها :

I. 150 مليار دينار موجهة لدعم إدماج حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني، في إطار برامج التكوين والتأهيل؛

II- 80 مليار دينار لدعم استحداث مؤسسات ونشاطات مصغرة؛

III- 130 مليار دينار موجهة لتراتيب التشغيل المؤقت.

سادساً: المحور المتعلق بالبحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال 250 مليار دينار، منها :

I. 100 مليار دينار لتطوير البحث العلمي؛

II- 50 مليار دينار بالنسبة للتجهيزات الموجهة لتعميم تعليم الإعلام الآلي في كل أطوار المنظومة الوطنية للتربية، والتعليم والتكوين.

III- 100 مليار دينار لإقامة " الحكم الإلكتروني".

* * *

مصاح الوزير الأول

بيان السياسة العامة

الملحق IV
تطور مؤشرات التنمية البشرية

أكتوبر 2010

التربية الوطنية

الفترة 2009 إلى 1999	الفترة 2009 إلى 2005	الفترة 2004 إلى 1999	الإنجازات المادية
4592	1800	2792	المدارس الابتدائية
1700	1013	687	الإكماليات
666	379	287	الثانويات
498	358	140	المؤسسات المزودة بالنظام الداخلي
3242	2508	735	المطاعم والنظام نصف الداخلي

2009	2005	2000	مؤشرات بيداغوجية
%97,4	%96,8	%94,3	تمدرس الأطفال البالغين 6 سنوات
%96,8	%95,1	%92,6	تمدرس الإناث البالغات 6 سنوات
%95,2	%94,7	%90,6	تمدرس الأطفال الذين يتراوح سنهم من 6 إلى 15 سنة
%66,0	%41,7	%41,5	نسبة النجاح في امتحان التعليم المتوسط
%61,0	%37,2	%32,9	نسبة النجاح في امتحان البكالوريا

التكوين والتعليم المهنيين

الفترة 2009 إلى 1999	الفترة 2009 إلى 2005	الفترة 2004 إلى 1999	الإنجازات المادية
22	11	11	معاهد التكوين
172	103	69	مراكز التكوين
298	158	140	المؤسسات المزودة بالنظام الداخلي

2009	2005	2000	1990	
248.000	210.000	184.000	93.300	القدرات البيداغوجية العمومية
657.000	467.000	303.000	220.000	التعداد الإجمالي للطلبة في طور التكوين
255.000	199.000	113.000	85.000	منهم، في مجال التمهين
13.350	11.266	9.332	7.170	تعداد الأساتذة
537	545	518	-	عدد المؤسسات الخاصة
16.700	15.200	16.500	-	المتربصون في المؤسسات الخاصة

التعليم العالي

الفترة 1999 إلى 2009	الفترة 2005 إلى 2009	الفترة 1999 إلى 2004	المؤسسات الجديدة المستلمة
673.000	351.000	322.000	المقاعد البيداغوجية
334.300	202.800	131.500	أماكن الإيواء

2010	2005	2000	1990	المؤشرات
27	27	18	13	الجامعات
22	16	15	19	المراكز الجامعية
15	15	19	18	المدارس
1.278.000	675.000	419.000	219.000	القدرات البيداغوجية
41.000	25.000	18.000	14.500	الأساتذة
1.251.000	722.000	466.000	216.000	الطلبة
186.000	110.500	65.000	23.300	حاملو الشهادات

الصحة العمومية

الفترة 1999 إلى 2009	الفترة 2005 إلى 2009	الفترة 1999 إلى 2004	الإنجازات المادية
36	23	13	المستشفيات
133	83	50	العيادات المتعددة الاختصاصات
262	126	136	المراكز الصحية
1096	402	694	قاعات العلاج

2009	2005	2000	1990	المؤشرات
1,96	1,93	1,16	1,00	أسرة المستشفيات لألف نسمة
1490	969	1177	1887	عدد السكان لكل طبيب عام
2052	2240	3464	3080	عدد السكان لكل طبيب أخصائي
4341	5389	6273	11725	عدد السكان لكل صيدلي
3269	3641	3761	3476	عدد السكان لكل جراح أسنان
81,4	99,5	117,0	215,0	نسبة الوفيات لدى الأمهات من أصل 100.000
24,8	29,7	36,9	57,8	نسبة الوفيات لدى الأطفال من أصل 1000
75,5	74,6	72,5	67,3	الأمل في الحياة (حسب السنوات)

الموارد المائية

الإنجازات والأهداف في آفاق سنة 2014.

2014	2010	1999	المؤشرات
93	66	47	عدد السدود
9,1 مليار م ³	7,1 مليار م ³	4,2 مليار م ³	تعبئة المياه السطحية (مليار م ³)
105.000 كلم	90.000 كلم	50.000 كلم	طول الشبكة الوطنية للتزويد بالماء الشروب
% 98	% 93	% 78	نسبة الربط بشبكة الماء الشروب
175 لتر	168 لتر	123 لتر	الحصة اليومية المتوسطة لكل نسمة
% 80	% 70	% 45	التوزيع اليومي للماء الشروب عبر الوطن
1 مليار م ³	750 مليون م ³	600 مليون م ³	الحجم السنوي لصرف المياه المستعملة
1 مليار م ³	600 مليون م ³	90 مليون م ³	القدرة السنوية لمعالجة المياه المستعملة
45.000 كلم	41.000 كلم	21.000 كلم	طول الشبكة الوطنية للتطهير
% 95	% 86	% 72	نسبة الربط بقنوات صرف المياه